کتاب صرف و نحو، السنہ عربی بخط نستعلیق
بلا ضخامت، اندازہ ۱۹ سطور فی صفحہ،

کتاب قلمی

الله علم للذات الواجب الوجود
المستجمع لجميع الصفات الكمال
والمنزه عن سمات [illegible]

[illegible] الخلافة عليه [illegible] النقص
والزوال

امو

655-Ms.

اعلم ان الجار والمجرور الظرف
عندنا والظرف على قسمين لغو ومستقر
اما المستقر وهو للذي يكون عامله محذوف واللغو هو الذي
يكون عامله مذكور وبعضهم قيد المستقر بقيد العامل بافعال
عامة كالحصول والثبوت والكون والوجود فالظرف المستقر ما كان

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله على وجه علم من دليل الحصر كلمة على بمعنى الباء كما في قوله تعالى حقيق على ان لا اقول اي بتقسيم علم من دليل انحصاره فاللام عوض من الضمير فلا يلزم خلو الجملة الصفتية عن الضمير والصفة وان كانت كافية في معلومية حدود ذوات الاقسام لكن معلوميتها من حيث انها حدود لاقسام الكلمة موقوفة على التقسيم فلا يرد ان لا دخل للتقسيم في معلومية الحدود قوله سلك تلك الطريقة اي عدم الاكتفاء بمعلومية تعريفه عن الدليل لئلا يلزم التخصيص بلا مخصص لاستواء الكل في كونها اقساما للكلمة معلوما تعريفها من الدليل قوله اي كلمة فسرها بالكلمة لئلا يكون الجنس متروكا في التعريف وبالنكرة اشارة الى ان ما موصوفة وانما اختار ذلك مع ان الظاهر الموصولة لسبق تعريف الكلمة لان الاصل في الجزء التنكير وليدل على اعتبار وحدة الكلمة في التعريف لئلا ينتقض بمجموع القسمين من غير اعتبار التركيب بينهما قوله يعني الكلمة فسرها بالكلمة الموصوفة اشارة الى انه لا يخالف ما يستفاد من دليل الحصر من ارجاع الضمير الى الكلمة والى ان الضمير الراجع الى النكرة موصوفة

كي هو التحقيق وللتنصيص على اختلاف التوجيهين والاوجه ان التفسير

لافادة ان المرجع نفس ما لاح في حيزه من الصفحة او الصلة

قيل انه جمع بين ما دل والكلمة في التفسير اشارة الى معرفة وجه التذكير

وهو انه باعتبار لفظ ما ودل معناه ففيه انه بعد الجمع بين التفسيرين

يحتاج الى وجه التذكير بناء على ان الشايع في تذكير ما وتانيثه ملاحظة

ما عبر به عنه ولذا اتاك ... في تعريف الاسم بعد الجمع بين التفسيرين

فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول بالفاء وما قيل ان كلمة ما

ليست عبارة عن لفظ الكلمة بل عن معناه فالتذكير كي يجوز باعتبار

معناه فلا وجه لبنائه عليه ففيه ان اراد انه ليس عبارة عن مجرد

لفظ الكلمة فمسلم ولا يضر وان اراد انه ليس عبارة عنه من حيث

ولالتها على معناه فهو ان تم او كان عبارة عن مجرد المعنى يلزم ترك

الجنس في التعريف لانه قسم الكلي الذي هو قسم المفرد ... كان

اشارة الى ان قوله في نفسه ظرف مستقر وصفة المعنى ولم يجعله ولا

او ليس المعنى على التقييد ولا متعلق بدل لاحتياج الى جعل في

بمعنى اللام قوله والمراد بكون المعنى اي المقصود به والى حصل منه

ذلك لانه مفت حيث يرد ان صفة المعنى كيف يفسر بصفة اللفظ

عنوانه بصير المعنى ما دلت على معنى دالة عليه الكلمة بالاستقلال

ويحتاج الى التكلفات باردة يمجها الاسماع قوله ولا لتها عليه في الكلمة

محيطة بالمعنى احاطة الظرف بالمظروف من حيث ان لا يخرج فيها عنها

قوله لاستقلاله اي لكونه حاصلاً في الذهن منفرد العدم كونه آلة لملاحظة الغير ومرآة لتعرف حاله قوله وح يكون المراد الخ لان كون الشي في نفسه كناية عن استقلاله وعدم احتياجه الى الغير ولما وصف المعنى اي المفهوم الحاصل في الذهن به يكون المراد منه استقلاله في المفهومية

قوله فمرجع مصدر ميمي لكون الخبر الجار والمجرور قوله لكن الاستدراك لدفع توهم ناش من كون مالهما اي امر واحد وهو انه كيف رجح الوجه الاول وقال في ثانيا ويمكن قوله مشتمل على ثلثة معان يدل عليها مفصلة لكون المادة موضوعة بالوضع الشخصي للحدث كما يشير اليه قوله هو معنى المصدر والهيئة اي الحركات مع الترتيب والحروف الزائدة اذا كانت موضوعة بالوضع النوعي للنسبة وذلك الحدث وزمانه فمجموع اي المجازة الا ان اجزائه لما لم تكن مرتبة في السمع لم يكن مركباً فلا يرد ان ضرب قبل ذكر فاعله يفهم منه الحدث فيتحقق الدلالة التضمنية بدون الضمن بنفسه واما الزمان فلانه فهم قبل ذكر الفاعل لانه زمان النسبة فكيف يفهم قبل فهمها وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل ان هيهنا معنى رابعاً غفل عنه الجمهور وهو تقييد الحدث بالزمان او النسبة بالزمان توهم

قوله الحدث وهو المعنى القائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب اولم يصدر كالطول كذا في الرضي والمراد بالمعنى المتجدد ولذا قالوا المصدر ما يكون في آخر معناه الفارسية الدال والنون او التاء والنون وما قيل ان الاسود معناه المتصف بالسواد بمعنى سياهي لانه معناه سياه شدن

فالجواب انه لما كان الصفة المشبهة موضوعة لمعنى الثبوت انسلخ عنها
معنى التجدد فلا يرد النقض بالالوان ولزوم عدم الفرق بين المعنى
المصدري والحاصل بالمصدر وما قيل ان المراد بالمعنى القايم بغيره
من حيث انه قايم بغيره فلا يرد الالوان فتوهم لان النسبة ليست
ماخوذة في مفهوم المصدر نص عليه في الرضي كيف ولو كان كذلك لوجب
ذكر الفاعل معه **قوله** النسبة الى فاعل ما اي فاعل معين اي معين كان
وانما اعتبر تعيين الفاعل اذ لو كان المعتبر في مفهوم الفعل النسبة
الى فاعل ما مطلقا لزم ان يكون استعماله حيث استعمل مجازا اذ لا
يستعمل الا في النسبة الى معين بنوع تعيين ولاحتمل الصدق والكذب
وحده من غير ذكر الفاعل ولا امتنع حمله على شيء **قوله** هو آلة لملاحظة
طرفيها اي آلة تعرف بها حالهما مرتبطا احدهما بالآخر لكونها نسبة
حكمية بخلاف النسبة الملحوظة بالذات من حيث هي فانها لا تكون نسبة
حكمية يصح ان يقع محكوما عليها وبها لاستقلالها بالمفهومية
وان كانت جزئية فمناط الاستقلال بالمفهومية وعدمه هو الملاحظة
القصدية وعدمها ولا مدخل فيه لكون المفهوم جزئيا او كليا فاعتبار
قيد الجزئية في مفهوم الحرف مجرد بيان الواقع فان الجزئية لازمة
للملاحظة التبعية **قوله** فلا يستقل بالمفهومية اذ لا يفهم تلك النسبة
ما لم يفهم الذات المنسوب اليه الحدث **قوله** تعين ان يكون المراد به
الحدث اذ لا يمكن ارادة الزمان اذ لا معنى لاقتران الشيء بنفسه والمراد

الخ

بضميره لفظ المعنى بعد تفسيره بالوصفين فلا ينافي قوله فالمراد بالمعنى
لان المراد به بدون الوصفين **قوله** ليس معناه المطابقي لعدم استقلاله بالمفهومية
لكونه جزئيا وهو النسبة غير مستقلة فتوصيفه بقوله في نفسه مانع عن
ارادته والكان المتبادر المعنى المطابقي **قوله** بل الاعم اذ لا قرينة على الخصوص
ويكون لفظ المعنى في تعاريف الاقسام الثلثة على نسق واحد **قوله**
لا يتحقق اي في الفعل **قوله** ليس مستقلا بالمفهومية لما عرفت ان المعاني
الحرفية آلات لتعرف احوال الطرفين من حيث ارتباط احدهما بالآخر
والجزئية لازمة لها من هذه الحيثية فما قيل ان الابتداء امر مشترك بين
الابتداآت الجزئية بملاحظة قصدا توهم **قوله** فهو صفة لا الثالث لمجرد
التراخي في الذكر فان بيان فوائد القيود متاخر عن ذكرها **قوله** ويقولون
وضعا عطف على المحذوف اي فيقولون مقترن خرج الاسماء التي لا اقتران
فيها اصلا ويقولون وضعا لا ويقولون في الفهم خرج ما فيه الاقتران وضعا
في التحقيق كاسم الفاعل فانه موضوع لمن قام به الفعل بمعنى الحدث
اي يكون قيامه به وحصوله له مقيدا باحد الازمنة الثلثة ولذا كان
حقيقة في الحال والاستقبال ولم يكن فعلا لعدم الاقتران في الفهم
واعلم ان الشيخ لم يذكر فائدة في الفهم ههنا ولا في تعريف الاسم
وكان الواجب عليه ذلك لدقتها وخفائها ولذلك توهم انه لا حاجة
الى قوله في الفهم بعد قوله وضعا **قوله** منقولة عن المصادر او غيرها كلمة
او لمجرد التفصيل كما في قولهم العالم اما جوهر او عرض اي منقولة منفصلة

بهذا التفصيل فلا حاجة الى جعل الجميع بمعنى كل واحد او جعل او بمعنى
الواو ثم النقل اي الاستعمال في المعنى الثاني لعلاقة مع هجر المعنى
الاول لما كان بمنزلة الوضع وليس بوضع تحقيقي قيد الشارح الوضع
بالاول في تعريف الاسم ولم يقيده ههنا رعاية للاعتبارين وهذا
بخلاف يزيد ويشكر فانهما موضوعان لكل واحد من المعنيين بالوضع
التحقيقي فباعتبار وضع فعل وباعتبار آخر اسم ففي المنقول يعتبر الوضع
التحقيقي وفي المشترك يعتبر الوضعان قوله ودخل فيه عطف على قوله
خرج واي افاد التقييد في الاثبات الدخول لا ثبته في الحقيقة تعميم
لقوله مقترن وضعا سواء كان مقترن استعمالا اولا قوله الافعال
المنسلخة اي في الاستعمال بحيث هجر المعنى الاول فهي ايضا من المنقول
قيل وكذا الافعال المنسلخة من الحدث تدخل به لان الافعال الناقصة تامة
في الوضع منسلخة عن الحدث انتهى قال المصنف في الايضاح التعلق
بالافعال الناقصة لانها لم يقصد بها في التحقيق نسبة حدث محقق
الى فاعلها ومعنى قولنا حدث محقق انه لم يرد ان زيدا ثبت وانما
اريد ان القيام المنسوب اليه وهو جزء ثبت وذلك حاصل لو لم تذكر كان
وانما قصد بالاتيان بها على المبتدأ والخبر تقييد الخبر بمعنى بالنسبة الى المبتدأ
مجبرا عن على ما كان في الاستبداد ولذلك توهم كثير من النحويين انه لا دلالة
لها على الحدث اصلا وانما وضعت للدلالة على مجرد الزمان فلذلك لم تأت
عاملة في الشيء غير الاسم والخبر انتهى وعلم من كلامه ان المنسلخ الافعال الناقصة

غير مرضي عنده وفي الرضي وما قال بعضهم سميت ناقصة لانها تدل على الزمان
دون المصدر ليس بشيء قوله لوجود الاحد غير الاثنين فالمراد باحد الازمنة
الثلثة احدها مطلق للاحد بالفقط قوله ولانه مقترن له لو اريد الاحد
فقط يصدق على المضارع ايضا لانه بحسب كل وضع مقترن باحدها فقط
قوله وان عرض له متعلق بالنتيجة المستفادة من الدليل اي فيصدق
عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلثة فقط فيكون نقيض الشرط اوليا
بالجزاء بلا تكلف اذ على تقدير عدم الاشتراك يكون اقترانه اوليا
والظاهر قوله انما يستعمل اي بحسب الوضع فلا يرد انه يستعمل للتكثير فلا
يصح الحصر وكلمة او لمنع الخلو اذ لابد فيها من التحقيق ثم انه تضاف
اليه في الماضي التقريب مع التوقع او بدونه وفي المضارع التقليل
وقد يكون لمجرد التحقيق كما في قوله تع قد نرى تقلب وجهك وانما لم يذكر
التوقع لعدم لزومه اياها في الاستعمال قوله لتقريب الماضي اي الحدث
الجزئي الذي مضى بناء على المعاني الحرفية جزئية وحمله على الفعل الماضي
يحوج الى حذف المضاف او التجوز باجراء صفة المعنى على اللفظ و
تخصيصه بالتضمن قوله وشيء من ذلك له اي المذكور لا يتحقق الا في الفعل
الاصطلاحي ولذا لم يورد الضمير اي لا يفهم شيء من ذلك بدون ذكر الفعل كما في
قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره وذلك لامتناع فهم شيء من ذلك بدون
متعلقه وهو الحدث الجزئي وذلك مدلول الفعل فقط لكون النسبة
الى فاعل معين ماخوذة في مفهومه دون ما عداه قال السين اللام للعهد

اي سين الاستقبال دون ساير السينات قوله نبع الفعل اي الحدث
الجزئي كما مر وكذا في ما سيأتي قوله الا في الفعل اي الاصطلاحي كما مر قال
لحوق تاء التانيث اي الساكنة لانها الدالة على تانيث الفاعل فالوجه
ذكر التقييد بعد قوله ساكنة قوله والصفات لا اي والكان لها على
استغنت عن التاء الساكنة بسبب لحوق التاء المتحركة الدالة على
تانيث الفاظها وفاعلها لمكان الاتحاد بينها وبين فاعلها قوله حال
عن تاء التانيث وفيه اشارة الى انها في الاصل متحركة اسكنت
للفرق بين تانيث الفعل والاسم كما في الرضي وفي بعض النسخ الساكنة
باللام قوله لاختصاصها بالاسم لخفة الاسم وثقل الفعل قوله اراد
وذلك لانه اشار بلفظ التاء الى الغاء الخصوصية المعتبرة في فعلت
من الخطاب والتكلم والافراد والتذكير والتانيث دون الحركة في الا
لغي الاضافة الى فعلت واشار بلفظ نحو الى الغاء خصوصية كونه
تاء فيدخل فيه ما يتبادر في جميع صفاته وهي نون جمع المؤنث
الغائبة ونون المتكلم مع الغير فاندفع ما قيل ان الاولى ترك قيد
المتحركة كي يدل الدليل عليه لان اعتبار المشاركة في بعض صفات
تاء فعلت دون البعض لا قرينة عليه في عبارة المصنف قوله اخف
واخصر لاعتبارهم اياه من قبيل الاسم ولذا جعلوه قسما من المبني
قوله وان المستتر في ضرب وفي ضربت ينبغي ان يكون اقل من الالف
نصفه او ثلثه لان الضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير المثنى قوله

فانه المتبادر بناءً على ان المطلق ينصرف الى الفرد الكامل قوله قبلية ذاتية

مفعول مطلق من قوله قبل ففيه اشارة الى ان القبل بمعنى المتقدم

كما قيل في قوله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد ان معناه متقدماً ومتأخراً

اذا المفعول المطلق لا يجئ من الظرف فاندفع الاشكال الناشئ من الظرفية

ويبقى الاشكال الناشئ من وصف الزمان بالمتقدم فدفعه بقوله ذاتية

اي ما لا يكون بواسطة الزمان على ما هو مصطلح المتكلمين من ان تقدم

بعض اجزاء الزمان على البعض بالذات وهو المتبادر من الذاتية

لا على ما هو مصطلح الحكماء وهو ان يكون المتأخر محتاجاً الى المتقدم

ولا يكون علة تامة دون علية له قوله بالموصول اي بما هو على صيغة

الموصول فلا ينافي ما سبق من تفسيره بالنكرة او اشارة الى جواز

جعله موصولة والمقصود من هذا الكلام ومن قوله بالدلالة بيانهما

ما هو بحسب اصل الوضع بيان فوائد القيود وما سبق كان تفسيراً

لهما فلا تكرار قوله بلم يضرب اي بلم يضرب في لم يضرب حيث يدل على

الزمان الماضي وليس بماضي وكذا بضربت في ان ضربت فانه لا يدل

على الزمان الماضي مع كونه ماضياً قوله خبر مبتدا محذوف لم يجعله جزاء

بعد جزء رعاية لجانب المعنى لان الحد ليس جزاء عن المحدود من حيث

المعنى لعدم كون الحكم مقصوداً كي تقرر في موضعه ومن جوز كونه

جزاء بعد جزء نظر الى جانب اللفظ قوله او تقديراً فانه يمكن تقدير

الاعراب في آخره ولم يظهر للتعذر بخلاف ضربن وضربوا فانه لا يمكن

تقدير الفتحة قبل النون والواو فلذا كانا مبنيين على السكون والضم

قوله اما البناء على الحركة اما البناء فلعدم اعتوار المعاني عليه المقتضية

قوله فلمشابهته المضارع ولكونه مشابه المشابه استحق البناء على

الحركة بخلاف المضارع فانه مشابه الاسم فاستحق الاعراب وقد

يقال انه بني على الحركة بوقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب ولما كانت

هذه المشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة بخلاف مشابهة المضارع

ثم كون بناء الماضي مقدما على بناء المضارع لا يقتضي ان يكون

حال آخره من الاعراب والبناء مقدما على حال آخره فلا يرد انه لا ينبغي

البناء لمشابهة المضارع والحال انه مقدم عليه قوله في وقوعه اي

لوقوعه لان وقوع الماضي موقع الاسم ليس وجه المشابهة قوله وتوالي

وجزاء عطف على قوله وقوعه في وقوعه بتقدير وقوعه قوله فلكونه اخف

الحركات وثقل الفعل لفظا اذ لا نحو فعلا ثلاثيا ساكنا الوسط

بالاصالة ومعنى لدلالته على المصدر والزمان وتعلقه المرفوع دائما

والمنصوب كثيرا قال مع غير الضمير سواء لم يكن معه ضميره اصلا

نحو ضرب زيدا او يكون هو ضمير منصوب نحو ضربك او مرفوع ساكن

نحو ضربا قوله كراهة اجتماع ولذا قالوا واصل علبط وهدبد علابط

وهدابد قوله لشدة اتصال الفاعل اي الضمير بفعله لكونه متصلا لفظا

ومعنى بخلاف نحو حركة وبركة فان اتصال التاء فيه لفظي فقط على

ان اجتماع الحركات فيما ذكر ليس في البناء الاان وضع الكلمات على الو

بخلاف ضربن قوله احترازعن مثل ضربا اي عن خروجه عن الحكم المذكور قوله
فانه الفتحة بنيت علي الفتح ولا معني للفتحة التقديرية فيه لانه انما يصار اليه
للتعذر لفظا ولا تعذر ههنا لان اتصال الضمير فيه بعد صيغة الماضي
بخلاف غلامي فان الاضافة فيه مقدم علي تركيبه بالفعل فافهم ولا تخبط
قوله اي حال كونه الخ يعني ان الباء ليست صلة للتشبيه اذ ليس
الحروف مشبها بها ولا باء السببية بل ظرف مستقر وقع موقع الحال وانما
لم يجعله للسببية لاصالة الملابسة بالاتفاق ولان سببية الحروف
للمشابهة بسبب ان زيادة الهاء في اول الماضي مع تغير بعض الحركات
بسبب مجعل لجهة مشابهة المضارع الاسم وهي وقوعه مشتركا فيكون
سببية الحروف بالواسطة ولان سبب المشابهة مبيّن بقوله لوقوعه
فيحتاج الي تكلف في اعتبار سببية الحروف قوله اتين علي صيغة
جمع المؤنث من الاتيان اي جئن بيان لوجه الملابسة قوله في
اوائله الظاهر في اوله الا انه اختار لفظ الجمع للاشارة الي امتناع
اجتماعها والظرفية من قبيل ظرفية الجزئي للكلي كانه قيل باحد
حروف هي اوائله قوله جمعها كلمة نأيت اشارة الي وجه اضافة
حروف نأيت وان الفرق بين المضاف والمضاف اليه بالافراد
والجمع قوله وهذه المشابهة اي المشابهة لمطلق الاسم المعتبرة في
صيغة المضارع واما مشابهته مع اسم الفاعل فانما هو في تحقيق
صيغة الاعراب وذلك لان صيغة اسم الفاعل مشتق من المضارع

متاخر عنه فلا يمكن اعتبارها في صيغته والمقصود من زيادة هذه العبارة
الاشارة الى ان قول المصارع لوقوعه خارج عن التعريف بيان لمنشاء
وجه المشابهة لكونه تامًا بدونه قوله انما يكون اورد كلمة الحصر ردًا على
من زاد دخول لام الابتداء عليهما لعدم اختصاصه بالمضارع لدخوله
على الماضي مع قد ايضًا والمقصود بيان المشابهة المعتبرة في مفهوم
المضارع التي بها امتياز عن ساير اقسام الفعل قال لوقوعه مشتركًا
بيان للسبب الذي هو منشاء المشابهة لا لوجه المشابهة ولذا لم يقل
في وقوعه والمراد بالاشتراك معناه اللغوي لا الاصطلاحي اذ الظاهر
لكونه مشتركًا لعدم كون زمان الحال والاستقبال تمام معناه قوله على الصحيح
قال بعضهم حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وبعضهم بالعكس قوله
بالجر عطف اى ليس مرفوعًا مبتداء خبره بالسين قوله وبتلك المشابهة
بيان المعنى الحاصل بعد ملاحظة العطف فقوله وبتلك المشابهة ههنا
اعادة لقوله وبهذه المشابهة الا انه غير هذه الى تلك لصيرورة المشار اليه
بعيدًا وصيغة تلك للبعيد فما نهاه الواو كما في الواو السابقة في
صحة كونها للعطف على قوله المضارع ما اشبه وكونها للاعتراض
قوله ولتخصيصه اعاد اللام تنصيصًا للعطف واشارة الى كون كل
من الامرين وجه المشابهة قوله بواسطة القراين اشار بصيغة الجمع
الى انه يجوز ان يكون تخصيص معنى واحد بقراين كثيرة او الى كثرة الموارد
قوله لانه لم يسم الخ فالمشابهة المذكورة ماخوذة في مفهوم الاسم اصطلاحًا

الاسم المضارع
هو الفاعل ١٢

فلا بد من ذكره في التعريف ليكون حدا اسميا **قوله** اذ معنى لا تصحيح
للتسمية لاجل المناسبة المذكورة **قال** فالهمزة تقصد وبيان لمعنى
حروف المضارع **قال** مفردا لم يرد به ما ليس مع غيره على ما توهمه المقابلة
بقوله مع غيره لعدم مساعدة اللفظ اذ الوجوب في منفردا ولا المعنى
اذ لا دلالة للهمزة على انه ليس مع غيره وعدم الدلالة على شيء ليس
دلالة على عدمه وانما هو بناء على العدم الاصلي بل اراد به معنى الواحد
اجراء لوصف اللفظ على المعنى توسعا فيكون المراد بالمتكلم الجنس
اي من يحكي عن نفسه والالف الحاصل فلا بد من ارجاع ضميره الى المتكلم
المفرد اي الواحد ليصح التقييد بقوله اذا كان مع غيره اذ ليس
النون للجنس المتكلم اذا كان مع غيره فتدبر فانه خفي على الناظرين
في هذا الكتاب **قوله** مذكرا كان او مؤنثا فالمراد بالمفرد ما اتصف
بالافراد وليس من باب التغليب اذ لم يرد به كلاهما **قال** مع غيره
مؤنثين كانا او مذكرين او مختلفين **قوله** وكانهما ماخوذان من الاشارة
اي اوجه الاختصاص **قوله** واحدا كان او جمعا اي المخاطب من يتكلم معه قوله
غائبات اي او صيغة الجمع المؤنث نظرا الى معنى المؤنث والمؤنثين
او صيغة التثنية اعني ذوي نظرا الى لفظ المؤنث والمؤنثين
وكسر الواو غير صحيح **قال** اي غير القسمين فيكون للواحد المذكر والمثناة
ومجموعه وجمع المؤنث للغائب اي من يحكى عنه فيشمل ذاته تعالى لانه
قوله حال خبر بعد خبر لقوله فقوله **قال** مضمومة لانه لما فتح اول الماضي

ينبغي ان يخالف المضارع لمكان التباين بينهما قوله اي فيما ماضيه فعول صيغة
بصيغة المضارع بالرباعي على التوسع باعتبار ان ماضيه كذلك قال مفتوحة
فيما سواه للتخفيف الذي استدعاه كثرة الاستعمال كما في الثلاثي او كثرة
الحروف وهو فيما عداه واما اهراق يهريق واسطاع يسطيع فرباعي زيد
فيه الهاء والسين على غير القياس قوله لعدم علة الاعراب فيه وهي توارد
المعاني المختلفة كما في الاسم او المشابهة التامة به ولم يذكر دليل الحكم
الثبوتي المستفاد من الحصر لانه سيبيّنه في قوله يرتفع الى آخره
مفصلا قوله ولما كان هذا الكلام الخ دفع للاشكال بتعلق الظرف بالفعل
المنفي فانه يفيد ان عدم اعراب غير المضارع مقيد بوقت عدم
اتصال النونين وليس كذلك اذ لا يعرب غيره مطلق سواء رجع الضمير
المجرور الى المضارع او الى الغير ولا يفيد ما هو المقصود بالبيان وهو
ان المضارع لا يعرب اذا اتصل به النونان وحاصل الدفع ان هذا
الكلام لدلالته على نفي الاعراب عن غير المضارع ليس معناه الصريح
مقصودا بالذات لان كلامنا في احوال المضارع بل هو كناية عن اثبات
الاعراب للمضارع على وجه الحصر بطريق انما اي بحيث يكون الجزء
الثبوتي مقصودا اصالة والجزء السلبي مقصودا تبعا ليكون من احوال
المضارع والظرف قيد للجزء الثبوتي المقصود بالاصالة فاندفع اشكال
التعلق كذا ما يتوهم من ان انما بمعنى ما والا فالاشكال بحاله لان كونه بمعنى
ما والا لا يقتضي ان لا يكون بينهما فرق بهذا القدر وما ذكرنا ظهر ان

ما ذكره الشارح وايضا من جعل الظرف متعلقا بمعرب المضارع المفهوم

من الحكم السابق قوله يكون مبنيا وقيل انه معرب تقديرا لشغل محل الاعراب

كما في غلامي ولا يخفى عليك الفرق بينه وبين غلامي فانهما لشدة الاتصال

صارا كجزء منه فلم يبق ما قبلها محل الاعراب اصلا بخلاف غلامي قوله

لشدة الاتصال اما لفظا فظاهر واما معنى فلكون المؤكد عين المؤكد بخلاف

الاتصال مع التنوين لسقوطه في الوقف والاضافة ومع اللام فلم يصر

ما قبله وسطا فاجرى الاعراب عليه قوله وسط الكلمة والوسط ليس محل الاعراب

اللفظي وهو ظاهر ولا التقديري لان معناه على ما عرفت هو ان تقدر

الاعراب على الحرف الاخير ولا يظهر للتعذر او الاستثقال قوله دخول على

كلمة اخرى معتبرة مغايرتها بعد الدخول حيث لم يتغير البناء السابق

بسببه بخلاف قائمة وبصري فان التاء والياء وان كانت كلمة اخرى

الا ان بعد الدخول تغير البناء السابق وصار المركب بناء آخر واستحق الاعراب

للاعراب فلذا اجري على التاء والياء وبما ذكرنا ظهر ان الدليل لا يجري

في نون الجمع قوله ولانه اي ذا الادغام نظرا الى ان المدغم ذات حرفين

فكان كل منهما مدغما برأسه قوله يقتضي ان يكون له وان لم يلزم في المضارع

توالي الحركات الاربع قوله لمشابهتهما نون جمع المؤنث وبذلك المشابهة ضعف

مشابهة المضارع بالاسم فرجع الى ما هو الاصل في الفعل اعني البناء

قوله فلا يقبل اي ما قبلها اصلا للاعراب وبهذا تبين الفرق بينه

وبين المعتل بالالف فانه يقبل الاعراب من حيث كونه آخر الكلمة

وان تعذر

وان تعذر باعتبار خصوصية الالف والحاصل ان التقديري لابد فيه من
اعتبار الاعراب في آخر الكلمة فرقاً بينه وبين المحلي فلا بد فيه من القبول
في الجملة لئلا يكون التقديري مجرد فرض قال فالصحيح منه تفصيل لانواع
اعراب المضارع وبيان لها اي فاعراب الصحيح من المضارع مطلقاً ق
حرف الاخير سواء كان اصلياً او زائداً فلذا لم يقل لامه المجرد
يشمل الا ضمير فيه نحو يضرب او ما فيه ضمير مستتر نحو زيد يضرب وما فيه ضمير بارز
منصوب نحو يضربك وما فيه ضمير غير متصل به بل بالفصل نحو ما يضرب الا
هو فظهر ان المراد بالمجرد الخالي لا عما لا يتصل به والا خرج الصورتان الاوليان
قوله متصل به اي بذلك الصحيح قدره بقرينة قوله والمتصل به ذلك قوله
للتثنية بيان للمحاق الضمير البارز المرفوع وليس قيداً احترازياً فلا ذكر
ترك التنبيه الجمع على ظاهر المتبادر ووهم حمله على الجمع المذكر قال لفظاً
حقيقةً او حكماً فان الضمة والفتحة في حالة الوقف في حكم الملفوظ
ولذا يكون الوقف بالاشمام والروم والنقل وليستا تقديريتين على ما وهم
لما عرفت من معنى التقديري قال والسكون ولم يقل لفظاً لانه عدمي والزائل
لالتقاء الساكنين في حكم الثابت كما في رمتا فليس السكون فيه لم يكن
الذين تقديرياً على ما وهم قوله والمضارع اشارة الى ان قوله والمتصل
معطوف على قوله فالصحيح لا على قوله المجرد لان هذا الحكم يشتمل الصحيح والمعتل
قال وذلك اي اعراب ما اتصل به الضمير البارز المرفوع في خمس مواضع
وان كان الاتصال في سبع مواضع فان الموضعين اعني تضربين وتضربن

مبنيا ای ان خارجان بقوله ولا نون جمع المؤنث قوله بالنون الخ وانما اعرب
بالنون لان المشابهة التي هي علة الاعراب باقية وامتنع بالحركة لصيرورة
آخره بسبب شدة الاتصال بالتغير لتعاضد جهاته من كونه فاعلا ومتصلا
وعلى حرف واحد سيما حرف علة ساكن وسط الكلمة والوسط ليس محل الاعراب
اصلا على ما عرفت ولانه بعد لحوق الضمير صار ما قبلها متحركا بحركة لازمة
فلا يقبل الاعراب بخلاف غلامي فانه ليس بلازم الكسرة فيمكن تقدير
الاعراب فيه ولا يمكن اعرابه بزيادة حرف المدة لانه يلزم اجتماع الحرفين
فلابد من زيد النون بدل الرفع لمشابهته الواو في الغنة ويكسر بعد الالف
ويفتح بعد الواو والياء حملا على تثنية الاسم وجمعه قوله حالة الجزم والنصب
اما في حالة الجزم فظاهر لانه اسقاط الاعراب واما في حالة النصب
فلامتناع اجتماعه مع الرفع فلابد من زواله الا انه زال في الواحد الابدل
وهو الفتحة وههنا زال بلا بدل فصار النصب تابعا للجزم ويحذف هذه
النون مع نوني التاكيد اما لانه لا يكون في المبني علامة الرفع واما
لاجتماع النونات وتم الآخر اختصارا لاصطلاح النحو لانه مقدر قوله
المناسب لها في كونها حاصلا من اشباع الحركة وقابلا للتغير والزوال
قوله لان الالف لا يقبل الحركة لكونه ساكنا ابدا فيتعذر الاعراب عليه مع كونه
قابلا لها من حيث انه آخر الكلمة فيمكن تقدير الاعراب فيه بخلاف آخر
جمع المؤنث فانه للزوم السكون له لا يقبلها اصلا لا بخصوصه ولا بنوعه
والحاصل ان التقديري فرع اللفظي فلابد من امكانه في ذلك المحل افاد

[Marginal notes:]
موجب كونه مبنيا
العصام ١٢
العصام ١٢
هو اوسط السكون وبانتقالها صار مبنيا فيسقط ١٢

بخطهم

بخصوصه او بنوعه **قوله** كما هو المتبادر من عبارته حيث قال ويرتفع اي
يحصل فيه الرفع وقت التجرد فانه يشعر بعدم مدخلية شيء آخر وان
امكن ان يقع عدم مدخلية شيء آخر لا يوجد في وقت التجرد **قوله** وسواء
كان العامل له سواء يطلب اثنين فالواجب ان كان العامل الا انه
اعاده لبعد الاول كما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا و
يحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب **قوله**
وموضعه وهو حين التجرد من الجازم والناصب اذ لا يدخلان على
الاسم **قوله** كما في زيد يضرب له اي يقع موقع الاسم المرفوع والمجرور
والمنصوب **قوله** لانه اذن يكون كالاسم مع كونه معربا فلا ينتقض بالماضي
قوله اسبق اعراب الاسم لكونه اعراب اسبق المعمولات واقواه لكونه
اعراب العمدة **قوله** نحو الذي يضرب له فانه لا يقع الاسم الفاعل موقعه لوجوب
كون الصلة جملة ولا يدخل السين وسوف على الاسم وغيرها كاد يجب ان
يكون فعلا وفي يقوم الزيدان يلزم عمل الفاعل بدون الاعتماد **قوله**
ويكفيني اي في ارتفاعه **قوله** ولا ينافي الاعراب بعينه وان كان اعراب ما بعده
مع تقديره اي الواقع اسما غير اعرابه مع تقديره فعلا اذ مع تقدير الاسم
مبتدا ومع تقدير الفعل فاعل وليس المراد ان اعراب الواقع مع
التقدير الاول غير اعرابه مع التقدير الثاني لان ذلك التغاير متحقق
في جميع المواد اذ العامل على تقدير الاسم لفظي وعلى تقدير الفعل معنوي
فلا معنى لان الوصلية **قوله** والسين له وفي ما يقرو فيه لم يقع المضارع

موقع الاسم بل مع حرف التنفيس قوله ابدل الالف نونا كما ان التنوين
والنون الخفيفة اذا انفتح ما قبلها تقلبان الفا في الرضي لا دليل
على قول الفراء قوله اصله لا ان قال ارث ونسب يرجح الامرا ما لا ان يلاقيه
ويعرض دون اثر به الخطوب اي لن يلاقي قوله انه حرف براسه وهو
الحق لان الاصل عدم التصرف في الحروف قوله فخفف بنقل حركة الهمزة
وحذفها للساكنين وتغيره بمعنى بتوا للفظ فلم يلزم الفعل بعدها وجاز
ان يليه الحال كما في قوله تعا فعليها اذن وانا من الضالين قوله اذ الظرفية
في الرضي وانما حملني على ذلك ظهور معنى الزمان فيها في جميع الاستعمالات
كما في اذ قوله فنون عوضا عن المضاف اليه في الرضي وذلك انهم ارادوا الدلالة
الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت لخفة
لفظ وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للازمنة الثلثة وحذفوا
منه الجملة المضاف اليها هو لدلالة الفعل السابق عليها كما يقول لك
شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اي اذ تزورني اكرمك اي وقت
زيارتك اكرمك وعوض التنوين عن المضاف اليه لانه وضع في الاصل
لازم الاضافة قوله سرت حتى الخ مثل للحروف الثلثة مع ان امثلتها مذكورة
في المتن لان المقصود هنا تمثيل لفقر ان وفي المتن تمثيل النصب ولذا
لم يمثل لان ولن وكي وكان تقول انه يع فيما سيجي ان اللام تنصب المضارع
اشارة الى ذلك قوله وهي اللام الجارة عند البصريين فانهم قالوا انه
حرف جر متعلق بجر كان المحذوف والاصل ما كان قاصدا للفعل

والله اعلم الكوفي

واما عند الكوفيين فحرف زائد لتأكيد النفي كما لها في ما زيد بقائم صاحب
لم يتعلق بشيء كذا في مغني اللبيب فان قلت اذا كان للتعدية فكيف
يصح كونها زائدة قلت كثيرا ما يطلق القول بزيادتها للاطراد صحة اسقاطها
كذا في التحفة قوله جر كان المنفي اما لفظا واما معنى كما في قوله تعالى الم يكن
يغفر لهم قوله لان هذه الثلثة اي هذا الكلام وما يأتي من قوله فان الواو
والفاء تعليل لتقدير ان بعدها موقوفة هذا الا ما ذكره المصنف من التفصيل
فانه تفصيل لشروط التقدير ولذا لم يتعرض لتعليل تقدير ان بعد او لانه
مفهوم من شرط التقدير صريحا قوله وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء
في المغني عطف الخبري على الانشاء وبالعكس منعه البيانيون وابن مالك
في شرح باب المفعول معه في كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح
الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة قوله
فان التي تنتصب احتراز عن ان المخففة والتفسيرية وليس تقدير الصفة
ههنا للتعليق كما في اذن وحتى قال تقع بعد العلم وما بمعناه [illegible]
والرؤية واليقين قوله اذا لم يكن بمعنى الظن حمل الوقوع بعد العلم على الوقوع
بعد لفظه كما هو المتبادر فاحتاج الى التقييد اذ العلم قد يكون بمعنى
الظن في الرضي جوز بعضهم ان يأول العلم بالظن مجازا فتقول علمت
ان يخرج زيد بالنصب اي ظننت وفي تفسير ابي حيان قد يستعمل العلم
ويراد بها الظن القوي فيجوز ان يعمل ان ويدل على ذلك قوله تعالى فان علمتموهن
مؤمنات لان القطع بايمانهن غير متوصل اليه قال هي المخففة ايراد

قوله الزائدة

زائدا

الضمير المجرد التاكيد والفرق بين المجرد والنعت سواء قلنا انه مبتداء
او ضمير فصل وليس لحصر المسند على المسند اليه لعدم صحته ولا لحصر المسند اليه
على المسند لانه يصير توله وليست بذه تاكيد انكارا والاصل عدمه قوله
على غلبة الوقوع ان اريد بالتحقق جعل الشئ محقق ثابتا فالمراد
بغلبة الوقوع جعل الشئ اكثريه فان المظنون اكثري الوقوع وان
اريد به العلم والقطع فالمراد بغلبة الوقوع غالبا اي راجحا على عدمه
والمقابلة باعتبار موقعه ان المصدرية وغيرها على ما في الرضي ان ان التي
ليست بعد العلم وما يؤدي معناه ولا تؤدي معنى القول ولا بعد الظن
فهي مصدرية لا غير والتي بعد الظن ان كان بعدها غير لا من حروف التعويض
وهي السين وسوف وقد ولم ولما ولن وما مخففة لا غير وكذا ان كان
بعدها لا داخلة على غير الفعل نحو ظننت ان لا الى لك وان كان بعدها
لا داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية والتي بعد العلم وما
يؤدي معناه ان لم يكن فيه معنى القول مخففة لا غير وان كان فيه معنى
القول فان وليها فعل غير متصرف فمفسرة او مخففة وان وليها فعل
متصرف من غير حروف عوض احتمل ان يكون مفسرة وان يكون
مصدرية لا مخففة لعدم العوض وان وليها فعل متصرف مصدر بلا جاز
كونها مفسرة ومصدرية ومخففة وان وليها فعل متصرف مصدر بغير لا
من حروف العوض فمخففة او مفسرة وكذا ان لم يليها الفعل بل وليها
جملة اسمية اذا عرفت هذا فلا يدرج في بيان المصنف عن اعتبار قيود

ليصح تفريع قوله فيجري في ان اتى ما ذكر النتيجة بعد اقامة الدليل وذكر
الحد عن اشارة الى ايضاحه اليها وترتيبها عليه والى ان قوله ففيها الوجهان
ليس المراد انه يتحقق فيها الوجهان بل انه يجري فيها الوجهان
والمتحقق لا يكون الا احدهما قوله نفيا مؤكدا في المغني ولا يفيد لن توكيد
النفي خلافا للزمخشري في كشافه ولا تابيده خلافا له في انموذجه وكلاهما
دعوى بلا دليل ولو كان للتابيد لم يقيد منفيها باليوم في قوله تعالى
فلن اكلم اليوم انسيا ولكان ذكر الابد في قوله تعالى ولن يتمنوه ابدا تكرارا
والاصل عدمه قوله اي لم يكن له اي ليس المراد من عدم الاعتماد ان لا يكون له
ارتباط بما قبلها اصلا فان اذن في الواقعة بعد الفاء والواو يجوز فيه
الوجهان نحو قوله تعالى واذن لا يلبثون خلافك الا قليلا وقرئ بالرفع
والنصب فمن حيث انه واقع في صدر جملة مستقلة ينتصب المضارع
ومن حيث كون ما بعدها من تمام ما قبلها بسبب ربط حرف العطف
يكون ما بعدها مرفوعا فتم وجوب الانتصاب مشروط بذلك لكن الكلام
في شروط الانتصاب ولعل الشيخ الرضي انما فسر الاعتماد بكونه بعد
ما قبلها لجعله شرط الوجوب بقرينة مقابلة قوله واذا وقعت بعد الواو
والفاء فالوجهان بل المراد ان لا يكون ما بعدها معمولا لما قبلها حقيقة
او حكما بان يجعل له بالنظر الى ما قبلها اعراب وان لم يكن عاملا فيه وذلك
في ثلثة مواضع بالاستقراء ان يكون ما بعدها جزاء لما قبلها نحو انا اذن
اكرمك وان يكون جزاء للشرط الذي قبلها نحو ان جئتني اذن اكرمك

وان يكون جواب القسم الذي قبلها نحو والله اذن اكرمك فانه في الصورة
الاخيرة وان لم يكن ما قبلها عاملا لكن في حكم العامل اذ لا يحصل له
الا بالنظر اليه اعراب الرفع قوله فانه اذا اعتمد الخ حاصله ان اذن
لكونه حرفا ضعيف العمل لا يعمل فيما هو مقدم عليه حكما وترك الدليل
المشهور الذي ذكره من فسر الاعتناء بكونه معمولا وهو انه يلزم
توارد العاملين قوله اعني اذن وما قبلها لان توارد العاملين جائز اذا
كان عمل احدهما لفظيا والاخر محليا نحو ان زيدا قائم وعمرو قوله
المذكور بعدها اي متصلا كما هو المتبادر ففيه اشارة الى اشتراط
الاتصال اتفاقا فانها لا تعمل بالفصل الا اذا كان بالقسم او بلا النافية
نص عليه في المغني قوله لكونها اي في الاصل باعتبار مدخولها جوابا لكلام
متقدم صدر عن ذلك المتكلم نحو ان جئتني اذن اكرمك او من متكلم آخر كما
في مثال المتن وجزاء الشرط مذكور او مقدر قوله وهما لا يمكنان اي كلاهما
لا يكونان الا في زمان الاستقبال بخلاف كل واحد منهما فان الجواب انما
يقتضي ان يكون متأخرا عن كلام سابق فيجوز ان يكون في الحال والشرط
والجزاء يجوز ان يكونا ماضيين نحو ان جئتني امس اكرمتك ولا يجوز ان يكون
الجزاء في الحال وقد نص في الرضي ان الشرط والجزاء انما في المستقبل او
في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال قوله وجب الرفع ولو في بعض الصور فان
المقصود بيان فائدة الاشتراط لا لتحقيق اعراب صور الفقدان فلا يرد
ان في صورة تقدم الشرط يجب الجزم فالاولى ان يقول وجب الرفع

استنظار او باؤه لا يحتاج الى اعتبار ان الشرطين ١١

او بجزم **قوله** اذا لم يعتمد الاولى ان يجعل كل منهما جزا للمسند او مثلا
يكون ذكر الشرطين المذكورين لما كانا متروكين تنزلا منزلة المعلوم وذكرا
في الصلة التي من شانها ان تكون قضية معلومة للمخاطب والا فالمعلوم
ما سبق نفس الانتصاب حيث قد المقيد بالشرطين **قوله** معه
اي اذن **قوله** كما اشرنا اليه اي الى كونه ظرفا للانتصاب حيث قدر الموصول
التي صلتها تنصب **قال** فالوجهان في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان
تزرني ازرك واذن احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب
جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او على الجملتين جميعا جاز الرفع
والنصب لتقدم العاطف **قوله** جائز ان لم يقدر ففيها الوجهان على
قياس ما سبق اذ ليس في اذن وجهان بل في ما بعدها الا ان يفسر الوجهان
بالاعمال والالغاء ولم يقدر الفعل لئلا يكون كنزع الخف قبل الوصول
الى الماء **قوله** بناء على ضعف الاعتماد لان حرف العطف لكونه اصلا
في المفردات يقتضي ان يكون المعطوف كالمعمول لما قبله لكن بدخولها
على الجملة المستقلة ضعف الاعتماد فكانه لم يعتمد فيجوز النصب
قوله باعتبار الاعتماد نظرا الى ما هو الاصل فيه وان لم توجد ههنا ولو
فسر الاعتماد بالارتباط بما قبله وجعل الشرطين لوجوب الانتصاب
كما فعله الشيخ الرضي لم يحتج الى هذه التكلفات كما لا يخفى **قوله** وبكي التي
ينتصب بها المضارع احتراز عن كي الجارة وهو ما اذا دخلت على
الاسم نحو كيمه او على ان نحو جئتك كي ان تكرمني فانه جارة بمعنى اللام مجرد

التعليل وفي غيرها اذا تقدمها اللام نحو لكيلا تأسوا فهي ناصبة لا غير
واذا لم يتقدمها يحتمل ان يكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان يكون
جارة مضمرة بعدها ان كذا في الرضي فمعنى قوله تنصب المضارع يجوز
نصب المضارع بها وفيه رد على الاخفش حيث ذهب الى انها حرف
جر وان انتصاب المضارع بها في جميع المواد بتقدير ان قوله اي سببية
ما قبلها بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمون ما قبلها الى حصول مضمون
ما بعدها كذا في العباب فعلم ان لولها سببية في الغاية للغاية
وهي تلازم التعليل الذهني اعني كون ما بعدها علة غائية لما قبلها
فلذلك اختلف عباراتهم فقال بعضهم انها للسببية وقال بعضهم انها
للتعليل قوله مستقبلا بالنظر الى ما قبلها بان يكون مترتب الحصول وقت
حصول ما قبلها قوله وان كان بالنظر الى سواد كتاب وقت الاخبار
ماضيا او حالا او مستقبلا او لم يكن على احد الوجوه الثلثة وذلك
بان يحصل منك السير الى الدخول او الى الدخول ثم عرض مانع من
حصوله فلم يكن الدخول حاصلا ماضيا ولا حالا ولا مستقبلا كذا
في الرضي ولا شك ان استقباله بالنظر الى ما قبلها في الطرف الاول
فظهر معنى ان الوصلية كانه قيل وان كان استقباله بالنظر الى
ما قبله يزاحمه امر آخر وهو كونه ماضيا او حالا او مستقبلا بالنظر
الى زمان التكلم فاندفع ما قيل ان الواجب ان يقال سواد كان
بالنظر الى زمان التكلم او اسقاط قوله مستقبلا قوله حال كونه الى الاخبار

الی انه قوله بمعنی فی ظرف مستقر واقع حالا موقع وفائدته الاشارة
الی انه لا یکون حینئذ بمعناه الحقیقی اعنی انتهاء الغایة بشرط کون
ما بعدها جزءا مما قبلها ضعیفا او قویا فی تعلق الفعل السابق قوله
للنسبة احترازا عن حتی التی یکون بمعنی ان المصدریة وهو ما اذا کان
لدخول اللام فی نحو قوله تعالی ولا تاکلوا اموالهم الی اموالکم قال الرضی
ثم ما ذکره لا یصلح علامة یعرف بها النصب المضارع بعد حتی [illegible]
عن رفعه لان حتی الواقع بعدها المضارع مرفوعا کان او منصوبا لا بد
اما ان یکون بمعنی الی او بمعنی کی وفی کلا الوجهین لا بد ان یکون مستقبلا
بالنظر الی ما قبلها لان السبب والنهایة بعد البدایة فنقول
لا بد ذلک علی قصد المتکلم فان قصد الحکم لحصول مصدر الفعل الذی
بعد حتی اما فی حال الاخبار او فی الزمان المتقدم علیه علی سبیل
الحکایة الماضیة وجب رفع المضارع وان قصد کونه مترقبا مستقبلا
وقت الشروع فی مضمون الفعل المتقدم سواء حصل فی احد الازمنة
الثلثة او عرض مانع عن حصوله وجب النصب انتهی ویمکن
حمل عبارة المحشی علی هذا بان یقول مراده اذا کان مستقبلا بالنظر الی
ما قبلها فی قصد المتکلم مترقبا حصوله بعد تحقق فان اردت الحال
حیث لم یقل فان کان الحال قوله ان یکون ماضیا بان اخبر بعد
الدخول او حالا بان اخبر حال الدخول او مستقبلا بان منع مانع
من الدخول فی الزمان المتقدم وکان قاصدا للدخول بعده قوله ای

مستقبلا

لا بد ان یکون بعد السبب

مستقبلا

بطريق التحقيق يعني ان قوله تحقيق او حكاية تمييز من الحال فالحال قسمان

منه على ما يشعر به عبارة التلويح في بحث اسم ان تعلق على ما حيث والحال

المجم من ان يكون حقيقة او حكاية وتجوز ان يكون جر كان المحذوف

وجعله حالا تكلف وكذا منصوبا بنزع الخافض **قوله** كما تقول كنت

سرت امس كذا فان امس يفيد ان السير الواقع فيه منقطع بالدخول

سبب له او منتهٍ اليه فيقتضي ان يكون الدخول ايضا متحقق فيه اذ

لو تحقق الدخول في حال التكلم يكون للسير في الحال ايضا مدخل في تحقيقه

فلم يكن السير في الامس فقط سببا لتحققه **قوله** كانك كنت في بيان

لكون المراد من ادخلها ههنا الحال الماضية فان الكلام واقع في الحال

فكيف يصح ارادة الحال الماضية منه فوجهه بان يقدر ان هذا الكلام

واقع منه والان لحكيه وهذا بناء على ان يقدر المتكلم من حيث انه

متكلم موجودا في زمان الماضي حاكيا له في الزمان التكلم وان لم يكن

بان يقدر ذلك الزمان موجودا الان لان ذلك التقدير مجاز اذ كان

المقصود استحضار صورة ما وقع فيه كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء

الله من قبل ان كنتم مؤمنين وليس مقصوده ان حكاية الحال عبارة

عن حكاية اللفظ الدال على الحال فانه قد صرح بان المراد من الحال

في عبارة المصنف زمان الحال **قوله** ففي زمان الحكاية نتيجة لما قبله

فلا يتوهم استدراكه **قوله** اذ لا يمكن تقريره دليل لقوله فالتقية يعني

ان البقاء على الرفع الذي كان عليه لامتناع نصبه اذ لا يمكن تقريرها

قوله لانها علم الاستقبال اي يقصد منه الاستقبال وقد قصد من الحال
ههنا اي على سبيل الحكاية ولا شك ان قصد الحكاية وقصد الاستقبال
متنافيان فلا يرد ان ان يقدر بعرجي اذا كان ما بعدها مستقبلا بالنظر
الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان المتكلم ماضيا او حالا لانه لا قصد
للاستقبال منه اي قوله لا جارة لاختصاصها بالاسم ولا تدخل على
الفعل الا بتقدير ان وقد امتنع ههنا لانه علم الاستقبال وتقدير
ما لم يثبت وكذا العاطفة تعرض لنفيها مع انها اخص استعمالا
من الجارة ردا على من توهم ▪ انها عاطفة كما في اكلت السمكة حتى رأسها
قوله كلام مستانف لا يتعلق بما قبلها من حيث الاعراب كما تعلق
المنصوب لان حتى المنصوب بعدها الفعل حرف جر متعلق بما
قبلها قوله لا ان يقدر الى آخره لان ذلك لا يطرد في نحو شربت
وزلزلوا حتى يقول الرسول على قراءة الرفع وتقدير تقدرنا ان اني
او تعسف لا يدعو اليه ضرورة قوله ليكون حتى داخلة
الخ اي يقدر المبتدأ لرعاية ما هو الاصل في حتى وهو دخولها على الاسم
قوله كما توهم بعضهم لان رعاية الاصل يقتضي دخولها على المجرور لا على
المرفوع قوله سببا لما بعدها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس ولا ما
سرت حتى ادخلها وهل سرت حتى تدخلها قوله ليحصل الاتصال المعنوي
يعني ان حتى لكونها في الاصل حرف جر لانتهاء الغاية يقتضي ▪
الاتصال اللفظي والمعنوي وتصيرها حرف ابتداء والجملة منقطعة

في قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول
وقوع الثاني بانه يمكن تقدير الثاني
بان يقال حتى الثاني يقول الرسول ١٢
صادق رحمه

قوله لا ان يقدر الى آخره ... تكلف ... علم ... الرسول ...

قوله لانها علم الاستقبال ... الى ما قبله ...

قوله لا ان ... لانه يمكن تقدير الثاني بان تقدر حتى ان الثاني يقول الرسول ١٢ صادق رحمه الله

في كلام مهم ٢

وبعدها لم يبق الاتصال اللفظي ولا مستعملا في معناه الحقيقي فرتطنا
السببية المناسبة لمعناها الحقيقي فان السببية تقتضي لوجود المسبب
فلا يرد ان الاتصال المعنوي غير منحصر في السببية المناسبة فليكن
بوجه آخر لكونها غاية لما قبلها فيجوز سرت حتى تغرب الشمس بالرفع
قوله الآن قيد به ليصير المثال نصا في الحال تحقيقا كان المثال السابق
نصا في الحال حكاية والقرينة على التقييد كون المضارع الخالي عن قرينة
الحال والاستقبال ظاهرا في الحال كذا في الرضي واشار بقوله الى
ان مثال المتن يحتمل كليهما قوله نظرا الى الامر الاول لا بالنظر الى
فان كينونة السير صفة رؤية نفسه بسبب الدخول وانما احتمل الغير
الجز منتفيا لمتحقق لما هو مدلول كان الا باعتبار ان الانتفاء صفة
حصل السير عليها وهو تكلف يسمح قوله في وقت حصول لا على حذف ثلثة
مضافات قال الرضي وقد يحذف مضاف ويلزم جر المقام المضاف
اليه لانه يجري مقامه قوله فيفسد المعنى على تقدير عدم حذف الجر بخلاف
التامة وبخلاف النصب فانه يفيد المعنى من غير تقدير وتقدير العامل
للجار والمجرور انما هو رعاية قاعدة نحوية فان العرب الفقهاء يفهمون
المعنى من غير شعورهم بالتقدير قوله مقطوعا لوقوعه اي بوقوع لا لوقوع
بالنظر الى المجرد ان احتمل عند العقل عدم الوقوع قوله مع الشك في
وقوع السبب المفاد بسببية لم يحتج فلا يرد منع ثبوت التنبيه بجواز تعدد
السبب قوله فانا ادخل تصريح لكونه حرف ابتداء يجعل الجملتين معنى الفتين

لا تقدير للمبتدا، قوله لا على كان يسري اشارة الى ان المقصود من تحرير
جاز ليس للاخبار بجعل الجملتين متعلقين ~~لا تقدير للمبتدا~~ الى تعيين هذا الطريق
بل يصح وعطفه على كان يسري فيجوز ان لا تقدير جاز فيكون عطفا على كان
يسري بعد اعتبار تقييده بقوله في اتن مرة لكنه خلاف الظ قوله لعدم
صلاحيته مع ان تقديم القيد على المعطوف عليه يقتضي المشاركة فيه بخلاف
ما اذا تاخر فانه يحتمل المشاركة وعدمها هذا ما قالوا وهو الظاهر للتسابق
الى الفهم قوله التي ينتصب المضارع احتراز عن لام كي التي في قوله تع
لكيلا تاسوا فانه لا ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بل بكي واشارة
الى انه منشأ الانتصاب بحذف ما ذكر في الشرح فانه منشأ التقدير كما مر
قوله وانما يقدر اتحاد الدليل والمدعى المذكورين سابقا للتقدير
بعد الاحرف الثلثة اي الا في لام كي ولام الجحود للاختلاف الكوفيين
فيها حيث قالوا انهما ناصبتان بنفسهما ولم يعتد بخلافهم في صحة ظهور
كونه حرف جر قوله ينتصب بها اي بتقدير ان بعدها فالباء للملابسة
وفايدة التقييد الاشارة الى انه منشأ للانتصاب وليس الاحتراز عن شيء
قوله هي ان لام تاكيد خبر مبتدا محذوف والجملة معترضة بين
المبتدا والخبر قوله اه سيجيء واشترط صاحب المغني ان يكون النفي بما او
لم والجمهور على عدم الاشتراط فاللام في قوله تع وان كان مكرهم لتزول منه
الجبال على قراءة الكسر لام الجحود عندهم وعنده ان شرطية واللام بمعنى كي
قوله فان قيل لا لاورود لهذا السوال لان اللام عند الكوفيين زايدة

قوله للجحد وتاكيد النفي وعند البصريين صلة لخبر محذوف اعني قاصدا كما مر
التي ينتصب مقصوده من هذا الكلام ان المراد بالفاء الفاء المعهودة
فيما سبق وان الشرطين لتقدير ان بعدها لا لنصبها كما هو مذهب
الكوفيين وان قوله بشرطين خبر له وليس على حذف الظروف السابقة
متعلق بالانتصاب الملحوظ معها اذ ليس هاهنا ما يجر سواه وليس
مقصوده خصوص هذا التقدير اي تقدير ناصبة او مستلبسة فلا يتوهم
انه لا حاجة الى تقدير المبتدا المصدر بالفاء او جعله جزء من القوله
والف قوله مشروط بهذا الاشتراط لصحة الانتصاب لا لتعينه لجواز الرفع
مع تحقق الشرطين نحو قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون وكذا مع الواو
وأو قوله على السببية اي كون الفاء سببية لا عاطفة للجملة على الجملة
فلا ينافي كونها لعطف المفرد على المفرد قوله تغير اللفظ من الرفع
الذي هو الاصل في جميع الافعال المخالفة من النواصب والجوازم
الى النصب لا بتغيره في نفسه حتى يرد ان تغير الاعراب لا يقتضي تغير
اللفظ قوله على تغير المعنى اي تغير معنى الفعل من الحالية الى الاستقبال
ومعنى الفاء الذي هو التعقيب الى السببية وذلك لان تغير اللفظ
يشعر بتقدير ان وهو علم الاستقبال وبتاويل الفعل بالمصدر والا
يعطف المفرد على الجملة التي لا محل لها من الاعراب فلا يكون الفاء
للتعقيب فكان في النصب شيئان دفع كون الفاء للعطف
وتقوية كونه للجزاء قوله لا يحتاج الى الدلالة عليها ويكون رفع الفاع

على الاستيناف او العطف كما في صورة النفي وفي المعنى رفع نحو ثلث
على العطف فيكون شريكا في النفي او الاستيناف فيكون مثبتا اي
فانت تحدثنا بدلا عن ذلك قوله بتقديم الانشاء لان تقديم الانشاء
على ما يصلح ان يكون جوابا يدل على انه الحامل على الطلب الذي
هو مدلول الانشاء فيكون جوابا والطرب لا يعطف قوله المستعد عن
جوابا صفة للنفي مبينة لكونه في معنى الانشاء قوله عن توهم انما قال
توهم لان رفع احتمال عطف الجملة على الجملة حصل بنصب المضارع
الا ان توهمه باق باعتبار غفلة السامع عن النصب قوله جملة
معطوفة من غير ان يقصد سببية احدهما للاخرى واما بعد تخصيصه
فيجوز ان يعطف مصدر احدهما على مصدر الاخرى باعتبار اشتراك
هما في الطلب او في النفي قوله ويندرج فيهما الدعاء اي المراد بالامر والنهي
مصطلح النحاة لا مصطلح الاصول وعند الكسائي ما مدلوله الامر نحو اليقظ
امرء وفعل خيرا فيثاب عليه او اسم فعل نحو نزال فاقاتلك او يكون
الامر فيه مقدرا نحو الاسد الاسد فتنجو جاري مجرى صريح الامر قال
او نفي وهو اما صريح كما في مثال الشرح واما ماول نحو قلما تلقانا فتكرمنا
فان قل وما يشتق منه يجري مجرى النفي في الاستعمال واما ما يفيد معنى
النفي ولا يجري مجراه في استعمالهم فلا ينصب جوابه كقولك كانك غير وال
فتشتمني اي لست بوال وقد تضمر ان بعد الواو والفاء الواقعتين بعد
الشرط نحو ان تأتني فتكرمني او وتكرمني اتك او بعد الشرط والجزاء نحو

ان تاتينى اليك فاكرمك او وان اكرمك اى قانى للشرط بالنفى فى عدم الحصول وقد
جاء النصب بعد الجحد بانما نحو انما تجئ فيكرمنى زيد يلاقى انما ينفى لحجد القريب
من النفى كذا فى الرضى **قوله** نحو ما تاتينا فتحدثنا معناه على النصب قصد السببية
نفى استفائهما او القصد الى نفى الثانى ولا يمكن القصد الى نفى الاول
فقط للزوم تحقق المسبب بدون السبب فى على الرفع نفى المجموع ونفى الثانى بان وجد
وقصد السببية ولا يمكن نفى الاول فقط لامتناع تحقق الحديث الذى
بعد الاتيان بدون الاتيان الا على القطع والاستيناف او على العطف
على النفى فذكر المراد ما تاتينا فانت تحدث جاهلا اى لست كقوله ما تاتينا
فتجهل امرنا فان المقصود اثبات جهله **قوله** فيندرج فى النفى لان المراد
بالنفى اعم من ان يكون صريحا او ضمنا كما عرفت **قوله** ويدخل فيه
لان المراد ما فيه معنى التمنى اما بصيغة او بغير صيغته **قوله** لعلى ابلغ فانه بمعنى
التمنى لامتناع بلوغه اسباب السموات وفى ابرازه فى صورة الترجى تهكم
واستهزاء به حيث اعتقد ممتنع الوقوع مرجوا وفى المغنى فاطلع بالنصب
عطف على معنى لعلى ابلغ وهو ليت ان ابلغ فان لعل يقترن كثيرا بان
ويحتمل ان يكون عطف على الاسباب على قوله للتنبيه بعبارة وتقريعه
وفى هذا الاصح لكن يندفع قول الكوفى انى فى هذه القراءة حجة على جواز
النصب فى جواب الترجى حملا له على التمنى فيجوز ان يكون تركه لانه
ليس مذهب البصرى **قال** او عرض والعرض وان كان مولدا من الاستفهام
لكن لم يبق فيه معنى الاستفهام وصار معنى اخر براسه فلهذا لم يدرجه فيه

قوله وما بعد الفاء يدفع تاويل له لا اشتراك كيمى في الطلب او في النفي واختيار الرضي انه مبتدا المحذوف الخبر لان الفاء السببية مع ان تجيء للعطف قليل مختصة بعطف الجملة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب ولان المقصود من النصب التنصيص على السببية وبعد صدد معطوفا على مصدر الفعل المتقدم لا يكون نصا في السببية بخلاف ما اذا جعل مبتدا المحذوف الخبر فانها للسببية فقط وفيه اخراج الفاء عن الاصل من غير ضرورة داعية والتنصيص على السببية معنا وان يدل على السببية قطعي وان جامع العطف ومنع كون الفاء السببية للعطف يحمل ان دخولها جملة صورة البتة قوله مجهول له اي ثبت على خلاف الاستعمال اضطرارا وقيل يحتمل ان ما دخل نون التاكيد الخفيفة قوله اي مصاحبة اي يقصد اجتماع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد لان العدول الى النصب للتنصيص على الجمعية لما ثبت ان تغير اللفظ يدل على تغير معنى الفعل الى الاستقبال والواو من العطف المحض الى الجمعية اذ هي الصالحة للارادة منها فاذا لم يقصد الجمعية منها لا يحتاج الى الدلالة عليها وتعين الرفع على الاستيناف قوله والا فالواو اي ان لا يراد الجمعية بمعنى المصاحبة بل مطلق الجمع كما هو المتبادر من الواو للجمع المطلق واما فلا يتعين الاشتراك في الرفع والانتصاب فان الاشتراط قرينة على التخصيص قوله اي ما يماثل له ذلك اشارة الى الواقع قبل الفاء الى الاشياء الستة

المذكورة حتى يلزم تشبيه الشيء بنفسه ويحتاج الى اقحام لفظ المثل او الى
اعتبار المغايرة الاعتبارية وانما اشترط ذلك ليبعد بتقديم الالف
عن توهم عطف الجملة على الجملة واما في صورة النفي فلحمل الواو على
الفاء لمشاركتهما في صرف ما بعدهما عن سنن العطف قوله بجمع الزيادة
فالواو للمصاحبة مع عطف المصدر وهذا اولى من تقديرهم ليكن
زيادة منك واكرام مني فانه لا يدل على المصاحبة وقال الشيخ الرضي
ان هذا الواو واو الحال والمضارع بتاويل المصدر مبتدأ محذوف
الخبر اي تقوم قمتم وقيامي ثابت اي في حال ثبوت قيامي او بمعنى
مع قيامي لان كون واو العطف للجمعية قليل ولانتفاء النصوصية
على المعنى المقصود وفيه مثل ما قد عرفت قوله ولا تاكل السمك وتشرب اللبن
في المعنى ان جزمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما وان
نصبت عند البصريين فالعطف على المعنى والنهي عن الجمع اي لا يكن
منك اكل السمك مع شرب اللبن وان رفعت فالمقصود انه نهي عن
الاول واباحة للثاني وان المعنى ولك شرب اللبن وتوجيهه انه مستانف
فلا يتوجه اليه حرف النهي وقال جار الله منها المعنى وجه النصب
لكنه على تقدير لا تاكل السمك وانت تشرب اللبن كانه قدر الواو للحال
وفيه نظر لدخولها على المضارع المثبت ويمكن ان يقال انه من قبيل
قمت واصك وجهه بتقدير المبتدأ فالواو داخلة على الاسمية تقديرا
قوله بشرط سببية الاول ان كان او في الاصل لاحد الشيئين فاذا قصدت مع افادة

على المصدر ١٢

اي قمتم ١٢

هو المعنى الذي هو لزوم احد الامرين التنصيص على حصول احدهما
عقيب الآخر او امتداد الاول الى حصول الآخر بحيث بعد او بدل
تغير اللفظ على تغير المعنى والمعنيان متلازمان فلذا اختلف بالتقدير
بالاداة الى قوله اي ينتصب ه لم ينص بها على كون قوله شرط جزاء
وان الشرط لتقدير ان اكتفاء بما سبق قوله بشرط ان يكون فيه فقوله
اما ان والا ان تركيب اخر في جملة الشبه الدخول للامتزاج صح
يلزم ان يكون المجموع معنى او فيما قيل انه تكلف تكلف قوله
ينتصب ه اشارة الى ان الظرف جزء لا بعد وبدا الشرط انما هو
لصحة الانتصاب فالكلام الاسم الصريح مما يصح عطف الجملة عليه
بان كان في محل يقع فيه الجملة يجوز ان يقدر ان لتنصب وان لا
يقدر لجواز عطف الجملة على المفرد وان لم يصح عطف الجملة عليه
كالمثال الذي ذكره الشارح تعين تقدير ان قوله صريحا يحترز عن التشبيه
وغيره فالواو كقوله ولبس عباءة وتقر عيني والفاء كقوله قوله لا توجع
فارضيه وثم كقوله اني وقتلي سليكا ثم اعقله واو كقوله تعالى الا وحيا
او من وراء حجاب او يرسل رسولا فيوحي واذا لم يكن صريحا بل ضمنيا
فيقدر ان بعد العاطف المذكورة مشروطا بالشرائط التي سبق ذكرها
واذا انتفى تلك الشرائط فان صح العطف فعلى حال المعطوف عليه من
الرفع والنصب والجزم وان لم يصح فمرفوع على الاستيناف او مجزوم
على انه جزاء لما قبله في صورة الفاء وما قيل انه يشكل بالمجيء انك تسان

والكلام مصنوع لاثباته قوله او على آخرها بناء على قاعدة تعدد المعطوفات
قوله على شئ مثلا اذ يجوز عطفه على او الذي هو آخر المعطوفات قوله
البلاغة يجب اللفظ للزوم الفصل بتفصيل الحروف السابقة وان لم
يكن اجنبيا قوله يلزم ح الاختصار في كون التفصيل مشتملا على معنى زائد
على الاجمال الخ ... في كونه قاصرا عن افادة التفصيل لا اجمل قوله
يلزم تخصيص ح فيه ان التخصيص في الذكر لا يستلزم التخصيص في الواقع
نعم لابد لذلك من نكتة ولعلها كثرة وقوعها بالقياس الى ثم قوله
ويرد عليه عطف على قوله وقيل اي ويرد على ما قيل وجعل الغير
المجرور ... التقدير الاول مع انه يحتاج الى جعله معطوفا على
قوله ان جعل ... يجب ... اي لانه على التقدير الاول يرد عليه توهم
لانه على التقدير الاول داخل في تفصيل الحروف المذكورة سابقا
فكيف يكون المناسب ذكره في الاجمال قوله مرة في الاجمال بان يقول
والعاطفة بعد قوله واو ونحو ... مقيدا بالعاطفة قوله ويجوز اظهار
اخذ في تبيين المواضع التي يجوز فيها اظهار ان ويجب فيها كما يجب
مواضع الامتناع فلذلك تعرض الشارح لبيان وجه الامتناع
فيها قوله من اللام الزائدة وهي التي تجيء بعد فعل الامر والارادة
نحو قوله تعالى لاعدل بينكم وقوله تعالى يريد الله ليذهب عنكم الاية
واختلف في هذا اللام فقيل زائدة لمجرد التاكيد وقيل للتعليل
والمفعول محذوف دل عليه المقام او الفعل مأول بمصدر مرفوع

على الاستمرار واللام وما بعدها جزاي ارادة الله وامري فلا مفعول
للفعل كذا في المغني قوله نحو انجئتني فيا مكرمك اشار بالمثال الى ان المراد
من الطلب المذكورة سابق وهي ما يكون قبلها اسم صريح قوله فلا لم
يدخل لا لاختصاصها بالمضارع قوله واما الواو التي اي المذكورة
سابقا قوله والانتهاء اي مشترط لو تلازم المعنيين اكتفي باحدهما
قوله فلم يظهر الناصب بعدها كيلا يتوهم توارد ناصبين قوله لا لاستكراه
اي المتحركين وجوه والله لا اتقي بما لي ولا يلا يكم ابدا اشتغال
سندا قال ويجزم بلم ولما اما الجزم بلم ولما وان فلاختصاصها بالفعل
وكل ما اختص بشيء وهو خارج عن حقيقته يؤثر فيه ويعمل غالبا
بشهادة الاستقراء واما كلمات المجازات فلتضمنها معنى ان واما
بلام الامر ولا النهي فلمشابهتهما بان ولم ولما حيث تقلبان الجمله
الى الانشاء كما ان ان تقلب المضارع من الحال الى الاستقبال
ومن القطع الى الشك وكما ان لم ولما تقلبان المضارع الى الماضي
قال ولا في النهي في الرضي اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناه
كان علما منقولا وقد ينكر العلم بان يأول بواحد من المسمى به
فح يدخل عليه اللام والاضافة وفيما نحن فيه كذلك لاشتراك لا في النفي
والنهي والزائدة وللاكان الوصف قيدا احترز به بالمجوز الاضافة
كما يجئ فالتوصيف والاضافة مجرد تفنن في العبارة ثم الكلمة
المبنية اذا جعلت اسم ذلك اللفظ فالاكثر الحكاية ويجوز الاعراب

فان اوّل باللفظ فمنصرف وان اول بالكلمة فان كان ثلاثيا
ساكن الاوسط يجوز صرفه والا فهو غير منصرف واذا اعربته فان
كان ثنائيا والحرف الثاني حرف علة وجب التضعيف فاذا ضعفت
لا زدت على الالف الفا اخر وجعلته همزة تشبيها بردا وكسا وقلت
لا فيجوز ان يقرء ههنا لا بالقصر على حالة البناء ويجوز ان يقرء بالمد
منونا مجرورا منصرفا فقوله استعمله بيان لمعنى الظرفية والتعريف
فلم يلفظى وانما اثر الوصف على اى لان الوصف للتخصيص
الموضح للتخصيص اى اصالته من الاشتراك اللفظى والحال فسد للغافل
وهي المجازات اى كلمات تدل على كون احد الجملتين جزاء للاخر
فالمجازات جمع الجزاء بمعنى اجزاء جزئيه وجازيته بمعنى اختيارها
عليهم لان الجزاء يستعمل بمعنى الجملة الجزائية كثيرا قال بها ه عمر به
عند سيبويه مركبة من ما الشرطية وما زائدة وعند الخليل ابدل
الالف بالها للتقارب بينهما في الجنس وقيل مه بمعنى كف وما عند الزجاج وعلى
التقادير معناه فالا يعقل سواء الزمان واذما حرف مكان غير مركب
عند سيبويه وقيل اصله ... المبهم ذالا وقال المبرد اذ باقية على
اسميتها وما كافة لها عن الاضافة مهيئة للشرطية والجزم كما في حيث
فانها صارت للمستقبل وجازمة بما الكافة لها عن الاضافة الى
تقييدها التعليق بسبب اضافتها اليه لتبقى مبهمة كسائر كلمات الشرط
واختلف في عامل الشرط والجزاء فقيل كلمة الشرط فيهما وقيل كلمة الشرط

في الشرط وهما في الجزاء وقيل الشرط فقط وقال الكوفيون الجواب مجزوم
بالجوار وقيل مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم قوله واذا والغالب فيه
ان يكون ظرفا للمستقبل متضمنا لمعنى الشرط مختصة بالفعلية ويكون
الواقع بعدها ماضيا كثيرا ومضارعا دون ذلك وقد يخرج عن الظرفية
والشرطية والاستقبال والتفصيل في مقامه قوله لم يجئ الخ اي ليس
معنى ذلك انه مخالف القياس ولا مخالف الاستعمال الفصيح لانهما اذا
تضمنا معنى الشرط فانجزام المضارع بعدهما قياس وواقع في استعمال
الفصحاء بل معناه ان الجزم بعدهما مع ارادة معنى الشرط قليل لم
يسمع في السعة قوله اما مع كيف الخ في المغني كيف تستعمل على وجهين
تعليق متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو كيف تصنع اصنع ولا يجوز
كيف تجلس اذهب بالاتفاق نحو تجلس اجلس بالجزم عند البصريين
الا قطربا لمخالفتها اداة الشرط لوجوب موافقة جوابها شرطها
كما مر وقيل يجوز مطلقا واليه ذهب قطرب والكوفيون وقيل
يجوز بشرط اقترانها بما انتهى فعلم ان الدليل الذي ذكره بتمامه
جار في جميع صورها لان استواء فعلي شخصين في جميع الاحوال و
الكيفيات متعذر وان ما ذكره تصوير للكل في صورة جزئية لما
ليتضح كل الايضاح قوله ومن المتعذر الخ فاذا تعذر الاستواء
تعذر اعتبار معنى الشرطية فلا تكون متضمنة لمعنى ان فلا يجزم واما
ما جاء في الشعر فللضرورة باجرائه مجرى الشرط لكونه في صورته

أو باعتبار عدم الاعتداد ببعض الأحوال والكيفيات واعتبار
استوائهما في البعض وبذلك ضعفت الشرطية فلم يجزم قوله موضوعة للإبهام
في وجوده ودخوله في اعتقاد المتكلم فإنها موضوعة لتعليق شيء بأمر مفروض
وجوده في المستقبل مع عدم القطع بوقوعه أو لا وقوعه قوله موضوعة
للأمر المقطوع به أي بوجوده في اعتقاد المتكلم في المستقبل فلم يكن
فيها معنى الشرطية لأن الشرط هو المفروض وجوده لكن لما كان إن يستعمل
كثيرا في الأمور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها على خلاف ما نتوقعه
جوزوا تضمين إذا معنى إن كما في متى وسائر الأسماء الجوازم إلا أن ذلك المعنى
لما رسخ في أسماء الشرط إذ لم توضع في الأصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع
الفعل فيه جزمت بخلاف إذا فإنه لما كان حدوث الواقع فيه مقطوعا
في أصل الوضع لم يرسخ فيه معنى إن بل صار عارضا على شرف الزوال
فلذا لم يجزم إلا في ضرورة الشعر كذا في الرضي قوله أي نفي المضارع نص
في ذلك عبارة المغني حيث قال لنفي المضارع وقلبه ماضيا قوله ولا يبعد
أن من حيث المعنى وفيه إشارة إلى بعده في الجملة وذلك لأن لم
يدخل على المضارع ويؤثر فيه القلب والنفي معا وكونه لنفي الماضي
إنما يصح لو اعتبر النفي بعد القلب وهو خلاف الظاهر ولذا زاد كلمة
لو وإلا فالظاهر قوله جعل الفرع نعم يصح لو قيل بقلب الماضي مضارعا
ونفيه على ما ذهب إليه بعضهم من أن لم دخل على الماضي فقلب لفظه
إلى المضارع وكلمة لو شرطية دل على جوابه ما قبله قوله ولا يلزم استمرار

المنفي

اي بين الكلم

انتفاء نفعه بل يجوز ان ينقطع قبل زمان التكلم قوله بين الى بل يجرح وما
يكون معمولا له وهو الفعل حيث نقلته الى الاستقبال فلا يكون داخلا
على الفعل بل على الحرف وذا لا يصح بخلاف لم فانه فاصل ضعيف فكان
من تتمة الفعل وجزائه فيصح دخول ان عليه لسبق دخوله على معموله
وهو الفعل بضرورة لم جزء المعنى فلا يرد ما قيل انه تصريح بان حرف الشرط
هو الجازم للمضارع المنفي بلم وليس كذلك قوله ويختص الخ فهذه
هي الخواص الاربع المتفق عليها وواحدة مختلف فيها وهي ان لما
لا يكون الا قريبا من الحال وقال ابن مالك لا اشتراط ذلك في المنفي ومحل
هذه الاحكام ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل اشهر وعد [illegible]
المتصل بن الحال ولا يدخل حرف الشرط ويجوز حذف الفعل بعده

قال اللام المطلوب بها الفعل اي بعد فعل الفاعل الغائب وهو
اما فعل المفعول واما فعل الفاعل الغائب المذكور اما فعل الفاعل
المتكلم وهو قليل الاستعمال وكان القياس في امر الفاعل المخاطب
ان يكون باللام ايضا لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة
تخفيفا وبني لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة وقد جاء
باللام وهو في الشعر اكثر منه في النثر قوله وقد يسكن الخ وهو مع الواو
والفاء اكثر لكون اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد
فصار الواو والفاء مع اللام بعدها وحرف المضارعة ككلمة على
وزن فخذ وكتف مخفف بحذف الكسر واما ثم فمحمول عليهما لكونها حرف

عطف مثلي قوله وهو يدخل على جميع ما يخلو عن اللام كما عرفت قوله او شكلا نحو لا ارينك ههنا لان المنفي في الحقيقة ههنا هو الغضب اي لا تكن ههنا حتى لا اراك قوله المذكورة من قبيل قيده بذلك لكونه تفصيلا لما ذكر سابقا معطوفا عليه في قوله فلم لقلب وفروع لولا يخفى ان الكلام في الجوازم قوله اي يجعل له اي قد لالة على السببية الجعلية كما يدل عليه بيانه والتفصيل فائدة كون الاول سببا للثاني خالي عن هذه الفائدة بل يتبادر منه السببية الحقيقية فلذا لم يفسر ههنا به قوله بل ملزومية شيء لاخر اشارة الى ما ذكره الشيخ الرضي متعرضا على الشيخ ابن الحاجب حيث قال ان الشرط سبب والجزاء مسبب في الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازم سواء كان سببا نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او شرطا نحو ان كان لي مال حججت او لا شرطا ولا سببا نحو ان كان زيد ابي فكنت ابنه وان كان النهار موجودا فالشمس طالعة الى غير ذلك ونقل مرادهم بالسببية مجرد التوصل في اعتقاد المتكلم ولو ادعاء فيئول الى الملازمة الادعائية المطلقة بل اما للاعراض عن معنى الى معنى او من لفظ الى لفظ اظهر قوله ولا يلزم منه عطف على اعتذار داخل تحت المراد وعائد المعطوف عليه كاف في الربط او استيناف لبيان فائدة قيد الاعتبار قوله لمكارم الاخلاق جمع مكرمة بمعنى كريمة والاضافة من قبيل اخلاق ثياب اي المكارم المشتملة على الاخلاق المرضية قوله فانه منهي بكان اي ان المتكلم من مكارم الاخلاق بمرتبة قوله لازم شرط اي علامة قوله ابتناء الجزاء

الحجت ... السبب ... شرط ... الاخلاق ... الشرط ...

في الصريح بالجزاء بالماضي قال فانكما ماضيين فحسن ولكونه معلوما
مما سبق من ان الماضي مبني ترك قال او الاول وهو اضعف الوجوه في الشرطية
لان في الصورة سببية المستقبل للماضي في الماضي وهو قليل لم يجئ في الكتاب
العزيز قال فالجزم واجب وقد يرفع للضرورة نحو ان يصرع اخوك تصرع
لدخول الجازم اي من غير فصل كما هو المثبت ولذا قال في
الشق الثالث لتعلقه بالجازم فلا يرد انه لا يقتضي التعرض لانتفاء ما يوجب
ضعف التعلق كما في الشق الثالث قوله لتعلقه فالجزم باعتبار قوله
اصل التعلق والرفع باعتبار ضعفه قوله ماضيا اي بمعناه الحقيقي وهو
الاخبار عن وقوع الحدث في الزمان الماضي فيدخل افعال المدح والذم
وفعل التعجب وصيغ العقود وكاد وعسى اذا وقعت جزاء في قوله والا
فالفاء قال بغير قد اي بغير حرف محقق للماضي على مضيه كما يشير اليه
قول الشارح فيما سياتي ليخرج عنه الماضي المحقق فيشمل ما ولا ويكون
الماضي الذي بما ولا داخلا في قوله والا فالفاء فلا يرد النقض
بالماضي الذي يكون بما ولا حيث يجب فيه الفاء مع انه بغير قد
قوله ويحتمل اشارة الى ان الاول اظهر لان الظاهر على الاحتمال
الثاني ان تقديرا ولذا قال او معنويا مقدرا قوله يتحقق وانما ظهر
ان مدار اتيان الفاء وتركه على التاثير المعنوي يعني قلب الجزاء الى
الاستقبال فانه ان اثر فيه تاثيرا تاما فلا حاجة الى الفاء وان
اثر تاثيرا ناقصا فالوجهان وان لم يؤثر فيه اصلا فالفاء قوله

اي نفي المحقق لم يقل الماضي الذي بعد قد اشارة الى ان المراد بغير قد مثلاً
اي بغير الحروف التي يكون الماضي بعدها محققاً لا تأثير فيه للشرط
اصلاً كما اشير اليه سابقاً قوله مضارعاً مثبتاً قيل في اطلاقه نظر
حيث يمتنع ترك الفاء في المضارع المصدر بالسين وسوف ولام
الامر والجواب ان الاطلاق قد يكون قرينة على اعتبار قيد التجرد
فالمعنى ان كان مضارعاً مثبتاً فقط مجرداً عن دخول الشيء من الحروف
مما يدخل الصور المذكورة في قوله والا فالفاء قوله لعدم تأثيرها لتمحضه
للاستقبال بدخول لن قوله بمعنى قيد به لانه اشار الى ترك الفاء والمراد
قوله منفياً بمعنى الاستقبال لان المضارع المثبت والمنفي بلا كان
محتملاً للحال والاستقبال قبل دخول الاداة قوله وان لم يكن الجزاء اي غير
والمضارع المذكورين اي الماضي بغير قد ونحوه من الحروف في المحقق
الماضي لفظاً او معنى والمضارع المجرد عن دخول شيء من الحروف
مثبتاً او منفياً بلا قوله لان الجزاء اي غير الماضي والمضارع
المذكورين قوله اما فاضل لكلان انتفاءهما اما بانتفاء ان لا يكون كونه
فعلاً بل جملة اسمية او بانتفاء كونه ماضياً او مضارعاً بمعناهما
الحقيقيين فيكون امراً او نهياً او دعاءً او استفهاماً او انشاءً
من غير طلب او بانتفاء التجرد اي الماضي عن قد ونحوه فيكون بقد وما
ولا او بانتفاء تجرد المضارع عن الحروف فيكون بالسين وسوف
وان ولام الامر ولا النهي او بانتفاء كون المضارع المنفي بلا بان

يكون منفيا بلن فانه يجب في جميع هذه الصور الفاء قوله فاحتاج الى
رابطة الفاء لانه المناسب للجزاء الذي يعقب الشرط قوله او دعاء
او استفهاما لعدم دخول الدعاء والاستفهام مطلقا تحت قوله والا بان يكون
ان الجزاء من الماضي والمضارع ما كانا مثبتين بمعنى الحقيقيين اعني الاخبار
والا فالدعاء والاستفهام قد يكونان بصيغة الماضي والمضارع او لم
الواجب اسقاط قوله او لم فانه صرح فيما سبق انه ماض معنى مندرج
في قوله اذا كان ماضيا بغير قد فكيف يصح ادراجه في مفهوم قوله والا
وقد وجد في بعض النسخ باسقاط قوله الى نحو ذلك اي مثبتا الى غير
ذلك وقد عددناه فيما سبق قوله لا تاثير له لقلب معناه اي [illegible]
الاستقبال في المعدوم ولا لقلبه على الزمان كما في الاسمية والانشائية الغير
الطلبية او لبقائه على المضي كما في المصدر بقد ونحوها او لتقادة
على ما كان عليه سابقا كما في الاستفهام والمضارع المصدر بما ولن وان
وسوف ولام الامر ولاء النهي والدعاء قال موضع الفاء اي نائبا
منابها في جواب الشرط ولذا لا يجتمعان فيه واحتج عنهما في نحو خبث
فاذا البيع بلا تعريف قوله لاختصاصها بها اي لا يدخل على المفعول
النظر في المعنى قيل يجوز النصب على الاشتغال في نحو خرجت فاذا
زيد يضربه عمرو مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وهو الظاهر لان اذا المفاجأة
لا يليها الا الجملة الاسمية وقيل يجوز في نحو فاذا زيد قد ضربه عمرو و
يمتنع بدون قد ووجهه عندي ان التزام الاسمية انما كان للفرق بينها

وبين الشرطية المختصة بالفعلية فاذا اقترنت بقد يحصل الفرق
بذلك اذ لا يقترن الشرطية بها اشتهر ولا يجوز حمل الاختصاص على
الفعلية كما حمل الشيخ اللزوم في قوله وبلزمها الجملة الابتدائية الا ان
سوق الكلام لا يساعده قال وان الذي يجزم الخ جعل قوله وان
مقدرة حكاية عما وقع في الامتحان من قوله وجاء ان مقدرة لانه
معطوف على قوله فلم تقلب المضارع ماضيا داخل في التفصيل
وجعل الظرف اعني بعد الامر جزاء لانه محط الفائدة اي ان
مقدرة كائنة بعد الامر فيفيد كينونتها تقديرها بعد الامر والحصر
مستفاد من تقديم الظرف لانه مقام البيان فيئول المعنى الى انها كانت
مقدرة بعد الامر فتدبر ولم يجعل مقدرة جزاء لانه لا بد من ان
يراد بان هي المذكورة فيما سبق وهي مقيدة بقوله مقدرة كما
في الامتحان بعد الامر الخ اعلم ان كل ما يجاب بالفاء فالحكم
عليه بمقدرة لا فائدة فيه الا بالنظر الى الظرف فليجعل الظرف
جزاء او لا مقيدة بمقدرة كما في الامتحان قال بعد الامر الخ اعلم ان
كل ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعدها يصح ان يجاب بمضارع
مجزوم الا النفي اذا كان المضارع الخ انما اعتبر الصلاحية لان
في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاء له معنى الشرط على ما صرح به الرضي
وليس مجرد دعاء السببية كافيا في ذلك على ما وهم قوله والطلب الخ
واما الجزم فانما هو لافادة مضمون الطلب لانه مقصود لغيره

ولو جئت بعده بما يصلح جزاء لمضمونه لم يتبادر الى فهم معنى طلب انه
جزاء فلذلك لم يقع الجزم في جواب النفي وانما قال غالبا لان اكثر
الافعال الاختيارية التي يتعلق بها الطلب مطلوبة لغيرها وقل
فعل اختياري يطلب لذاته قوله يترتب عليه اي يحصل عقيبه قوله
يكون ذلك المطلوب سببا له لتحقق معنى الشرط قوله قدر ان
مع الفعل لوجود القرينة المغنية عن ذكرها اعني الفعل الدال على
الطلب المشعر بالترتب والسببية قوله فينجزم ظاهر مذهب الاخفش
انجزام الجزاء بهذه الاشياء لا بان مقدرة لانه قال ان هذه الاوائل
كلها فيها معنى إن فلذلك انجزم الجواب ومذهب غيره ان مع الشرط
مقدرة بعد هذه الاشياء وهي دالة على ذلك المقدر ولعل ذلك
لاستنكارهم اسناد الجزم الى الفعل وليس بمستبعد وبعيد لانه اذا
جاز ان يجزم الاسم المتضمن لمعنى إن فعلين فما المانع من جزم الفعل
المتضمن معناها فعلا واحدا كذا في الرضي ولعل استنكارهم لعدم ظهور
تضمن معنى ان فيها بخلاف الاسماء المتضمنة لمعناها فانها كالاختصار
من التفصيل المتعذر قوله لان التقدير على ما عرفت اي يجب ان تكون
المقدر مثل المظهر اثباتا ونفيا واما قولهم في العرض الا تنزل بنا تصب
خيرا اي ان تنزل فلان كلمة العرض همزة الانكار دخلت على حرف النفي
فيفيد الاثبات قوله واما عدم امتناعه يعني يجوز عند قيام القرينة
ان يظهر المثبت بعد النفي او العكس فيجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا

لا تكفر تدخل النار كما يجوز

اسلم تدخل النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار وما ذكره ليس ببعيد ان ساعده
النقل كذا في الرضي قوله فيمن قرء مرفوعا الجمهور على الوصفية كما هو الظ
وعلى الاستيناف اذ يلزم من الحمل على الوصفية انه طلب ولدا وارثا ولم يوهب
وليس كذلك لان الموهوب هو يحيى لم يرث بل هلك قبله وهو يستلزم عدم
استجابة دعائه وقد قال الله تعالى فاستجبنا له ولا يلزم على الاستيناف لانه
ليس في الحقيقة اخبارا انما هو تعليل كانه قيل لم تطلبه فقيل ليرثني غاية
الامر انه لم يترتب على الحكمة ما كان غرضا وعلى الجزم لان المراد ان هب
لي يرثني في ظني ولا كذب في ذلك هذا ما ذكره السيد في شرح المفتاح
وعندي ان مآل معنى الوصفية والاستيناف والجزم واحد لان ما طلب
هاهنا ولي موصوف بالوراثة وطلب ولي هبته يكون سببا للوراثة و
طلب هبة يترتب عليه الوراثة طلب ولي مخصوص يدل عليه قوله تعالى
واني خفت الموالي من ورائي فالاعتراض وارد على التقادير كلها والحق
ان الاستجابة وقعت المسؤول لا الوصف يشير الى ذلك ذكر قوله هاهنا لم
يحيى بعد قوله فاستجبنا له ولا نظير في ذلك والذي يدل على ذلك انهم فسروا
قوله يرثني ويرث من آل يعقوب بوراثة الملك ولم يملك يحيى اصلا وبهذا
يتبين ان ما قالوا في دفعه من ان الروايات متعارضة والاكثرون على
هلاك زكريا قبل يحيى لا يحسم مادة الاشكال وكذا ما قيل المراد بالوراثة المعنى
المجازي وهو النيابة في اخذ العلم والشرع منه بحيث يبقى ذلك معمولا به
بعد زكريا قوله وقت رائدتهم ه اي رائد القوم وهو من يتقدم لطلب الماء

والكلاء

على نبينا وعليه الصلوة والسلام

السلام

بنفس

لا يحسم
لا يقطع

والكلاء ارسوا قيمو انزاد وبها فارس الحرب فكل موت اشتياق بحرب
بقدر الله تعالى وقضائه لا يغيره الاحجام وفيه حث على الشجاعة قوله في المعنى
المصدري الذي يشتق منه الماضي والمضارع وغيرهما قوله فلا يرد النقض
على المقصود من ذكر الامر فلا يرد ان الامر المعرف بصيغته لا يحتمل
المعنى المصدري فزيادة لفظ المثال لدفع توهم ارادته توهما بعيدا وانما
اعاد النص لان اضافة الصيغة الى ما بعده للبيان كما في صيغة
الماضي وصيغة المضارع وغيرهما فلا يرد انه يجوز ان يكون الامر بالمعنى
المصدري هنا ايضا اي صيغة الامر كما يقال لام الامر قوله وهو اي الامر
المطلق قوله مخصوص لكن اي الا انه يشترط عند الاصوليين ان يكون مدلوله
الطلب على وجه الاستعلاء دون النحويين فانهم يطلقون على الصيغة
بأي معنى يستعمل قوله كذا ذكره المصنف احاله على المصنف اشارة الى
ما فيه وهو ان توهم الامر بالصيغة والامر باللام يدل على اشتراك الامر
المطلق بينهما ولذا قال المحقق التفتازاني في المطول وشرح المفتاح
ان الامر عند النحاة حقيقة فيهما نعم عند اطلاق لفظ الامر من غير قيد يتبادر
الى الذهن الامر بالصيغة لكن شيوع استعمال اللفظ في بعض افراده
لا يدل على كونه حقيقة فيه لا في الوجود وصرح به الشيخ في حاشية
المطالع قوله شاملا له اي هو بمنزلة الجنس القريب للامر المعرف
فلا ينافي ان يكون صيغة بمنزلة الجنس البعيد وقوله تطلب بها يخرج الماضي
والمضارع وقوله الفعل يخرج النهي قوله غائبا لان الطلب منه وان كان

مدلول اللام الا انه صار بمنزلة جزء مما بعده ويبقى للمجموع صيغة واحدة
كيقيمة ولبرى قوله فانه نطلب به الفعل اي قسم الفعل قوله وعن
مثل صيغه هذا انما هو على عدم اعتبار قيد زايد على التعريف مستفاد من
خارج مثل ان يراد صيغة فعل واما اذا اريد ذلك بقرينة كونه
من اقسام الفعل فالتقييد بقوله بحذف حرف المضارعة لاخراج
مثل فلتفرحوا ولبيان انه معتبر في مفهومه قال وحكم آخره لم
يقل وحكمه لان وظيفة النحو بيان حكم آخره لا مطلق قوله لان
مشابهته للاسم لفظا ومعنى قال حكم المجزوم اي حكم آخر المجزوم بقرينة
ما قبله قوله وسقوط نون الاعراب الذي هو في حكم الآخر شدة
الاتصال قوله كما تقول لم يضرب ٥ الصواب لتقرب لتضرب بالكاف
في بعض النسخ وتخشى ولتغز ليكون موافقا للسياق قوله بلام مقدرة
كما في قول حسان في امر الغايب قوله محمد تفد نفسك كل نفس ١٢ اذا
ما خفت من امر تبالا ١٢ اي هلاكا الا انه التزم مع حذف المضارعة
تخفيفا لكثرة امر الفاعل المخاطب قال فالكافي ٥ اذ عرفت تعريف
الامر وحكمه فاعلم طريق بنائه قوله اي بعد حرف المضارعة نظرا الى
المرجع فيحتاج الى اعتبار الحذف اي حذف والكن اخره او بعد
حذفه ويحتاج الى التجوز بان المراد بعد المحذوف او الى انه كان
ما هو او كالمعنى لكون المتحرك بعد الحذف قوله متحرك بحركة اصلية او منقولة
عما بعده قيد خارج فيه نحو قد وبع ولا يكون من باب الالغاز بقرينة ذكر حكمه

بعده بقوله والكان رباعيا **قوله** اسكن آخره حقيقة بازالة الحركة
او حكما باسقاط النون وحرف العلة التي هي بمنزلة الحركة او المراد
جزم آخره وانما كان الاسكان والحذف معتبرا في بناء الامر لانه
من ذكره **قوله** لظهوره اي تمامه من تعريف الامر حيث ذكر قيد
حذف حرف المضارعة ومن بيان الحكم **قوله** والمراد بالرباعي اه اذ لا يمكن ان يراد
ما يكون رباعيا في نفسه لانه ان اريد مع حرف المضارعة يخرج جميع
المضارعات من الثلاثي المجرد وان اريد بدون حرف المضارعة
يدخل باب الافعال **قوله** ما يكون ماضيه اه اي المضارع مطلقا او
المضارع الذي بعد حرف المضارعة فيه ساكن وعلى الاول يحتاج صحة
الحصر في قوله وانما هو باب الافعال الى اعتبار قيد يفهم من سياق
الكلام وهو بشرط ان يكون بعد حرف المضارعة ساكن وعلى الثاني
يلزم ان يثبت للمضارع المذكور في قوله وليس برباعي مرتين واحداث
معنى ثالث للرباعي سوى المعنى المشهور اعني ما يكون رباعيا في نفسه
والمضارع الذي ماضيه رباعي المذكور في قوله وحروف المضارعة مضمومة
في الرباعي من غير حاجة الى ذلك لان المقصود اخراج باب الافعال وهو حاصل
على تقدير حمله على المعنى المذكور في قوله مضمومة في الرباعي فقوله ههنا على الاول
احتراز عن المعنى المشهور وعلى الثاني بيان لما ذكر سابقا الخ **قوله** من المزيد فيه
زائد لا طائل تحته اذ الرباعي المجرد خرج بقوله الكان بعده ساكن **قوله**
بعد حذف حرف المضارعة ظرف لزدت الكائن في حيز بعده راجعا الى

حرف المضارعة وطرف يبقى الكلام راجعاً الى حدقه قوله ليتوصل به اشارة
الى وجه التسمية قوله حال كونه الهمزة به اختيار الحال لان اللازم ضم الهمزة
وقت الزيادة والضمة بنيا ورسه سبق ضمها على الزيادة على ما مر
في تعريف الكلمة وجاز باخراجها لكون صاحبها نكرة مخصوصة بالاختصاص
قال ان كان به شرط يدل عليه جوابه ما قبله قوله فانه اذا قيل به هذا
سهو من قلم الناسخ اذ ليس الكلام في البطلان فتح التاء وكسرها والصواب
ما في بعض النسخ انه اذا قيل اقتل بفتح الهمزة يلتبس بواحد المتكلم
المعروف واذا قيل بكسر الهمزة لزم خروج من الكسرة الى الضمة
وهو ثقيل كذا قيل ولك ان تقول في عبارة المصنف حكمان احدهما
صريح وهو ان يؤتى بالهمزة المضمومة اذا كان بعد الساكن مضموم
وهذا الحكم بديهي لان المناسبة اقتضى زيادتها وثانيهما الحكم المستفاد
من التخصيص بالشرط وهو انه اذا لم يكن بعد الساكن مضموم لا يؤتى بالهمزة
مضمومة والشارح استدل على هذا الحكم فكانه قال وانما لم يؤت بهمزة
مضمومة في المكسور بعده والمفتوح بعده لانه لو اتى بالهمزة المضمومة
فيما الفتح بعد الساكن التبس بالمتكلم المجهول ولو اتى بها فيما انكسر بعده
التبس بالمتكلم المعلوم والماضي المجهول من باب الافعال فالقول بانه سهو
سهو قوله مكسورة فيما سواه اي زدت همزة وصل على ما بقي بعد
حذف حرف المضارعة حال كونها مكسورة في ساكن سوى ساكن
بعده ضمة اي في صورة وجود ساكن فيما بقي سوى الساكن السابق

او ساكن بعده ضمة ١٢ مضموم الكن ١٢

في العبارة

فهي عبارة عن الساكن والكلام على حذف مضاف اي وهذا مراد الشارح
وارجاع الضمير الى امر من مضارع فيه ساكن بعده ضمة تعسف كما لا يخفى
قوله لما يكون بعد حرف المضارعة الاولى بعد الساكن ضمة كما في
بعض النسخ قال وان كان رباعيا عطف على قوله ليس برباعي بحسب المعنى
اي فان لم يكن رباعيا وان كان رباعيا **قوله** فالهمزة مفتوحة لم يقدر
فردت مع انه الموافق للسياق لان الهمزة فيه ليست بزائدة **قوله**
للارتفاع موجبه وتحقق مقتضي الرد وهو امتناع الابتداء بالساكن
ترك لظهوره بخلاف عد ثانيته لم يرد فيه الواو المحذوفة مع زوال موجب حذفها
وهو وقوع الواو بين حرف المضارعة والكسرة لعدم مقتضي الرد واما
في نحو اقم فانما ردت الهمزة طردا للباب ومن هذا ظهر وجه عدم تعرض
المصنف له وفي الرضي انما لم يرد الواو في عد لانه لو رد لوجب اعلالها
تبعا للمضارع فيكون الرد ضائعا وغيرا ما جار في اقم اتفقوا الا ان
يقال التبعية واجب في اعلال حرف العلة وبما حررنا لك ظهر اندفاع
الاشكال الذي تحير فيه الناظرون وهو انه ان اريد بقوله ان كان
بعده متحرك ما يكون متحركا بالحركة الاصلية خرج عنه نحو قل وبع وخف
وان اريد مطلقا دخل فيه اقم مع انه لم يحصل ما يقتضي الرد بل زدت
الهمزة الاصلية وانه ان قيد قوله وان كان رباعيا بما يكون بعد
حرف المضارعة فيه ساكن لم يكن متناولا لاقم وان لم يقيد فيدخل
فيه فاعل وفعل وفعلل مع انه لا همزة فيها فضلا عن مفتوحة ما

قطعية قوله لذلك بعينه اي لانها همزة اصل له قوله اي فعل المفعول
انما اضيف الفعل الى المفعول لانه بيّن له كذا في الرضي فعلم ان
اضافة الفعل الى ما للتبيين لا لادنى ملابسة كما وهم قوله لادنى ملابسة
باعتبار انه فاعل فعله قوله ولا يبعد ان يراد الخ يعني ليس المراد من الموصول
جنس الفعل ويكون الصلة مخصصة له حتى يلزم اضافة الشيء الى نفسه
بل المفهوم المعين بعنوان الصلة على ما هو الاصل في الموصول
من استعماله فيما يعلم المخاطب بعنوان الصلة وحاصله ان الموصول والصلة
لما كانا بمنزلة لفظ واحد اعتبر التعيين بها في الموصول قبل اضافة الفعل
اليه فلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه فظهر فائدة قوله الذي لم يذكر فاعله
وان ما قيل انه يلزم التكرار في التعريف لو اريد بالموصول الفعل
الذي لم يذكر فاعله فالظاهر ان يكتفي على قوله الفعل توهم وكذا ما قيل في
دفعه انه اعادة لما ذكر في التعريف والمراد بالموصول الفعل مطلقا
فانه مع بطلانه للزوم اضافة الشيء الى نفسه وتكون الاعادة بلا فائدة
لا يسيب عنه العيان قوله بيانية اي يكون من اضافة العام الى الخاص
كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع وفعل الامر واما الحرف المقدر فيه اللام
عند الجمهور لاشتراطهم في تقدير من ان يكون بين المضاف والمضاف اليه
عموم من وجه وكلمة من عند صاحب الكشاف حيث جعل قوله تعالى بهيمة الانعام
من اضافة البيانية بتقدير من قوله فاء وهو ما حذف فاعله هذا مطرد
عند سيبويه واما على مذهب الكسائي كما في نحو ضربني وضربت زيدا او نحوه

ان الفعل

ان الفاعل محذوف في الاول على ما مر في باب التنازع وعلى مذهب الاخفش
على ما حكى عنه ابو علي في كتاب الشعر فانه جوز ابو الحسن حذف الفاعل اطلاقا
سيبويه مستشهدا بقوله تع اسمع بهم وابصر فليس ما ذكره المصنف حدا تاما
كذا في الرضي فلذا زاد الشارح واقيم المفعول مقامه وبهذا اتضح فساد
ما قيل انه لم يذكر هذا القيد اعتمادا على اشتهاره انه لا يجوز حذف الفاعل بدون
اقامة المفعول مقامه قوله غيرت صيغته فيه اشارة الى ما تقرر من ان
المجهول فرع المعلوم لان الاصل الاسناد الى الفاعل قوله دفعا للبس
اي لو لم يغير لالتبس المفعول المرفوع بالفاعل لقيامه مقام الفاعل
قال ضم اوله لان بناء الكلمات العربية على ان يبتدأ تلفظها بالمستقل لها
ولذا كان الاصل في اولها الحركة وفي اخرها الوقف فما قيل ما ذكره
منقوض بما فيه يسقط همزة الوصل في الدرج فانه لا يضم اوله بل
يبقى ساكنا ولا يضم ثالثه مع همزة الوصل فيه وهم قال ع وكسر ما قبل
اخره ان لم يكن مكسورا قوله لان معناه غريب اذ الفعل ضرورة
معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك خيف ان يلتحق في اول وهلة
النطق بالاسماء فجعل على وزن لا يكون في الاسماء قوله في الاوزان
اي اوزان الاسم الثلاثي الا منقولا قوله لخروج من الضمة الى الكسرة
ثم حمل غير الثلاثي عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر قوله لثقل
من الخروج من الضمة الى الكسرة لان الاول خروج من ثقل الى اثقل
بخلاف الثاني قال مع همزة الوصل ظرف مستقر لا لغو لان ضم الهمزة علم

كما مر

مستشهدا

قال

المصنف

رتبه

من قوله ضم اوله وكذا مع الثاني قوله لئلا يلتبس قدم العلة مع انه تقييد لقوله
خوف اللبس ليكون كل حكم مقرونا مع علته واشار الى كونه تقييدا له
بقوله هذا علة لقوله بضم الثالث والثاني قوله فقط متعلق فان
الاطلاق قد يكون قرينة التجرد عن امر زائد عليه قوله لئلا يرد عليه اي على
ظاهره وهو العموم لان قواعد العلوم كلية ولو حمل على المهملة فلا
يرد فلذا قيل الاصوب قوله لئلا يفضي الى اجتماع الخ يعني لو اعلت العين
في الماضي من هذه الابواب بوجوب الاعلال بقلب العين الفا في المضارع
لانه يتبع الماضي في الاعلال لانه هو الماضي مع زيادة حرف المضارع
وقد اعل اخره لكون الطرف محل التغيير فيلزم اجتماع الاعلالين
مثل اللين في الثلاثي وذا لا يجوز ولو لم يعل اخره واعل العين
فقط فقيل تطاي مثلا لزم ضم الياء ولا تحمل الفعل لثقله ياء
مضمومة وان كان قبلها ساكن كما تحمل في الاسم نحو ظبي اي لخفة
قوله وانما خص اي من بين سائر المعتلات قوله لزيادة عموم اي
في اعلاله قوله في المبني للمفعول من ماضيه كذا في بعض النسخ في المبني
للفاعل منه وهو سهو قوله للمفعول اي من المضارع ووقع التصريح
في بعض النسخ قوله ما ذكرنا من العموم والاختلاف قوله نقل الكسرة الخ
لان الكسرة اخف من حركة ما قبلها وقصدهم التخفيف
فيجوز على هذا نقل الحركة الى متحرك بعد حذف حركته اذا كان حركة
المنقول اليه النقل من حركة المنقول عنه وهذا عند الجزولي واما

محل

ياء مضمومة لثقله

المصحح وفي بعض النسخ

عند المصريين استثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت ولم تنقل إلى
ما قبلها لأن النقل إلى الساكن فيبقى قُول ومُبيع بياء ساكنة بعد الضمة
فبعضهم يقلب الياء واواً لضمة ما قبلها فيقول مقول ومبوع وهو ما
أقل والأكثر قلب الضمة كسرة فيبقى مبيع لأن تغير الحركة أقل من تغير الحرف
ولأنه أخف أيضاً من مبوع ثم حمل مقول عليه لأنه معتل العين مثله فكسرت
فاؤه فانقلبت الواو الساكنة ياءً كذا في الرضي ولا يخفى عليك ما في
التعليل الأول لأن تغير الحرف مع الحركة لازم في مقول مع تغير الحركة
في مبيع بخلاف ما إذا قيل مبوع فإنه تغير الحرف فقط مع عدم التغير في مقول

قوله الإيذان بأن الأصل له أي الاستعارة في الرضي وإنما يبنوا على

الضم الأصلي ههنا بخلاف بيض جمع أبيض لأنهم قصدوا ههنا الإشعار
للتنبيه على ذلك الوزن المستبعد في الأسماء لتحصيل الغرض المذكور قال وهم أدلوا
لموافقة الماضي لكونه فرعاً له قال متعدي وغير متعدي في شرح التسهيل
التعدي لغة التجاوز وفي الاصطلاح تجاوز الفعل فاعله إلى مفعول به
فإن تجاوز إلى غيره كالمصدر والظرف لم يسم متعدياً فاسم الفاعل
والمفعول والمصدر إنما يتصف بها باعتبار الفعل وإليه أشار
الشارح في بحث اسم الفاعل في شرح قوله ويعمل عمل فعله وبعض شراح
المصري لفظ الفعل ههنا وذكره في قوله فعل ما لم يسم فاعله إشارة
إلى ذلك ما قيل إنها قيدان لا قسمان توهم وفي ترك أداة
الحصر وإيراد الواو إشارة إلى أنه قد لا يكون شيئاً من القسمين حرف

فقد

اصله بيض

الكاتب ميرزا [illegible]
[illegible]

كالافعال الناقصة والى انه قد يجتمعان في الاستعمال وقد يشتهر بالاستعمال في
فيصلح للقسمين وفي تعرضه بالتعدي تارة بنفسه وتارة بحرف الجر وهم
يكن احد الاستعمالين نادرا قيل لم يتعرض لنوع خفي وذلك مقصور على
السماع وقد عدها بعضهم خمسة نصح وشكر وكال ووزن وعدّ وزاد صاحب
اللغة فعدوا والظاهر انها غير محصورة قوله من الفعل دون اسم الفاعل
والمفعول والمصدر فانها غير متعدية بهذا المعنى لعدم توقف فهمها عليه
ولذا جاز ترك مفعولها قوله ما يتوقف فهمه الخ اعلم ان نسبة الفعل
المتعدي الى المفعول به كنسبته الى الفاعل في انه لا يجوز استعماله
بدونهما الا على خلاف مقتضى الظاهر لنكتة الا ان نسبته الى الفاعل
لما كانت مقصودة بالذات لا يجوز تركه الا ما وقع في مقام
بخلاف نسبته الى المفعول به فانه فضلة مقصودة لتكميل نسبة الفاعل
فيجوز تركه من غير افادته في المقام واما سائر المفاعيل فانه يجوز
استعماله بدونها فعلم من ذلك ان النسبة الى المفعول معين ما
خوذة في مفهوم الفعل المتعدي كيلا يكون استعماله في موارده مجازا
لا حقيقة له كالنسبة الى الفاعل فيكون فهم مدلوله موقوفا على فهم متعلقه
فالمراد بقوله على متعلق متعلق معين اي معين كان فاندفع ما قيل
ان التعريف غير مانع لدخول الافعال اللازمة التي لا بد لها من نسبت
كقرب وبعد لعدم اخذ النسبة الى امر معين في مفهومهما بل الى امر ما
لصحة استعمالها بدون متعلق مثل كقرب وبعد نعم اذا قصد النسبة

اي معنى يكون موقوفا عليه لا بد من ذكره وح تكون متعدية بحرف
الجر داخلة في التعريف كالمتعدي بالهمزة والتضعيف قيل ان
تعريف المتعدي يصدق على الافعال الناقصة لتوقف فهمها على امر غير
الفاعل يتعلق به وهو الخبر والجواب منع لتوقف مفهومها على الخبر فان
كان الناقصة معناها مطلق الكون مع اي في الزمان وكذا سائر الافعال
فان معنى صار زيد غنيا اتصف زيد في اي في الماضي بالغنا المتصف بالقوة
صرح به الرضي **قوله** اي على امر غير الفاعل له اي ما يصدق عليه هذا المفهوم من
المفاعيل المخصوصة الواقعة في التركيب فاشار بقوله غير الفاعل الى
ان المراد بالمتعلق المصطلح وبقوله ما يتوقف فهم عليه الى ان المراد به
ما يصدق عليه من افراده المخصوصة لا الامر الذي يتوقف عليه فهمه لا المتعلق
المطلق المبهم فليس هذا القيد معتبرا في مفهوم المتعلق وبما حررنا لك اندفع
ما يتوهم اي من ان المتعلق المصطلح ليس معتبرا في مفهوم التوقف كما
صرح بقوله فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل وايضا لو كان معتبرا
في مفهومه يلزم التكرار في التعريف **قوله** فان كل فعل له تعليل لتخصيصه
في الاصطلاح بغير الفاعل ولكون قيد التعلق ظاهرا وقيد التوقف للاشارة
الى ان المراد به ما صدق عليه غيره ادخل في مفهومه لم يتعرض لتعليلهما **قوله**
لكن له استدراك لدفع توهم ناش من [illegible] سبق وهو لزوم صدق التعريف
المتعدي على اللازم **قوله** بطريق الصدور كما في ضرب زيد والقيام كما في
طال زيد والاسناد كما في مات زيد **قوله** ان فهم الفعل اي المعلوم كما يشعر به

التعريف المنقول في شرح التسهيل فان المجهول ورد في التعدية كما في المبادر
فالمراد بالفاعل الفاعل الحقيقي لا ما يعم مفعول ما لم يسم فاعله
اذ لو اريد ذلك لم يكن ضُرِبَ في ضُرِبَ زيد متعديا لعدم توقف فهمه على
فهم امر غير الفاعل بالمعنى العام **قوله** لا يمكن تعقله الا بعد تعقله جملة مؤكدة
لما قبله والمراد البعدية الزمانية لامتناع تعقل شيئين في زمان واحد
اي لا يمكن تعقل الضرب الا بعد تعقل المضروب المعين بالزمان لما ان
النسبة ماخوذة في مفهومه والنسبة متاخر عن فهم الطرفين زمانا بخلاف الزمان فانه مما يتوقف عليه
وجود الفعل لا زمانا كان او مشعورا قال السيد في شرح المفتاح ما حاصله
ان المفعول به داخل في معقولية الفعل المتعدي بخلاف غيره فانه
خارج لا داخل في معقولية الفعل **قوله** بخلاف الزمان لا اي المفعول فيه
ولم والمكان عبر عنهما بهذه الامور ليظهر توقف وجود الفعل عليهما دون
الفهم **قوله** وماهية الفاعل او المفعول ترك في بعض النسخ ذكر المفعول
لان ماهية الفاعل الذي هو ركن الكلام اذا لم يتوقف عليه تعقل الفعل
فماهية المفعول بطريق الاولى **قال** وغير المتعدي ه وما قيل ان المتعدي
يجيء لازما بنون الانفعال وتاء التفعلل فتوهم اذ معنى المتعدي وصول
الفعل الى المفعول وعدم التعدي انقطاعه عنه فلا بد من الاشتراك
في المعنى وفيما نحن فيه ليس كذلك لان باب الانفعال والتفعلل
موضوع للتاثر والقبول لمطاوعة **قوله** اما بالهمزة وكتبه فالكتب مستفاد
قوله او بالالف المفاعلة لا حسن بعضهم بناء فاعل من الباب التعدية كالهمزة

والتضعيف وحروف الجر بسبب ان هذه الثلاثة تقتضي التعدي وان لم
يكن الفعل الثلاثي متعديا لان الثلاثي هو المفعول ولم يحصل بعض
آخر منها لانه ليس يشتمل هذه الاشياء في المعنى لانها بمعنى التصيير بخلافه
ولانه قد يتعدي الى الآخر لما كان الثلاثي متعديا اليه نحو فارسته
وذلك في كل فعل كان مفعوله الاصلي هو المشارك بخلافهما فانهما
التعدية لازمة لهما كما ذكر في الكتاب قوله او بحرف الجر لا يغير شيئا من
حروف الجر معنى الفعل الا الباء في بعض المواضع نحو ذهب بزيد
بخلاف مررت به فاذا عرفت فعند المبرد يجب فيه مصاحبة الفاعل
المفعول به لان باء التعدية عنده بمعنى مع وعند سيبويه كالهمزة يجيء
للمصاحبة وضدها ولا يجوز حذف الجار في السعة الا في ان وان خلافا
للاخفش في الجر وجاء في غيرهما اما شذوذا نحو ذا ابي نا در او اما لكثرة
الاستعمال نحو امرتك الخير ويجوز ان يجتمع على فعل واحد عدة حروف اذا
كانت مختلفة نحو خرجت من الكوفة الى البصرة للاكرام لك ثم يجيء
حذف الباء المغيرة الا في آتوني زبر الحديد على القراءة بهمزة الوصل
اي ايتوا بزبر الحديد واما الهمزة والتضعيف فلا بد فيهما من معنى التغير فان كان
الفعل لازما تعدي الى واحد وان كان متعديا الى واحد تعدي الى
اثنين نحو احفرته النهر وان كان متعديا الى اثنين يتعدي بالهمزة
لا بالتضعيف الى ثلثة ولم ينقل منه الا اعلم وارى والتضعيف
قل تعديته للتعليق العين الا في الهمزة نحو نبأته المفعول الذي يزيد

حروف الجر ما وضع
لافضاء الفعل او شبهه او معناه
الى ما يليه

بسببها هو الذي كان فاعلا قبل دخولها فلذلك كان مرتبته ما زاد بها
من المفاعيل مقدما على ما كان الاصل الفعل كذا في الرضي فظهر
كلام فيه وما قيل ان الاصوب تبديل حرف الجر بالباء وان التعدي
مطلق يقتضي تغير المعنى وان تعديته اعطيت اي مفعول الثاني
بالهمزة والي المفعول الاول بالصيغة قال ومتعدي بنفسه وبغيره
يدل عليه التمثيل باعطى واعلم واري قوله غير الاول مفهوما وصدقا
قوله فيما صدقا عليه اي فيما يحملان عليه فانه معنى الصدق الموصول
بعلى سواء كانا كليين او جزئيين او احدهما كليا والآخر جزئيا وانما
قيدها بذلك لوجوب التغاير في المفهوم ليفيد الحكم قال نحو علم زيدا عند
البصريين وعند الكوفيين ثاني مفعولي باب علمت حال وليس بشيء
لان الحال لا يكون علما وضميرا واسم اشارة ويجوز ذلك في المنصوبات
قال كاعلم واما علم فلم ينقل علمتك زيدا قائما بل لم يستعمل ثاني مفعولي
باب علمت الا ما هو مفعول الاول والثاني او مضمون الثاني في علمت
تقول في علمت عمرا زيدا منطلق علمت عمروا انطلاق زيد او
علمت عمروا الانطلاق قوله بقي المفعول الاول لان مرتبته التقديم
لكونه فاعلا للفعل قبل التعدية قوله فليست اصلا في التعدية اي
ليست مما صارت بالهمزة والتضعيف متعديا الى ثلثة بعد التعدية
الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثيها فعل يناسب هذا المعنى الآخر
بكسر الباء بمعنى علم او اما حدث وانبا ثلاثيين فلم يستعمل متعديا بالباء و

الكوفيين

والحدث قوله اشتمالها ه لان الانباء والنبأ والتحديث والاخبار
بمعنى الاعلام وانما في انفسها فكانت متعدية الى واحد بنفسها
والى آخر بالجار نحو نبئهم باسمائهم نبئوني بعلم ومن هذا تعليم
ان التضمين ايضا من اسباب التعدية وقد ذكر في المغني اسباب
التعدية سبعة الاربعة المذكورة فيما سبق الى الخامس صوغه على فعلت
نصرته لافادة الغلبة نحو كرمت زيدا السادس التضمين السابع
اسقاط حرف الجر ولم يلحق سيبويه بهذه الخمسة الانباء والنوافي
الحقها غيره واما احدث فلم يستعمل بمعناه والحق بعضهم ارى الحلمية
بالعلم سماعا نحو اراني في النوم عمرا واساني قوله في جواز الاقتصار
عليهم بحيث لا يكون منويا اصلا ولذا لم يقل في جواز حذفه في شرح
الالفية للشيخ السيوطي يجوز حذف هذه المفاعيل الثلثة وبعضها
لدليل كقولك لمن قال اعلمت زيدا بكرا قائما اعلمت واما الحذف
بغير الدليل ففيه مذاهب اصحها وعليه الاكثرون يجوز حذف الاول
[illegible] بشرط ذكر الآخرين والآخرين بشرط ذكر الاول اذ
لا يخلو الكلام من فائدة بذكر المعلم به في الصورة الاولى والمعلم في
الثانية والثاني لا بد من ذكر الثلثة لان الاول كالفاعل فلا
يحذف والآخرين من باب ظن الثالث يجوز حذف الاول فقط
فلا بد من ذكر الآخرين الرابع يجوز حذف الآخرين فقط لان الاول
في معنى الفاعل والآخرين في حكم مفعولي ظن انتهى فقس قوله في

اسباب التعدية سبعة

جواز الاقتصار عليه ردّ للمذهب الثاني والثالث لان معناه جواز
ذكر الاول وترك الآخرين وفي قوله والاستغناء عنه ردّ للمذهب الرابع
لان معناه عدم ذكر الاول وذكر الآخرين وبمجموع القولين اختيار
للمذهب الاول الذي عليه الاكثرون ولان الآخرين كثانيي باب
اعطيت لان الاول الذي هو فاعل في المعنى اذا كان كمفعول
الاول كان الآخران كثانيه بطريق الاولى وما قيل ان مفعوله
الاول كمفعول اعطيت في عدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين
متصلين لشيء واحد فلا يقال اعلمتني زيدا قائما فالاقتصار على جواز
الاقتصار تقصير توهم لان عدم الجواز المذكور مشترك بين جميع الافعال
لا اختصاص بباب اعطيت قال والثاني والثالث من مفعوليها
اي كل واحد من الثاني والثالث بالقياس الى الآخر من مجموع
مفعوليها المعتبرين معاً مفعولاً واحداً ثانياً في علمت مع قطع
النظر عن المفعول الاول فانه بهذا الاعتبار ليس حالهما كحال مفعولي
علمت في الرضي فاذا قطع النظر عن الاول فحال المفعول الثاني مع
الثالث كحال مفعولي علمت مع ان الثاني لا نهي هما والاول هو الذي
زاد بسبب الهمزة قوله في وجوب ذكره قيل وكذا في جواز الالغاء
والتعليق وجواز كون المفعول الثاني مع الفاعل ضميرين متصلين
لشيء واحد فالاقتصار على الجواز المذكور تقصير وتقييد للاطلاق من
غير ضرورة وهذا وهم لان الالغاء والتعليق مختلف فيه واتحاد الضميرين

كما اول

من بعضه وفائدة التقييد الاحتراز عنه
لا في قطعه كل واحد منهما بالنظر الى المفعول الاول

اعل

مختص بأفعال القلوب وأرى الحلمية والبصرية ووجد وعدم وفقد
فلا يجوز في غيرها كل ذلك منصوص في التسهيل وشرحه نعم يشارك
الثاني وان لك بهذه الافعال مفعولا علمت في احكام أُخر من جواز
حذفهما وحذف احدهما لدليل والتقديم والتاخير ولا عمم في التسهيل
الا ان هذه الاحكام غير مختصة بمفعولي علمت **قوله** وتسمى افعال الشك
واليقين عطف على الخبر المحذوف اي افعال القلوب هذه المذكورات
او على مجموع المبتداء والخبر والشرع مزج عبارة المتن بجعل قوله
افعال القلوب مبتداءً محذوف الخبر وقدر لقوله ظننت مبتدأ او خبر
واما في عبارة المتن فقوله ظننت الخ لافعال القلوب او بدل منه
وقوله تدخل خبر او ستعلمه **قوله** كما انهم ذكروه لما كان استعمال لفظ
الشك فيما تساوي طرفاه متعارفا بين العلماء غير مختص باصطلاح
الميزانيين منساقا الى الفهم عند الاطلاق ولم يكن شيء من هذه
الافعال دالا على ذلك حمله الشارح على الظن تجوزا لاشتراكهما في
عدم الجزم وانما قال كان لاحتمال ان يكون ههنا بالمعنى اللغوي
اعني خلاف اليقين وشموله لغير الظن لا يقتضي ان يكون هذه
الافعال دالة على جميع انواعه **قوله** تساوى الطرفين اي الوقوع
وعدمه **قوله** وهي ظننت الخ هذه سبعة افعال تشترك في انها موضوعة
للحكم المتعلق بشيء على صفة فلهذا اقتضت مفعولين و
فائدتها الاعلام بان النسبة حاصلة عما دل عليه الفعل من علم او ظن

والحصر في السبعة باعتبار مدلولها النوعي فان بعضها للعلم وبعضها للظن و بعضها مشترك
بينهما وذكر المصنف من كل نوع ما هو المشهور منه والى ذلك اشار الشارح
بتقسيم مدلولها **قوله** وهذه الثلثة للظن استعمالا غالبا وقليلا ما تستعمل
على خلاف الاصل لفظ الظن في العلم واما لفظ الحسبان والخيلة
ومن هذا النوع حجى يحجو للظن فقط وهب غير متصرف بمعنى احسب و
اي المجهول وقد تجيء حسب عند الكوفيين **قوله** وتارة للعلم وهو كثير والاكثر
بالنسبة الى الظن قليلا **قوله** وهذه الثلثة للعلم اي للاعتقاد الجازم مطلق
بقرينة مقابلته الظن يقينا كان كعلمت ووجدت والفيت ودريت
وتعلم بمعنى اعلم غير متصرف على صيغة الامر او الكراهية[?] قال الله تعالى انهم يرونه
بعيدا وهو غير مطابق ونراه قريبا وهو مطابق **قال** على الجملة الاسمية
لان الفعل الداخل على الجملة المقصود منها معناها لا بد ان يعمل في
جزئيها لتعلق معناه بمضمونها والتعليق بتعذر عمل الفعل فيها رفعا
ونصبا اما في الجزء الاول فلامتناع (اي يمتنع) كون الفعل مسندا اليه والانحصار
ناصبه في الحروف واما في الجزء الثاني فلكونه معمولا للجزء الاول وامتناع
توارد العاملين **قوله** من حيث الاخبار لما علمت ان فائدتها الاعلام
بان النسبة حاصلة عند دال عليه الفعل من علم او ظن طابق الواقع او لا
فالمقصود منها اعلام المخاطب بالعلم او الظن القائم بالفاعل المتعلق
بالنسبة فيما قيل ان ما ذكره الشارح يقتضي ان يكون هذه الافعال لبيان
كيفية نسبة الجملة الاسمية كان الارضلة[?] عليه للتحقيق فلا يقيد نيره

صفة بعد للعلم او الظن

الافعال فائدة

الافعال فائدة تامة مع انه ليس كذلك وتهكم بذلك على ما قلنا بيان الشريف حيث قال اى علمت لبيان منشاء الجملة الذي هو علم **قوله** على انهما مفعول لها اي كل واحد منهما او مجموعهما مفعول واحد لها من حيث المعنى فان علمت زيدا قائما معناه علمت قيام زيد وفي بعض النسخ مفعولان لها اى لها هو الظ **قوله** فلا تقيده الاقتصار حذف الشي بغير دليل اعني الحذف نسيا منسيا اى لا يجوز حذف احد المفعولين نسيا منسيا فان اريد بذكر الاخر الذكر الحقيقي كانت القاعدة باعتبار الغالب الكثير وان اريد الشامل للتقديري اعني الحذف بدليل فان المقدر كالملفوظ كانت القاعدة على عمومها كانه قيل لابد من ذكر الاخر حقيقة او تقديرا وما قيل انه يلزم على هذا ان لا يجوز علمت خرجا زيدا قائما ففيه ان حذف الجز ههنا مع القرينة على ان صحة المثال المذكور ممنوع ولزوم حذف الجز انما هو على تقدير كون المصدر مبتدا **قوله** هو المفعول به في الحقيقة والفعل المتعدي اليهما متعدي الى مفعول واحد في الحقيقة وهو المصدر الماخوذ من المفعول الثاني المضاف الى المفعول الاول والثاني جامدا فان علمت هذا زيدا علمت زيدية هذا **قوله** ومع هذا اى مع وجود الدليل المانع عن الحذف مطلقا وجد في الاستعمال حذف احدهما مع القرينة فلهذا قلنا انه لا يجوز الاقتصار **قوله** على اقليته اى مع تقديمه على المفعولية واما اذا احذف الفاعل واقيم المفعول الاول فهو واقع على كثرة كما مر في بحث

تمام

وعلمت ... [illegible]

ذكر الاخر ... [illegible] انتهى

المفعول به قوله ولا يحسبن اي على قراءة اليا، وجعل الذين يبخلون
فاعلاً واما على قراءة الخطاب فالذين يبخلون مفعوله الاول على حذف
المضاف اي بخل الذين واقامة المضاف اليه مقامه وخيرا مفعوله
الثاني قوله اي لا تحسبنا جازعين في الحاشية نقلاً عن الحواشي بشرح الالفية
اي لا تحسبنا جازعين على غرائك الملك بنا اذ قد وشي بنا قبل ذلك
الوشاة فلم يغرنا في الصلح الاغراء برغلانيدن در ميان غراة اسم منه
ففي البيت بالتاء الا بالهمزة حتى يرد ان الغراء لم يوجد بمعنى الاغراء
والوشاة جمع واش وهو النمام وطال بمعنى امتد وما كافة عند ابي
حيى لكفّهم طلب الفعل صورة ومصدرية عند غيره وهو الاوجه
لان الكافة لا يجيء في الافعال الا في نعم وبئس قوله وقد يحذفان
معاً بلا قرينة دالة على تعيينهما فتحذفان لنسيّ منسياً حيث انه
كان سائلاً يقول قد علم حالتا علمت واعطيت في الاقتصار على
احدهما فما حالهما في حذف المفعولين وفيها دفع لتوهم جواز حذف
مفعولي باب علمت مطلقاً المستفاد من قوله اذا ذكر احدهما ذكر
الآخر بطريق مفهوم المخالفة قوله فانك لا تحرقني الا اي من غير ان يكون
هناك ما يدل على تجرد علم او ظن مخصوص كي يدل عليه المثال قال في
شرح التسهيل فان وقع موقع المفعولين ظرف نحو ظننت عندك
او شبهه نحو ظننت لك او ضمير نحو ظننته او اسم اشارة نحو ظننت
ذلك فان كان احدها هذا شيئاً احد المفعولين امتنع الاقتصار عليه

دوكس ١٢

برغلانيدن

عطيت [illegible] الاقتصار [illegible] احدهما [illegible] ولا يجوز [illegible] احدهما في علمت ١٢

لامتنع الاقتصار علم ١٢

انتهى فاندفع ما قيل لا نسلم عدم حصول الفائدة لجواز ان يحصل باخر
سوى المفعولين قوله ان الانسان لا يخلو عن علم وظن فيقابل الظن
والعلم دون الشك والوهم وبينة تدل على تجدد ظن او علم بمنزلة قائل انك رجل
كذا في شرح التسهيل للعلامة المصري قوله نحو من يسمع يخل من خال يخال
اي الاحمق من اشتباههم في ذم مخالطة الناس وفي استحباب الاجتناب
عنهم قوله من يسمع يخل معقول من يسمع من اخبار الناس ومعايبهم يقع
في نفسه عليهم المكروه ومعناه ان مجانبة الناس اسلم كذا في امثال ابي
عبيد قوله اي ابطال عملها لفظا ومعنى قوله لا استقلال الجزئين بخلاف
باب اعطيت لان مفعوليها ليسا مستقلين بعدم صحة الحمل فلا يجوز
الالغاء اذا توسطت او تأخرت قوله الصالحين اي قيد بذلك
احترازا عن صورة التعليق فان الجزئين وان كانا مستقلين لكنهما ليسا
صالحين لان يكونا مفعولين لوجود المانع قوله او مفعولين الظاهر الواو
الا انه اختار او للتنبيه على ان صلاحيتهما للامرين المذكورين على البدلية
قوله كلاما حال او تمييز قوله تاما من غير ضم الفعل اليهما فيمتنعان
الا عند ضعف العامل بالتأخر عن كليهما او عن احدهما قوله على
تقدير الالغاء لكونهما حينئذ في معنى الظرف بخلاف تقدير العمل فانهما ليسا
كلاما تاما او المقصود نسبة الفعل اليهما بطريق الوقوع عليهما قوله
عند التقديم لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تأثيرها بظاهر كالعلاج
وايضا معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة قوله على انه لا يجوز لان

عامل الرفع معنوي عند النحاة وعامل النصب لفظي فمع تقدمهما يغلب

اللفظي المعنوي **قوله** في معنى الالغاء تحقق معنى الالغاء وهو ابطال العمل

لفظا ومعنى واذا وقع الصدر بينهما كان منصوبا على الظرفية نحو زيد

ظنك ذاهب لان التقدير في ظنك كذا في العباب ومما وقع في الرضي

من ان الالغاء واجب في زيد قائم ظني غالب اي ظني زيدا قائما

غالب فالمقصود منه بيان اصل التركيب لان المعنى كذلك وإلا لما

تحقق الالغاء بل المعنى زيد قائم في ظني الغالب **قوله** انتهى متشبث وبأن

لان العامل القوي اعني فعل القلب تقدم على احدهما وتأخر عن الآخر

نحو ضربت احسبت زيدا اي ضربت زيدا في حسباني وكذا البواقي **قوله**

فلهذا قيده بتقديم الجار والمجرور لمجرد الاهتمام والاعتناء بشأن

العلة لا للحصر اي لاجل اخراج هذه الصور قيد الجواز بالتوسط

المخصوص اعني بين المفعولين واما التقييد بمطلق التوسط فلا خراج

صورة التقديم فان قلت ان المصنف لم يقيد التوسط بكونه

بين المفعولين والتأخر بكونه عنهما قلت ذلك مستفاد من النسوق

لان كلامنا في المفعولين **قوله** جوازه المبني بناء على انه المعنى لما هو

المتبادر منه وانما قال المبني لجواز حمل الجواز على ما يشتمل الوجوب

في التوسط والتأخر على العموم **قوله** وانما خص لما لا يخفى عليك

ان المراد بالالغاء ان يذكر معها ما يصح ان يكون معمولا لها

ويبطل عملها فيه ونحو صورة وقوعها بين معموليها اي وبين نحو

ومصحوبها وبين المعطوف والمعطوف عليه لم يذكرها ممول فالملغى وجوبا
وقع بينهما اعتراضاً لبيان التنبيه لانه الغي بينهما ولذا اتى في التسهيل
والرضي وقد يقع الملغى بين معمولي ان وبين سوف ومصحوبها وبين
المعطوف والمعطوف عليه والشارح لم يفرق بين جواز الالغاء وبين
وقوعها ملغى فاحتاج الى بيان وجه التخصيص واما في صورة وقوعها
بين الفعل ومرفوعه وبين اسم الفاعل ومعموله فالالغاء جائز
لا واجب عند البصريين وداخل فيما اذا توسطت قال في التسهيل
والالغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافاً للكوفيين
ومثال ذلك قام اظن زيد فيجوز رفع زيد وهو ظاهر ونصبه على انه
المفعول الاول والفعل المتقدم وضميره المستتر في موقع المفعول
الثاني ومنع الكوفيون النصب واوجبوا الرفع والصحيح مذهب
البصريين وبه ورد السماع **قوله** قبل معنى الاستفهام سواء كان في
قالب الحرف او في قالب الاسم نحو قوله لنعلم اي الحزبين احصى
وللتنبيه على العموم زاد لفظ المعنى **قوله** بلا واسطة يحتمل ان يكون
تعميماً لمعنى الاستفهام اي يكون معنى الاستفهام حاصلاً بلا واسطة
لفظ آخر بان يكون [illegible] بدلول لفظ نفسه او ان يكون حاصلاً
بواسطة بان اكتسب من المضاف اليه وان يكون تعميماً للفعلية
اي يكون الفعل قبل معنى الاستفهام بلا توسط لفظ آخر او
بتوسطه واعلم ان الاستفهام على قسمين قسم يكون جوابه بالتعيين

وهو ما يكون بام والهمزة وبالاسماء المتضمنة للاستفهام وقسم يكون جوابه بنعم
او بلى لا وهو ما يكون بالهمزة فقط او بهل فاختار بعضهم ان القسم
الثاني لا يقع بعد باب علمت لان مضمون الجملة الاستفهامية لا يتعلق
العلم به لتنافيهما اذ لا استفهام ولا تيقن بل ان يقع علمت جواب هذا الاستفهام فاذا كان
الجواب بالتعيين يكون مشتملا على النسبة فان زيد مثلا في جواب ازيد قائم
ام عمرو ومعناه زيد قائم فيصح تعلق العلم به فمعنى قولنا علمت ازيد قائم
ام عمرو علمت احدهما بعينه على صفة القيام اي علمت قيام واي
لم يقل علمت زيدا قائما لداع يدعوه الى ابهامه واذا كان الجواب
بنعم او لا لا يكون مشتملا على النسبة فلا يصح تعلق العلم به لانه يستدعي
النسبة فاذا قيل علمت هل زيد قائم كان معناه علمت نعم او لا
فلا يصح والاكثرون على انه يقع القسمان بعد باب علمت لان
اداة الاستفهام التي بعده ليس للاستفهام من المتكلم حتى لا يتعلق
العلم بمضمون الجملة المشتملة عليه بل لمجرد الاستفهام في جميع
الصور معنى علمت الذي يشك فيه فيستفهم عنه الا ان المشكوك
المستفهم عنه في القسم الاول نسبة الفعل الى هذا المعين او
ذاك من المذكورين وفي الثاني نسبته الى المذكور وعدم تلك النسبة
فلا حاجة الى التاويل المذكور ولو سلم فلا نسلم ان نعم ولا ليسا
بمشتملين على النسبة فان المقدر بعدهما جملة ولذا يصح الجواب بهما
فعبارة المتن ان اجري على الاطلاق كما هو الظاهر كان اختيارا

هذا الانفي

مذهب الاكثرين و ايراد امثلة في القسم الاول لكونه متفقا عليه وان خصص بقرينة المثال كان اختيار مذهب البعض قوله الا الداخل على معمولين فيه انه يغني بالداخل على المعمولين وكذا لام الابتداء لانه اذا تقدم اتحد الاثر الثلاثة على المفعول الثاني فقط لا يوجب التعليق في الاول نحو علمت زيدا من هو او ما قائم او لقائم وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين في هذه الصور ايضا وانما لم يقيد الاستفهام بذلك لانه قد يكون المفعول الاول متضمنا للاستفهام قوله وضع قيد بذلك لان لام الابتداء قد يدخل على الخبر نحو ان زيدا لقائم احترازا عن اجتماع التأكيد لكنه خلاف الوضع قوله فمن حيث اللفظ ولا يجوز العكس لانه لا يعلم ان المعنوي عامل او لا قوله والفرق مع اشتراكهما في ابطال العمل والمراد الاتفاق المذكور ههنا يخرج الصور الواجبة المذكورة سابقة واما الفرق بين مطلق الالغاء والتعليق فبالوجه الثاني فقط قوله ان الالغاء جائز لانه ترك الاعمال لفظا ومعنى بلا مانع والتعليق واجب لانه ترك الاعمال لمانع يعني ان الالغاء ماخوذ في مفهومه الوجوب في شرح التسهيل التعليق ابطال العمل لفظا لا محلا على سبيل الوجوب بخلاف الالغاء فهو ابطاله لفظا ومحلا على سبيل الجواز ولا يلزم منه ذلك الاستدراك لفظ الجواز في قوله جواز الالغاء اذ المعنى ان من خصائصها انه يجوز ان يبطل عملها وان لا يبطل بخلاف سائر الافعال فانه يمتنع فيه ذلك كان التعليق

وجه انه لا يوجب وهذه ببعض التعليق جائز في المفعولين ١٢

والداخل ١٢

الجواز والتعليق ماخوذ في مفهومه

فيها جائز دون سائر الافعال ولاز ثابت في اللباب في قوله و
يختص بجواز الالغاء والتعليق ان قوله والتعليق عطف على الالغاء
فتدبر قوله ضميرين اما ان كان احدهما ضميرا متصلا والآخر ظاهرا نحو
زيدا ظنني قائما وظننه زيد قائما لم يجز اتحاد الاول مطلقا وجاز اتحادهما
في افعال القلوب خاصة وان كان احدهما منفصلا جاز مطلقا
في ارضين ثم واحد صفة لضميرين كائنين لشيء واحد بان يكونا عبارة
عنه والآخر عما يشتمل عليه فيدخل فيه نحو قول عائشة رضي الله تعالى عنها
لقد رايتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لنا من طعام الا الاسودان
قوله لان اصل الفاعل اي اصل الاول الفاعل على التحري بمعنى ما يبتنى عليه
نحوه ان يكون مؤثرا فان نحو طاب زيد انما اطلق عليه الفاعل لكونه
على طريقة وصفة والاصالة بهذا المعنى لا ينافي كونه داخلا في
التعريف قوله والمفعول به متغايران قبيل العطف على معمولي
عاملين والمجرور مقدم قوله لاتفاقهما من حيث ه وان اختلفا
من حيث كون احدهما مرفوعا والآخر منصوبا فان الواجب رعاية
تغايرهما بقدر الامكان قوله لانهما ليسا اي الفاعل والمنصوب
الاول في الحقيقة فاعلا ومفعولا به اي مؤثرا ومتأثرا اما الفاعل
فلعدم تعلق الفعل به بل بمضمون الجملة التي كون افعال القلوب من قبيل
التأثير واما المنصوب الاول فلعدم تعلق الفعل به بل بمضمون الجملة
ومن هذا ظهر ان الدليل يختص بافعال القلوب قوله لانهما لعقيقة

وجدتني اي في اصل الوضع فان وجد بمعنى اصاب ثم استعمل بمعنى علم
قوله اجري راي البصرية والحلمية اي اجري راى التي بمعنى ابصر والتي
بمعنى راى في المنام مجرى راى التي بمعنى علم للتشارك اللفظي والكان
منصوبا بهما مما يتعلق به الفعل حقيقة في القاموس الحلم بالضم
وبضمتين الرويا قوله ولقد اراني للرماح اللام للابتداء او جواب القسم
اراني اي ابصر للرماح جمع ريح درية على وزن فعيلة بالهمزة الحلقة
التي يتعلم الطعن والرمي عليها من متعلق باراني وهو القرينة
على انه من الرؤية البصرية دون القلبية اذ لا تعلق للعلم بالجهة
ومن اسم بمعنى الجانب لدخول من عليه قوله ما عدا حسبت الى بل البعض
فائدته تعيين ذلك البعض قبل البيان قوله وهي اما العلم او الظن
اي معانيها المتكثرة باعتبار كونها مدلولا متبايا في نفسها اما العلم
او الظن قوله بحيث يمكن متعلق بتقريب تفسير له وفيه اشارة الى
وجه تخصيص بعض الافعال المذكورة التي بقوله ما عدا حسبت الخ بان لها
معنى آخر يتعدى الى مفعول واحد مع ان لها معاني اخر غير متعدية بها
يعني انه لدفع توهم تعديتها بهذا المعنى ايضا الى مفعولين سيما اذا
ذكر بعد مفعولها حال او صفة وهذا حاصل ما ذكره المصنف في شرح
المفصل في وجه التخصيص انه قصد الى استيفاء هذه الالفاظ مع انها
افعال القلوب انتهى يعني انها مع بقائها كذلك منطبقة كونها متعدية
الى مفعولين بهذا المعنى ايضا فلا تعرض لها وللمعاني التي منطبقة

التوهم المذكور بخلاف ما عدا هذه الالفاظ وهذه الالفاظ اذا استعملت
لغير هذه المعاني فانها ليست منطبقة التوهم لعدم كونها من افعال القلوب
قوله بذلك اي بقوله قريب من معنيها الاول قوله لئلا يقال ولئلا يقال
انه لا وجه للتخصيص بالحكم المذكور فان لهذه الافعال معان اخر الا انه
بين وجه التخصيص بالحكم المذكور بعد بيان معانيها المذكورة ليظهر لك حق
الظهور قوله لا وجه للتخصيص بالبعض اي لتخصيص الاكثر بالبعض و
تخصيص البعض بالحكم المذكور اذ كان لهذا البعض معنى يتعدى الى
مفعول واحد كذلك للبعض الآخر وهذا البعض معانيها لا يتعدى
بها قوله واخال الخال والخيلاء التكبر والاحسب من الناس الذي في شعر
راسه شقرة قوله من الظنة بكسر الظاء والتهمة كهمزة اصله وتهمة قلب
الواو تاء كما في وكل قوله اي اخذته منك بالتوهم يعني ان بناء الافتعال
للاخذ كالطبخ اي اخذ ظني لنفسه والوهم من خطرات القلب او مرجوح منسوب
طرفي المتردد فيه كذا في القاموس وفي العباب معنى الاتهام جعل الشيء
موضع الظن السيء فعلى هذا معناه قريب من الظن والتوهم جعل بمعنى
اتخاذ الشيء موضع الوهم مطلق فجعل قربه باعتبار كونه نوعا من مطلق
الادراك قوله والتوهم نوع من العلم بمعنى الادراك المطلق فيكون قريبا من العلم
او الظن الذي هو معنى افعال القلوب لاشتراكهما في مطلق الادراك
قوله ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي ما محمد صلى الله عليه وسلم على
ما يخبر من الوحي وغيره من الغيوب بمتهم اي بماخوذ مكان وهم ان لا يكون
مقالة

[Marginal notes:] الاول بالضم والثاني بالفتح ... ؛ اي نوع من العلم بمعنى الادراك ؛ بعضهم ... القول ... الادراك ... الواحد ... المطلق ...

جزء في الواقع كالكاهن فطين فعيل بمعنى المفعول **قوله** وهو العلم
بنفس الشيء ه يعني ان العرب خصوا المعرفة بادراك نفس الشيء ولذلك
لا ينصب الا مفعولا واحدا بخلاف العلم فانهم يستعملونه في العلم
بنفس الشيء وبكونه على صفة فلذلك ينصب مفعولا واحدا ومفعولين وليس
هذا الفرق معنويا بين حقيقة العلم والمعرفة الا ترى ان معنى علمت
ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحد بل هو موكول باختيارهم
فانهم يخصصون احد المعنيين بحكم لفظي دون آخر وهو معنى المعرفة
قريب منه ه يعني المعرفة ولكن بمعنى استعمال البصر من افعال الجوارح
الا انه يستلزم العلم فهو قريب من علمت بالبصر ولا كذا رأيت
الصبية اي ضربت رئته لعدم كونه قريبا من افعال القلوب **قوله**
ولما كان ه دفع لما يتوهم ان هذه الافعال المذكورة معاني سوى
ما ذكرنا فلم لم يتعرض لها ونصب قرينة على التقييد المذكور ويذكر و
قريبا باعتبار كل واحد منهما كانه قال لها معان آخر كل واحد منهما
قريب من العلم والظن **قوله** اي اتعتقت (?) وغضبت ه نشر على ترتيب
اللف **قوله** ليس بمعنى العلم والظن اي قريبا من معناهما لا تتم بمرفوعها
كالافعال الغير الناقصة اما خبر لا يتم او حال من ضمير تتم او مفعول
مطلق اي تماما مثل الافعال التامة يعني انها بمرفوعها لا تفيد
مركبا تاما يصح السكوت عليه حتى يكون الخبر قيدا فيه لتربية الفائدة
بل المرفوع مسند اليه والمنصوب مسند يتم الحكم بهما ويفيد كان لتقييده

المتساويين

وبعضها معه آخر قريب في معناها اولا ۱۲

قوله

بمضمونه فان معنى كان زيد قائما زيد متصف بالقيام المتصف
بالحصول في الزمان الماضي وقس على ذلك وما قيل انها سميت بذلك
لانها سلبت عن الدلالة على الحدث ففيه ان دلالة ما عدا كان
عليه واضحة غاية الوضوح واما كان فانه يدل على الحصول المطلق
والفائدة فيه التأكيد والمبالغة باعتبار انه يدل وضعا في نحو
كان زيد قائما على حدث مطلق بعينه جزئه كما ان جزئه يدل عقلا
على زمان مطلق بعينه كان هذا انفلاحه ما في ارتضى ونعلى القول المذكور
مختص عنه ذلك القائل لكن ان نحقق دلالتها على الحدث ولما كان
معنى كان ملحوظا في معاني سائرها سميت كلها ناقصة والتحرير
ما في الفوائد الضيائية من ان الفعل يدل على النسبة ويقتضي
حدثا وزمانا في الاكثر والكان قد يعري عن الحدث ككان او عن
الزمان كنعم وبئس على التقرير الفاعل له اي جعله ثابتا مستقرا كذا في
فهو قرره تقريرا فثبت وسكن كما في القاموس وليس بمعنى اثبته كما
لانه بهذا المعنى يتعدى بنفسه لا بعلى ولا تنفاته في ليس والظاهر انه
مصدر مبني للفاعل ومعنى التثبيت والاثبات ادراك ثبوت الشيء
الى ان يجيء ليشمل ليس اي التثبوت الحاصل في الذهن على وجه
الاذعان على ما تقرر في محله وهذا بناء على ان الالفاظ موضوعة للصور
الذهنية فيصح كون التقرير موضوعا له فاندفع الاشكال الذي يختلج في الخاطر من
من ان معناها ثبوت الف على صفة او انتفاؤها لا التقرير

الضيائية

كان مصدر الفاعل والمفعول في الرضي تسمية مرفوعها اسماً اولى من
تسميته فاعلاً لها لان الفاعل في الحقيقة مصدر الخبر بها فالاولى انهم
لكنهم سموه فاعلاً على القلة ولم يسموا المنصوب مفعولاً بناءً على ان
كل فعل لابد له من فاعل وقد يستغنى عن المفعول انتهى فلاجل هذا لم يعد
مرفوعها في المرفوعات على حدة وادرج في الفاعل وما قيل انه فاعل
في الحقيقة عند من ذهب الى دلالتها على الحدث والى هذا مال صاحب
المفصل حيث لم يعده في المرفوعات على حدة مثلا كان يدل بمادته
على الكون المنتسب الى فاعل فان كان المراد نسبة مطلق الكون اليه
فتامة وان اريد نسبة كون شيء اليه فناقصة فتوهم فان قولنا حصل
القيام لزيد ليس زيد فاعلا له بل فاعله القيام المضاف الى زيد اي
حصل قيامه قوله اي العمدة فيما وضعت له والقرينة على تمام الكون
لذي هو القطب المتبادر والدليل على ذلك انه لا يجوز اخلاء ها عن التعويض
بحذف الزمان فانها ان وليس يجيء للاستمرار وبحذف الانتقال
والدوام والاستمرار فانه قد يخرج عنها الافعال الدالة عليها قوله ولا شك
ان هذه بيان لفائدة القيد بعد تصحيح التعريف والافلا دخل للاعتبار
قيد العمدة في كون الصفة خارجة عن التعريف قوله لان ذلك التقرير اي
التقرير المقيد والتقييد لا يخرجه عن كونه نسبة بين الفاعل والصفة كما يتوهم
قوله لصفته لا بمعنى الحدث والنسبة الى الفاعل المعين ولم يتعرض
للزمان لا لاشتراكه في التامة والناقصة قوله فكل من الصفة لا بمعنى

كلاهما مستويان بالنظر الى الموضوع له وليس لاحدهما مزية على الآخر بحيث
يمكن ان يقال انه الموضوع له فلا يصدق على الافعال التامة اخبارا وضعت
للتقرير باعتبار انه عمدة بالقياس الى الحدث والزمان فلا يرد ما قيل
انه اذا كان كل منهما عمدة فيهما يصدق ان التقرير عمدة فيما وضعت
له فلا يخرج عن التعريف الا ان يعتبر قيد فقط واللفظ لا يساعده قوله
ويوجد الموضوع له فيكون المعنى ما وضع لما يصدق عليه التقرير المذكور
وعلى هذا التوجيه لا حاجة الى اعتبار قيد العمدة واللام صلة للوضع
قوله لتقرير الفاعل له يعني يكون التقرير مع ما اعتبر معه كونه
على وجه الانتقال في ازمان اى في موضوعا له كما يشير اليه قوله ولا شك
ان لكل جزئي تمام الموضوع له لا ان التقرير المقيد موضوع له على ما توهم
ولا يبعد فيه اشارة الى بعده في الجملة لان المتبادر كون اللام صلة
للوضع قوله ان يجعل له ويجعل التقرير مصدرا مشتقا للفاعل فاعله
بحذف الضمير العائد الى الافعال الناقصة ومعنى تقريرها الفاعل على
صفة وتثبيتها اياه عليها دلالتها على حصول تلك الصفة له قوله
بما ذكرنا من الوجوه الثلثة قوله لا يحتاج الى قيد زائد له دفع لما قال الشيخ
الرضي منه انه ينبغي ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير مصدرها
لئلا يرد الافعال التامة والحق عندي ان التعريف تام من غير اعتبار
تكلفات التي ذكرها الشارح ومن غير اعتبار قيد زائد فان هذا التعريف
تعريف للافعال الناقصة باعتبار امر تشترك فيه وتتميز بها عن سائر الافعال

فان الا

فان الدلالة على الزمان خاصة مشتملة للفعل مطلقا والانتقال
والدوام هو الاستمرار مثلا معاني يتميز بها بعضها عن بعض والمتبادر
من كونها موضوعة لتقرير الفاعل على صفة ان الصفة خارجة
عن مدلولها كما ان الفاعل كذلك ولذا فرعوا على ذلك احتياجها الى
الجملة الاسمية قال المصابيح في الايضاح معترضا على تعريف الفعل
بما دل على اقتران حدث بزمان انه ليس بجيد لان الفعل يدل
على الحدث والزمان جميعا واذا قلت ما دل على اقتران حدث
بزمان فقد جعل الاقتران نفسه هو المدلول وخرج الحدث والزمان
والاسفعي كونهما متعلقي الاقتران لانك تقول الجنس اقتران زيد وعمرو
دونهما مشتقة باعتبار الاقتران والاشتقاق باعتبار متعلقه و
كذلك كل مضاف اليه لا يلزم عن اعتبار المضاف اعتباره من
المضاف اليه وقال النفع فيه ان الافعال الناقصة تشترك في انها
لتقرير الفاعل على صفة ومن ثم احتيج فيها الى الجزئين فالتعريف
تام من غير اعتبار العمدة والوضع للجزئيات او جعل اللام للعرض
او قيد زائد عليه ووجه آخر ان الافعال الناقصة موضوعة لتقرير
الصفة اعني نسبة الاثر الى الحدث قوله بالهمزة مثلثة الثاني
على ما في القاموس قوله وقيل بالياء لم يوجد في الكتب المشهورة من
اللغة والنحو ولذا قال صاحب غاية التحقيق هي دون الياء قوله انها
غير محصورة وقد عد منها مرادفات صار آل ورجع وحال وحار وارتد

مضاف ح

لانه على ان المعتبر فيها نسبة
الحدث الى الذات لا تقرير
الذات على الصفة ح

واستحال وتحول ومرافات ما فيه ما افتناء وما دنى ومارام مرام يرم

قوله وقد تتضمن قال المحقق التفتازاني في شرح الكشاف حقيقة
التضمين ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه ولم
طريق استعمال حصول الفعل المذكور حالا وعكسه وههنا طريق آخر نحو احمد
اليك زيدا اي انهي اليك حمده انتهى فعلم انه ليس بتعيين له طريق
الحالية فجعل تامة وسالما صفته كما يقتضيه سلامة الطبع اولى من
جعله حالا وقد جاء لفظ جاء في المتن تامة وفي الشرح بعد الدرج ناقصة
كما لا يخفى قوله في قولهم اي العرب في الرضي وشرح التسهيل اول من
قال ذلك الخوارج قالوا لابن عباس رضي الله تعالى عنهما حين ارسله اليهم
علي رضي الله تعالى عنه لدفع شبهتهم وردهم عن الخروج قوله لما تقدم تقولها
معتوبا قوله من الغرارة بكسر الغين المعجمة الجوالق علما في القاموس
وغيره و بفتحها عدم التجربة والغفلة وليس بمراد ههنا قوله ونحوها
مما يقدر به الاشياء كالجوالق قوله اي لم تكن هذه اي الغرارة
على مقدار ما تحتاج انت اليها وهي كناية عن عدم حصول المقصود قوله
ومعناه انه حاجة لي والاستفهام انكاري اي لم تكن حاجة من الحاجات
متصفة بوصف كونه حاجة لك وروي برفع حاجتك فجزه بالتقدم
لتضمنه الاستفهام قوله ارهف شفرته في الصحاح ارهفت سيفي اي
رققته والشفرة بالفتح السكين العظيم وما قيل انه في القاموس
بالضم سهو قوله لا يتجاوز جاء وقعد الموضع وهو القولان المذكوران

قوله بخلاف الانشاء فانه يطرد فيها وقد يمنع الاول اطراد جاء بقولهم
جاء البر قفيزين او صاعين وان قلت بالطرد فاني يطرد فيها قوله
مثل قول الاعرابي وهو ما يكون الخبر كانه كذا فلا يقال قعد زيد كاتبا
قوله المركبة من المبتدا والخبر اشارة الى اطلاق الجملة الاسمية
قرينة التجريد عن كل ما ليس له دخل في خصوصها فلا يرد ان هذا الحكم
على اطلاقه غير صحيح لان شرط المبتدا الذي يدخل عليه هذه الافعال
ان لا يكون مما لا يكون لزم التصدر كاسماء الشرط واسماء الاستفهام
وكم الخبرية والمقرون بلام الابتداء ولا مما لزم حذفه كالمخبر عنه بنعت
مقطوع ولا مما لزم عدم التصرف كايمن في القسم وطوبى للمؤمن وويل
للكافر وسلام عليك ولا مما لزم الابتدائية لكونه في المثل او ما في
حكمه كالجمل الاعتراضية كقوله فانت طالق الطلاق الشنيعة او لكونه
بعد لولا الامتناعية واذا الفجائية وان لا يكون خبره جملة طلبية فافهم
قوله اي لا حد اعطاها اي المقصود منها ذلك لا الاعطاء فان
المقصود من قولنا صار زيد غنيا كون الغناء منتقلا اليه وقس على ذلك
فلا يرد ان لا وجه لتخصيص الخبر بالذكر فانها تعطى اسمها ايضا حكم
معناها كما قوله يعني اثره المترتب عليه اشار الى ان الاضافة في الحكم لامية
لا بيانية على ما توهم قوله لكونه فاعلا اي المسند بناء على ان الفعل
لا بد له من فاعل لفظي والزام بعد المصير اسمها في المرفوعات على حدة
قوله في توقف الفعل عليه يعني كما ان الفعل المتعدي لا يتم معناه

بدون المفعول به لديهم معنى يغني هذه الافعال بدون اخبارها **قوله** فكان
تكون ناقصة ه تفصيل لبيان المعنى في التي يمتاز بها بعض هذه
الافعال عن بعض بعد ما ذكر القدر المشترك بينها المميز سواها **قوله**
كائنة للثبوت خبرها جعل الجار والمجرور ظرفا مستقرا ليصح عطف
قوله ويكون فيها ضمير الشان عليه وهو حال كما يقتضيه الذوق السليم
ويجوز ان يكون صفة وان يكون خبرا بعد خبر **قوله** ثبوتا ماضيا
جعل قوله ماضيا صفة للمصدر المحذوف ليصح كون دائما او منقطعا
صفة له والقول بانه مفعول فيه اي زمانا ماضيا يحتاج الى جعل قوله
دائما او منقطعا حالا من ثبوت خبرها وذلك لا يرتضيه الطبع السليم
مع بشاعة التكلف **قوله** من غير دلالة اي دواما ناشئا من عدم دلالة
يعني ان الدوام واستمرار الثبوت ليس مدلول كان بل هو ناش من
عدم الدلالة في اللباب قال جار الله كان عبارة عن وجود شيء في
زمان ماض على سبيل الابهام وليس فيه دليل على عدم سابق ولا على انقطاع طار
وفيه رد على من زعم ان الاستمرار مدلول كان وفيه اشارة الى دفع التنافي
المتوهم من توصيف الثبوت الماضي بالدوام ورد على من زعم انها
تدل على الدوام ايضا ان الدلالة على الانقطاع بالقرينة **قوله** نحو زيد كان
غنيا فافتقر اشارة الى ان الانقطاع يحتاج الى القرينة في شرح
التسهيل الاصل في كان ان تدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى
دون تعرض للازلية ولا الانقطاع كغيرها من الافعال الماضية فان

اثير الدين

قصد الانقطاع ضمن الكلام ما يدل عليه كقوله تعالى واذكروا نعمة الله عليكم
اذ كنتم اعداء فالف بين قلوبكم قال الشيخ ■ واكثر النحويين ذهبوا الى
ان كان يقتضي الانقطاع قوله فهو من قبيل عطف احد القسمين الخ اي
ما يكون بمعنى صار على ما يكون لثبوت خبرها لاسمها اللذين هما قسمان
من كان الناقصة كانه قيل كان الناقصة اي كان التي تكون
لتقرير الفاعل على صفة منها ما يكون لثبوت الخبر للاسم ومنها
ما يكون بمعنى صار وانما قال من قبيل لان الصحيح عطف احد القيدين
على الآخر المستلزم لحصول القسمين والمقسم قوله لا على ما هو قسيم
منه عطف على قوله على الآخر والموصول عبارة عن كونه ناقصة
والضمير المرفوع راجع الى آخر او احد القسمين والضمير المجرور الى
ما اي لا يكون من قبيل عطف احد القسمين على كونه ناقصة الذي
■ الآخر او احد القسمين قسيم منه اي ليس من قبيل عطف
على المقسم فيلزم كون قسم الشيء قسيما له قوله بتيها قفر البيداء
على وزن حمراء المفازة التي لا يهتدى فيها من التيه مصدر تاه
يتيه بمعنى التحير والقفر بفتح القاف وسكون الفاء المكان
الخالي عن الماء والكلاء والمطي كالهزكي جمع مطية وهو المركب وقطا
جمع قطاة سنك خاره والحزن بفتح الحاء وسكون الزاء الارض الغليظ
ضدها السهل قيد بقطا الحزن لئلا يسوخ فيه الارجل لو كانت
الارض رخوة والفراخ بكسر الفاء جمع فرخ بفتح الفاء وسكون الراء

الفاخر

بحوزه يسف بسرعة سيره الطى كانها بمنزلة قطا تركت بيوضها وصارت
فراخا فهي تمشي بسرعة الى فراخها وفيه مبالغة في سرعة السير فان
القطا مثل في السرعة يقال قطا الحزن اذا تركت البيوض فصارت
فراخا فانها اسرع في هذه الحالة وفي المثل اهدى من القطا
قيل تطلب الماء مسيرة عشرة ايام واكثر من فراخها من طلوع الفجر
الى طلوع الشمس فلا يخطئ صادرة ولا واردة **قوله** فان بيوضها
اي بيوضها لم تكن فراخا لا حال البيوضية ولا قبلها فلا يصح جعل
كان لثبوت الخبر لاسمها ولا تامة بان يكون فراخا حالا لانها تقتضي
اجتماع البيوضية والفراخية **قوله** بل صارت فراخا اي انتقل اليها
الفراخية من البيوضية وهو معنى مقصود من الكلام فيكون بمعنى صار
لا زائدة ومن لم يتدبر توهم ان البيان ناقص **قوله** عطف على قوله
لثبوت الخ في العباب كان التي فيها ضمير الشأن هي التي قصتها انها
بعينها وقيل انها تامة فاعلها ذلك الضمير اي وقعت ثم فسرت
القصة بالجملة وانما عدها قسما آخر وان كانت ناقصة او تامة
جريا على عادتهم بعدها قسما آخر انتهى وفي شرح التسهيل للعلامة [illegible]
رحمه ابو القاسم [illegible] الدرس ان كان الشأنية قسم براسها فعلى هذا
قوله ويكون فيها ضمير الشأن كما اعاد في قوله ويكون تامة الا ان
قصد حمل كلام المتن على مذهب الجمهور فحرفه عن الظاهر ورجح اعادة يكون
للتأكيد فان ما عداها من الاقسام التي قصتها لا يكون فيها ضمير الشأن

حالا

القصة

الا لبس **قوله** اذا امت من بات يموت ويمات ويميت ضد حي والقنف
بالكسرة والفتح النوع شمت كفرح شمتا وشماتة فرح ببلية العدو شماتت
خبر مبتدا المحذوف اي احدهما ومشتق اسم فاعل من الشئ اي ذكر جرا او
اصنع اي اصنعه على حذف الثاني من صنع الشئ وعمله **قوله** يتم بالمرفوع
وهو فاعله فلا يكون الا مفردا **قوله** ووقع زاده على طبق الايضاح
اشارة الى ان الناصح كان يكون للثبوت المطلق يكون بمعنى
الثبوت المسبوق بالعدم بمعنى الحدوث قال القاضي في تفسير قوله تعالى
اذا وقعت الواقعة اي حدثت والكائنة الى دنية والمقدور
من قدرنا الله ذلك عليه بقدره ويقدره قدرا وقدرا بمعنى قدره عليه
تقديرا او اورد الامثلة الثلثة اشارة الى مجيئها تامة بمعنى فاتها
قوله وكقوله تعالى اعاد اجار اشارة الى شرافته ومعنى كن فيكون
احدث فيحدث سواء كان حدوثه في نفسه او في محله لان خطاب
كن تابع للارادة كما يدل عليه الآية وهي صفة تخصص المقدور
[illegible] في وقت دون وقت وليس معناه كن كذا على ما توهم
لا يخل بالمعنى الاصلي اي ماهو مقصود بالافادة من ذلك الكلام لا
بما يفيد اصلا اذ الزائد لا يخلو من فائدة معنوية كالتاكيد او لفظية
كتزيين اللفظ وكونه افصح ورشاقته الوزن والسجع **قوله** كقوله تعالى
كيف نكلم اشارة بهذا التمثيل الى ان الزائدة مختصة بلفظ
كان وانها تكون في وسط الجملة عند الجمهور واجاز الفراء زيادتها

آخره والصحيح منع ذلك لعدم استعماله واختلف في الزائدة فقيل انها
رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل كانه قيل كان هو اي كان
الكون وقيل انها لا فاعل لها لانها تشبه الحروف الزائدة فلا يبالى
بخلوها عن الاسناد كذا في شرح التسهيل للعلامة قوله اي كيف نكلم
اي لم نعهد [illegible] في المهد كلمة عاقل وصبيا حال موكدة تحقيق اللفظ
للالة [illegible] اذ المقام يأباه قوله اذ ليس المعنى على المضي اذ لم يتوجه في
استبعادهم المدلول عليه بكيف لان كل من يكلمه الناس حاله كذلك
فلا تكون ناقصة ولا تامة ولا بمعنى صار اذ لا بد فيها من معنى المضي
قوله اما من صفة الى اخره الانتقال يقتضي حصول الصفة الثانية
او الحقيقة الثانية بعد ان لم تكن فلا يتم بدون ذكر الصفة او الحقيقة
فلا اصار صار بهذا المعنى ناقصة واما الانتقال الى فلا يستدعي حصول
المكان او الذات بعد ان لم يكن بل تعلق الانتقال به بعد ان لم يكن
متعلقا به فيكون المقصد من صار تعليق انتقال الفاعل بذلك المكان
او الذات كسائر الافعال التامة في ان المقصد منها اسناد الحدث
الى الفاعل وتعلقه بالمفاعيل فلا يرد ما في الرضي من ان الانتقال
معنى صار التامة واما الناقصة فمعناه الحصول بعد ان لم يكن قوله
واما من حقيقة اي حقيقة سواء كانتا شخصين فالمنتقل النوع
او نوعين فالمنتقل الجنس نحو صار الماء هواء قوله ان العداوة الى
آخره يتدارك الهفوات بالحسنات الهفوة الخطاء والزلة والمعنى

ان العداوة

ان العداوة تصير محبة بسبب تدارك السيئات بالحسنات قوله وقال
فيالك ٥ اللام للاستغاثة والخطاب للذي نه وتعو ومن نعمى مستغاث
له في الرضيع وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق وهو
متعلق بما قبله من الكلام اي استغيث بالله من الم الفراق في القاموس
النعمى بالضم الدعة والمال والمسرة وضد البؤس لتنعمي وهو الكفاف معدودا
لكنه في معنى الجنس في المغني الضمير في فسوها قيل راجع الى النعماء
والنعماء في معنى الجنس والابؤس مهموز العين كافلس جمع بؤس
بمعنى الشدة والمعنى استغيث بك يا الله من اجل نعمى صارت شدائد
وقيل اللام للتعجب او للاستغاثة والكاف بالكسر ومن تعمير بيان
له يتعجب منها او يستغيث بها قوله لا بصورها اي ليس المراد هنا
الاوقات المدلول عليها بصورها اعني الزمان الماضي لان المقصود
بيان المعاني التي يتميز بها بعضها عن بعض ولهذا قال صار
للانتقال من غير تعرض لزمان الماضي والزمان المدلول عليه بصورها
مشترك بينها بل بينها وبين سائر الافعال ولم يرد انها لا تدل على
اقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بصورها فانه كذلك
الواقع فان معنى اصبح زيد قائما اتصف بالحصول في وقت الصبح
في الزمان الماضي تقع عليه في الزمان وغيره قوله بمعنى الدخول في وفيه قوله
فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون في شرح التسهيل ويكون
الثلاثة ايضا بمعنى اقام في الاوقات المذكورة قوله وظل وبات ما ما

بضبط ازمنة لها ١٢

ذلك الارادة ١٢

اتصف زيد بالقيام ١٢

مضارع بات يبيت ويبات بياتا ومبيتا وبيتوتة بمعنى الكون في جميع الليل ومضارع ظل يظل بفتح العين ظلا وظلولا بمعنى الكون في جميع النهار قوله ثبت له ذلك في جميع نهاره اي في الزمان الماضي تركه لان الكلام في الماضي المخصوصة تارة وبمعنى صار مجردا عن الزمان المدلول عليه بالمادة قال الله تعالى ظل وجهه مسودا في الرضي بمعنى بات صار مثل ظل قال الاندلسي جاء في الحديث بات بمعنى صار وهو قوله عليه السلام اين باتت يده قوله تامتين بات قال ابن مالك يقال بات القوم اذا نزلوا بهم ليلا يستعمل متعديا بنفسه وبالباء وقال غيره ويكون تامة بمعنى اقام ليلا وظل يكون تامة بمعنى دام او طال وزاد بعضهم بمعنى اقام نهارا قوله في غاية القلة حتى انكره بعضهم مجي ظل تامة قوله وفصلهما عن الافعال الثلثة السابقة لو جمعها بالافعال الثلثة فاما ان يذكر قوله وتكون تامة مطلقا فيستفاد منه مجي الكل تامة على السواء واما ان يقول ويكون الثلثة الاول تامة فيستفاد منه بطريق المفهوم مجي هذين الفعلين تامة وليس كذلك ففصلهما عن الثلثة وترك بيان كونهما ليستفاد منه ان مجيئهما تامتين في غاية القلة لان عدم الذكر دليل على عدم الاعتداد لا على عدمه في نفسه قوله فهذه الافعال الفاء ترك الفاء ولعله بتقدير اما لتفصيل ما اجمل سابقا في المتن واما اعادة هذه الافعال الاربعة فلتاكيد كون كل واحد منها بمعنى صار فاسقط الين اي يحتاج الاعراب في مقام التفصيل اعادة الفعل السابق لبعد العهد

ببا تامتين

وبات بالقوم

تامتين

ان يستفاد ...

قوله هذه الافعال الاربعة فلتاكيد ... تقول ... اذا كان ... والله اعلم بالصواب

انطا سقطا

كل فاء ... قوله

كما قالوا في قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا
بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب قوله اشارة الى عدم
اعتدادهما فالذكر في الاجمال لكونهما ناقصتين في الجملة وعدم الذكر في
التفصيل للاشارة الى عدم الاعتداد بهما قوله لانهما من الملحقات في
الاصل وان صارت في الاستعمال ناقصة بخلاف آل ورجع واستحال
وتحول وارتد فانها ملحقات مطلقا فلذا تركها في الاجمال والتفصيل
قوله من زال يزال اجوف واوي كخاف يخاف قوله فانه تام وكذا زاله
يزيله اي فرقه وليس ذلك فرق معنوي بل هو مقصور على الاستعمال
قوله ثلاثية اي ضمنه بلا فصل على ما في القاموس الفارسي اقرب ثلثه
مفتت قوله ايضا بمعناه في الصحاح الوزير ما فتئت اذكره وما فتئت
اذكره وما فتأت اذكره اي ما زلت اذكره وما برحت اذكره قوله
سمي اسمها فاعلا في مقام التسمية بالاسم لاقترانه بالخبر بخلاف ما
تقدم من قوله لتقرير الفاعل على صفته فانه يجوز ان يكون اطلاقه
عليه توسعا كاطلاق الصفة على الخبر قوله تنبيها على ان اسمها
اي الافعال الناقصة مطلقا وان كانت التسمية واقعة في الافعال
المصدرة بحرف النفي لان خصوصية هذه الافعال ملغاة في التسمية
بدايته قوله من وقت يمكن ان يقبله عادة في المصراع بعقبول تش آمان
وبزرفتن فقيل المتن بالمعنى الاول وفي الشرح بالمعنى الثاني يعني ما
المراد من وجوب الفاعل على الخبر امكان ان يتصف به وليس مراده ان

الشم

في المتن حذف اختصاراً وانما اعتبر الاستمرار من زمان الصلاحية لانه
المتبادر عند الاطلاق قوله واما دلالتها انما احتيج الى بيان وجه
الدلالة لان دلالة المركبات على معانيها بموادها ليس بوضع سوى
وضع المفردات فلا يرد ان هذه الافعال بمعنى كان دائما مذ قبله
بحسب الوضع فلا حاجة الى البيان قوله فلان النفي ماخوذ بحيث
قصد نسبته الى الفاعل في جزء غير معين من اجزاء الزمان الذي هو
مدلول تلك الافعال فاذا دخل عليها النفي افاد استمرار ذلك النفي
كالافعال الثبوتية اذا دخل عليها النفي نحو ضرب زيد وما ضرب زيد
وذلك لانهم قصدوا ان يكون النفي والاثبات على طرفي النقيض و
اعتبار استمرار الثبوت اصعب واقل فاعتبروه في جانب النفي
فاندفع ما يتوهم من انا لا نسلم ان النفي [illegible] يستلزم
استمرار الثبوت بل نفس الثبوت لان النفي الاول ان كان
للاستمرار فالنفي الداخل عليه يفيد نفي الاستمرار الثبوت اي
يستلزمه لتحقق التغاير مفهوما فكانت هذه الافعال بمعنى كان
دائما قوله واعتبار الصلاحية الخ اي واما اعتبار الصلاحية فحذف
ههنا بقرينة ما قبله كما في قوله تعالى والراسخون في العلم يقولون امنا به
فحذف عنه اما بقرينة قوله واما الذين في قلوبهم زيغ نحوه الحنفية و
فيه اشارة الى ان اعتبار الصلاحية خارج عن مدلولاتها الوضعية
لما عرفت ان مدلولات المركبات هي مدلولات مفرداتها سوى

٢

والكان للنفي في الجملة فيكون النفي الداخل عليه ابقى كذلك
قوله استمراره

ما يدل عليه بثباتها قوله اذا اريد بها ه بخلاف ما اذا استعمل تامة في
معانيها نحو زال وبرح زيد عن مكانه وانفك عنه وما فتئ فلم يستعمل
الا ناقصة مصدرة بحرف النفي لفظا او تقديرا وفي القاموس فتئ
[illegible] عنه كسمع نسيه والقدع عنه وكمنع كسره واطفاء قوله بدخول
ادوات عليها لكانت ماضية في لم ولا في الدعاء ولكانت
مضارعة فيها ولا ولن والاولى ان لا يفصل بين ما ولا وبينها الظرف
وشبهه وان كان جاز ذلك في غير هذه الافعال نحو لا اليوم جئتني و
لا امس تركيب حرف النفي معها لافادة الاثبات كذا في الرضي
قوله او تقديرا في الرضي وحذفها لم يسمع الا في مضارعها وانما جاز
حذفها لعدم اللبس اذ قد تقرر انها لا تكون [illegible] ناقصة الا معها و
يحذف مع القسم كثيرا قوله وذلك لان ه بيان لكون مدلولها الثبوت
المذكور باعتبار وضعها التركيبي ولا ينافي ذلك صيرورتها علما بعد
الاستعمال في الظرفية بحيث لا يصح تقدير الزمان معه قوله واذا قدر الزمان
ه بخلاف ما لم يقدر الزمان فانه حينئذ يكون ما في لان المصدر المضاف
الى مضمون الجملة فلا بد من تقدير مفرد آخر ليصير معه كلاما تاما قوله
لانه ظرف بيان للحكمية العلة السابقة قوله فما دام لم يشفع ما دام
اي لفظه وقد تنازع الفعلان فيه فان اعملت الثاني ففي الاول
ضمير هو اسم وان اعملت الاول فهو اسمه ولم يشفع خبره تقدم على
الاسم وعلى التقديرين لا يدخل ما دام على الجملة الفعلية على وهم
لطلا

قوله ولم يحصل منه المجموع كلام بان لم يجعل ما دام بتاويل المصدر ظرفا للا جلس

قوله لا يفيد اي المجموع فائدة تامة لعدم الارتباط بين الجملتين

وليس ضمير لا يفيد راجعا الى ما دام على ما وهم حتى يعترض بانه يستفاد

منه ان ما دام بعد حصول المجموع كلاما يفيد فائدة تامة وليس كذلك

قوله ولذلك تقييده فانه لو كان لنفي الحال يكون التقييد بزمان

الحال تاكيدا او التقييد بزمان الماضي والاستقبال محتاجا الى

التجريد وكلاهما خلاف الاصل قال الاندلسي ليس بين القولين تناقض

لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كالايجاب في نحو زيد

قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به كذا في الرضي فهذا

اذا كان الاختلاف بينهم في الاستعمال كما يشير اليه قوله يحمل لكن الظ

ان الاختلاف المذكور في الوضع فالتناقض بين المذهبين باق و

دليل المذهب الثاني راجح لان الاستعمال بتقييده بالازمنة

الثلثة يدل على انه موضوع للقدر المشترك كيلا يلزم القول بالا

شتراك او المجاز حقيقة وهي ز والاصل بينهما نحو قوله تعالى الا يوم

ياتيهم فان ياتيهم دليل على ان ليس للاستقبال قوله اخبار

الافعال اي تقديم كل خبر لكل منها عليها بناء على ان الجمع المضاف والمعرف

باللام للاستغراق اذا لم يكن هناك عهد فهو رد على من ذهب الى ان

اخبارها اذا كانت جملة اسمية او فعلية لا يجوز تقديمها على

اسمائها وعلى من زعم انه لا يجوز تقديم خبر ما دام على اسمه قوله كلها

عدم تناقض

قوله

كما يحمل

اما تاكيد المضاف او تاكيد للمضاف اليه لكن جعله تاكيد المضاف اولى
لانه مشايع و بعدم اعتداد قول من قال انه لا يجوز تقديم خبره ما دام
لكونه مخالفا للنص والقياس والاجماع على ما في شرح التسهيل
قوله اذ ليس فيهما اي في تقديم الاخبار والتانيث باعتبار المضاف
اليه قوله فيما عامله فعل احترز عما اذا كان العامل حرفا نحو ما زيد قائما
فانه لا يجوز لضعف العامل وفيه اشارة الى ان [illegible] المقصود
ههنا جواز تقديمها على الاسماء من حيث انها معمولات الافعال لرجع
الى احوال الافعال فان الكلام في مباحث الافعال وما سبق من
قوله وامره كامر خبر المبتدا من حيث انه خبر للاسم ولذا علل فيما
سبق بانه في الحقيقة خبر المبتدا فلا تكرار على ما وهم قوله اي التقييد
والتقييد اما بان يكون الاطلاق قرينة التجريد عما سواه او باشتهار
ان عدم المانع معتبر في حصول كل شيء ما يقتضي تقديمها عليها
اي على الاسماء اما غالبا فقط سواء كان موجبا لتوسط ككون الاسم
محصورا عليه نحو ليس قائما الا زيد وكونه ضميرا متصلا نحو كانك زيد اي
مشبها بك او لم يكن موجبا له كاشتمال الاسم على ضمير يعود الى الخبر نحو
كان شريك هند ابوها او الى ما في الخبر نحو كان في الدار صاحبها او اما على
الاسماء والافعال معا بان يكون الخبر متضمنا بمعنى الاستفهام او الشرط
كما في مثال الشرح وكونه مثالا لتقديم الخبر على كان لا ينافي كونه مثالا
لما يقتضي تقديم الخبر على الاسم فان الاعتبار يختلف فالاول بالنظر الى كان

والظاهر فيه

قوله

اي لتوسط الخبر بين الاسم والفعل

والثاني بالنظر الى الاسم ولما كان قوله ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها
يخطر في التقديم على الاسماء والافعال معاً تعرض لمثاله اشارة الى
دخوله قوله نحو صار عدوي صديقي فان رفع الالتباس وقلب المعنى يقتضي
تاخير الخبر عن الاسم ونحو ليس زيد الا قائماً فان كون الخبر محصوراً عليه
يقتضي تاخيره واما ما اجازه الزجاج في قوله تعالى فما زالت تلك دعويهم
ان تلك يكون اسماً ودعويهم خبراً وعكسه فليس من قبيل الالتباس بل من
تعدد وجوه التركيب ويجوز ان يكون له فصول وجوب التقديم على
الاسماء كلها داخلة في قوله ويجوز تقديم اخبارها على اسمائها واما
ارادة نفي الضرورة عن جانب الوجود فلا تحمل عبارة المتن لان الا
مكان اما عبارة عن سلب ضرورة الطرفين او سلب الضرورة عن
الجانب المخالف للحكم والحكم مصرح في المتن الايجاب فلا يمكن حمله
على سلب ضرورته قوله اي الافعال الناقصة لان الكلام في احوالها
وفيه اشارة الى الرد على من قال ان الضمير راجع الى الاخبار لـ
مناسبته للسياق فان ما تقدم كان حكم الاخبار والقول قسم يجوز وقسم
لا يجوز لان ضمير يجوز راجع الى المقسم ولا شك ان المقسم سواء اريد به
الافعال او الاخبار ليس موصوفاً بالجواز وعدمه بل باعتبار التقديم وهو صفة
للاخبار بالذات وللافعال بواسطتها ومن البين ان تقسيم الشيء باعتبار حال
نفسه اولى من تقسيمه باعتبار حال متعلقه وستطلع على سنح فيه قوله تقديمها
اخبارها عليها اشارة الى تانيث الضمير يجوز راجع الى التقديم المذكور سابقاً

لا الى القسم

لالي القسم اذ اللازم ح تذكير الضمير ليعود الى القسم والقائد محذوف اي
يجوز فيه تقديم اخبارها عليها وارجاعه الى القسم يحتاج الى اعتبار حذف
المضاف عن الضمير المتكن او جعل الجواز الذي هو صفة التقديم صفة
للقسم تجوزا او الى الاستخدام وكل ذلك تحمّل قد وهو من كان الى راح اي في
الترتيب الذي ذكره المصنف والغاية داخلة في المغيا بقرينة المقام
لكونها افعالا وجواز تقديم معمول الفعل عليه بخلاف الحرف وله
وجوز لم يعد اللام اشارة الى ان المجموع دليل واحد فالجزء الاول للاثبات
انه لامانع من جانب العامل والجزء الثاني لاثبات انه لامانع من جانب
المرفوع فمن قال انه سهو من طغيان القلم والصواب وجواز تقديم المنصوب
على الافعال فقد سهى قد اي بهذا القسم فسر مرجع الضمير مع انه لايحتمل غيره
للاشارة الى ان القسم المذكور عبارة عن الافعال دون الاخبار لانه
محكوم عليه بما او لكلمة ما وهي افعال والقول بانه على حذف المضاف
اي اخبارها او التكلف لايدعو اليه داع ولاجل هذا التنبيه فسر الضمير
في قوله وهو ليس ولم يفسره في قوله وهو من كان الى راح لانه لادخل
فيه حيث لم يقل وهو كان الى راح فيجوز ان لكن يمنع اللام ان القسم عبارة
عن الاخبار او لم يقل ما في اوله اشارة الى ان ما صارت كجزئه
حتى لا يجوز الفصل بينهما فالمراد منه الافعال الخمسة المذكورة سابقا
عبر عنها بهذه العبارة اختصارا لا كل ما دخله ما مثل ما كان وما
صار وان اشترك منها في حكم عدم الجواز لان خلاف ابن كيسان يعمهما

هو في هذه الافعال الاربعة دون غيرها فانه لا يجوز تقديم الخبر في ما كان
وما صار لبقاء النفي فيهما واقتضائه الصدارة ينبغي ان المصنف لم يذكر حكم
الافعال الناقصة اذا دخلها لم ولما ولن وان لانها شريكة الافعال التامة
في جواز تقديم معمول عليها عند دخول الثلاثة الاول وعدم جواز التقديم
عند دخول أن والكلام في الاحوال المختصة بالناقصة فتدبر فانهما نحو
فيه اضطرون قوله فلامتناع تقديمه اي الاصل فيه ذلك لما تقرر ان
ما يغير معنى الجملة حقه التصدر الا انه بقي على اصله في ما وان ولم يبق في لم و
لن ولا يجوز تقديم ما خبرها عليها سواء كان من الافعال الناقصة او
غيرها اما لن فلكونها نقيضة سوف التي تتخطاها الى العمل واما لم
فلاختصاصها بالفعل تغير معناه الى الماضي حتى صارت كجزئه واما لا فلكثرتها
في الكلام حتى يقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال واريد ان لا تخرج
قوله يعمل نفس المصدر فكيف يتقدم على ما يعلل به امتناع تقديم معمول قوله و
يخالف هذا الحكم لا قدر الفعل العامل مع الواو اشارة الى ان المحذوف
جملة مستانفة وليس حالا لعدم صحته لفظا ومعنى لان الواو مقدر او
لا دليل عليه وتخالف على صيغة المعلوم فاعله الضمير الراجع الى ابن كيسان و
لا صريحا كما هو المتبادر من قوله خلافا لابن كيسان وتقدير الفعل المجرد
بيان لان صب المعنوي الذي لا يجوز اظهاره لكون المفعول المطلق
فيهما قياسيا وقيل انه على صيغة المجهول تحرزا عن لزوم الاضمار قبل
الذكر او حذف الفاعل وهو وهم لان خلافا ان كان مصدر المبني للفاعل

التصدر ...

قوله فلامتناع تقديم معمول المصدر ...

والافعال قد الذكر جائزة الفاعلية ... ما تقرر
... بحث الشارح ليست ومنه نسبة
المخالف الى ابن كيسان

لا يصحّ كونه مفعولاً مطلقاً للفعل المجهول لوجوب كونه بمعناه وان
كان مصدر المبني للمفعول لم يستفد منه كون المخالفة ظاهراً من جانبه
لان جانب الجمهور بل بعكسه لان ابن كيسان ح يكون مفعولاً صريحاً
فيكون فاعلية ضمنية قوله نائباً لان ابن كيسان لم يجعل الجار والمجرور متعلقاً
بالمصدر لان المفعول المطلق المحذوف فعله لزوماً كان الحذف او
جائزاً فيه خلاف هل هو العامل او الفعل والاول اي ان العمل للفعل
على كل حالٍ اذ المصدر ليس بقائم مقام حقيقة والاسم منتصب بل هو
كالقائم مقامه كذا في الرضي في بحث المصدر وقال الشارح الرضي ان
الفاعل او المفعول المجرور باللام في نحو سقياً له وحمداً له خبر مبتدأ
محذوف اي هذا القول له والجملة مستأنفة وما ذكره الشارح اظهر لفظاً
والصق معنى قوله لا ابن كيسان اي الخلاف في الافعال الاربعة مختص
بابن كيسان واما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول ما في حيزها مطلقاً لعدم
قولهم بتصديرها على ما في شرح التسهيل ناقلاً عن ابن مالك فاندفع
ما قيل الخلاف لا يختص به بل الكوفيون ايضاً خالفوا في ذلك ما عدا الفراء
قوله كما يقتضيه باب افعل علته كون احد اي ابنيه فاعلاً صريحاً
والآخر مفعولاً صريحاً قوله لتقدمهم متعلق بقوله لان جانب الجمهور
قوله فكانه لا مخالفة منهم فلا يتحقق التخالف المقتضي للمشاركة
في اصل الفعل صريحاً فلا يندرج في القسم الثالث قوله فلا
يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وان كان لازماً من حيث الصورة

وهو جب للصدارة تغير المعنى والحق انه ان اعتبر نسبة النفي الى الفعل اولا والى الجملة
ثم اعتبر نفي النفي كان النفي الذي هو مدلول ما متوجها الى الجملة فلا يجوز
التقديم وان اعتبر نسبة النفي الى الفعل اولا ثم اعتبر بعد صيرورته مثبتا
نسبته الى الجملة لم تكن الجملة معمول النفي فيجوز التقديم والظاهر هو الثاني
لان صيرورتها ناقصة انما هو بعد دخول النفي الا ان الجمهور قالوا
المراعى في التقديم انما هو بعد دخول النفي الا ان الجمهور قالوا المراعى
في التقديم انما هو اللفظ والاستعمال شاهد لهم قوله فان الاقتصار
كما في قول الشاعر جاء امر الله فاختلف الناس فداع الى ضلال وهاد
قوله صريحا بخلاف المفاعلة فانه للمشاركة امرين في اصل الفعل من احد
الجانبين صريحا وفي الاخر ضمنا قوله سيبويه في شرح التسهيل لم ينص سيبويه
على ذلك لكن ظاهر كلامه يقتضي ذلك قوله على انه يجوز في الاصح وهو الصحيح
لما ثبت من قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم ويوم ياتيهم معمول المصروف
واذا تقدم معمول عامل جاز تقديم العامل ايضا لان تقديم المعمول فرع
تقديم العامل واجيب بان المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل
نحو اما زيدا فاضرب وبان نصب يوم بفعل مقدر اي يعرفون يوم
وبانه مبتدأ بني لاضافته الى الجملة وبان الظرف قد يتوسع فيه
قوله على انه فعل ليس اصله بكسر الياء خفف كما في علم علم تعلم وليس
مضموم الياء اذ لم يجئ من معتل العين بالياء المضموم ولا مفتوح الياء
اذ الفتحة لا تسكن ولم تقلب الياء ليدل على عدم تصرفه ومفارقته لاخواته

والدليل على كونه فعلاً لحوق تاء التانيث الساكنة والضمائر البارزة
المتصلة وعند الكوفيين انه حرف بدليل عدم التصرف وقيل اصله
لا ايس بمعنى لا موجود فخفف واستعمل استعمال لا التبرئة عنه وبهذا اندفع
ما قيل ان ما صدق الفرق بين الاختلاف والخلاف فان الاول للمشاركة
في اصل الفعل صريحاً فيقتضي وقوع الفعل من الجانبين معاً والثاني
يقتضي وقوع الفعل من احد الجانبين صريحاً ومن الاخر ضمناً قال افعال
المقاربة هي الافعال الناقصة لعدم تمامها بالمرفوع لكنها لما اختصت
باحكام افردوها بالذكر ولا يخفى ما فيه اذ كل فرقة من الافعال الناقصة
مختصة باحكام لا توجد في الاخرى وعندي انها سميت ناقصة
لان المقصود نسبة الحدث اعني القرب الذي هو مدلول مصادرها الى
فاعلها الا ان معناها لما كان قرب الفاعل عن الخبر لا بد من ذكرها الا
ترى ان معنى عسى زيد ان يخرج قارب زيد الخروج او قرب عن الخروج
ومعنى كاد قرب ومعنى طفق اخذ ومجرد عدم التمام بالمرفوع لا يقتضي
كونها ناقصة والا لكان جميع الافعال النسبية بل المتعدية ناقصة
نعم لها اتصال وشبه بالناقصة ولذا اوردت في الباب وتتصل بالافعال الناقصة
افعال المقاربة ما اي فعل فسرها بالمفرد لما قالوا انه لا بد من تقديم ام
مشترك في التعريفات المشتملة على كلمة ما ليفهم منه التنويع
لا الابهام فالموصول اما خبر مبتداء محذوف اعني هي راجع الى الفعل
المفهوم في ضمن الجمع او الى افعال المقاربة للجنس فيبطل الجنسية فيكون

لان الاختلاف ... الله عنه ١٢

لانه الخلاف مصدر المفاعلة ١٢

قيل ١٢

عطف على قوله اما خبر مبتدا المحذوف
خبر الموصول ... مبتدا المحذوف
و... لا افعال المقاربة ...

جزائها واختيار صيغة الجمع للاشارة الى تعددها كما تقرر في الاصول ح
اي للدلالة ح لما لم يكن الدنو المذكور تمام ما وضعت له افعال المقاربة
لدخول النسبة والزمان في مدلولها ايضا واشتهر ان ما وضع له تمام الموضوع له
لم يجعل اللام صلة للوضع وجعله للغرض وقدر الدلالة والظاهر ان
المراد بيان المعنى المشترك بينها الذي به تمتاز عن باقي الافعال لكنه يتوقف
الافعال الناقصة فلا حاجة الى تقدير الدلالة ثم اعلم ان ابن مالك قال في
التسهيل ان افعال المقاربة منها للشروع طفق وجعل واخذ وعلق
وانشأ وهب وقام والمقاربة هلهل وكاد وكرب واوشك واولى و
والرجاء عسى وحرى واخلولق وقال شارحه سميت افعال المقاربة لان
فيها ما هو للمقاربة من باب تسمية المجموع ببعض افراده او لان بعضها
للشروع وبعضها للترجي واختاره الرضي ومن هنا قال بعض الناظرين
ان الشروع قدر الدلالة وجعل اللام للعوض اشارة الى ان المقصود
الكل الدلالة على الدنو سواء كان موضوعا له او لازما له فان الشروع
والرجاء يستلزم الدنو وفيه ان كون الشيء لازما لشيء لا يستلزم كونه مفهوما
منه والصحيح المختار ان في الكل معنى الدنو اما في كاد فظاهر واما في عسى
فلما في المفصل ان عسى لمقاربة الامر على سبيل الرجاء وفي شرح التسهيل
انها لاعلام المقاربة على سبيل الرجاء وفي مغني اللبيب ان عسى بمنزلة قارب
معنى وعملا عند سيبويه والمبرد وبمنزلة قرب عند الكوفيين واما في طفق
فلانه وان استعمل بمعنى الاخذ في الشيء لكنه في الاصل بمعنى الدنو في القاموس

طفق يفعل كذا

طفق يفعل كذا كفرح وضرب طفقاً وطفوقاً اذا وصل الفعل
والاتصاف بالفعل بان يتلبس بجزء من اجزائه او بما يفضي اليه من دنو حصوله
على قرب حصوله للفاعل اي في اعتقاد المتكلم اذا احدث الموضوعات
لاعلام ما في الاذهان منصوب على المصدرية لا حاصل كلام ان الدنو
الذي اعتقده المتكلم قد يكون سببه ومنشاؤه رجاء المتكلم وطمعه لحصول
الخبر للفاعل وقد يكون جزمه باشراف الخبر على الحصول من غير ان يشرع فيه
وقد يكون جزمه بشروع الفاعل في الخبر فالدنو يتنوع انواعاً ثلثة باعتبار
منشائه وسبب حصوله في ذهن المتكلم والاول مدلول عسى والثاني مدلول
كاد والثالث مدلول طفق فقوله رجاء او حصولاً او اخذاً فيه منصوبات
على المصدرية بحذف المضاف للنوع ويجوز ان يكون احوالاً لان الدنو بسبب
الرجاء يستلزم كون الدنو مرجواً والدنو بسبب الاشراف على الحصول يستلزم
كون الدنو حاصلاً في نفس الامر والدنو بسبب الشروع يستلزم كون الدنو
مشروعاً في متعلقه واليه اشار المص في امالي الكافية حيث يريد
بقوله رجاء او حصولاً او اخذاً ان القرب مرجو او حاصل او مشروع
في متعلقه فاذا قلت عسى الله ان يشفي مريضه فقرب الشفاء مرجو واذا
قلت كادت الشمس تغيب فقرب الغيبوبة حاصل واذا قلت طفق
زيد يخصف وصيل يقول فانه اخذ في الخصف والقول ظاهر ويجوز ان يكون
تميزا لم الدنو لكونها انواعاً واليه يشير عبارة المفصل حيث قال عسى للمقاربة
على سبيل الرجاء وكاد للمقاربة على سبيل الحصول فاندفع ما قاله الرضي ان قوله

رجاء أو حصولاً أو أخذاً فيه خبط لأن الظاهر أن نصب هذه المصادر على
التميز عن نسبة الدنو فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر أو لدنو حصوله أو لدنو الأخذ
فيه [illegible] وليس عسى لدنو رجاء الخبر بل رجاء دنو الخبر على ما ذهب إليه المصنف
وليس طفق وأخواته لدنو الأخذ في الخبر بل للأخذ فيه ولو جعلنا المنصوب
حالاً أي للدنو الخبر مرجواً أو حاصلاً أو مأخوذاً فيه على التكلف إذ لا يكاد
يستعمل فيه هذه المحتملات لا يصح قوله حصولاً لأن الخبر في كاد ليس حاصلاً
بل قريب الحصول لأن ما قاله الشارح لو جعل تميزاً عن النسبة أو حالاً
عن الخبر والتنويع اختار جعله مصدراً لعدم احتياجه إلى التأويل و
التميز يقتضي الإبهام في أصل الوضع وههنا الإبهام بعارض التنويع
بالأسباب تبقى أن ما في الأمالي يقتضي أن يكون معنى رجاء دنو الخبر
وما ذكره الشارح يدل على أن معناه القرب الذي سببه رجاء حصول الخبر
والأمر في ذلك هين لأن كلام المعنيين متلازمان على ما عرفت
قم بأن يكون ذلك الدنو أي دنو حصول الخبر للفاعل في ذهن المتكلم
ق بحسب أي بقدره ووفقه لكونه سبباً له قم لا الجزم به عطف
على قوله بحسب رجائه والضمير المجرور للدنو لا للحصول إذ ليس الجزم بحصول
الخبر في كاد وطفق وأمثالهما إنما الجزم فيهما بالدنو ق على قرب
حصول الخبر لمزيد في ذهنك بسبب ذلك فالظاهر متعلق هنا
بالقرب فسقط ما قيل إنه لا يصح تعلقه بالدلالة ولا بالقرب
ولا بالحصول إلا أن يتسامح ويراد بالدلالة على القرب دلالته على

اخبار المتكلم بالقرب بسبب رجاءه ولا يخفى فساد التسامح المذكور لان
الاخبار ليس مدلول [illegible] غير زيد ان يخرج قد تر جوذلك اي الحصول
قوله لانك جازم به اي بالقرب كما في كاد وطفق قدر بان يكون اخبار
المتكلم لما كان معنى دنو حصول على وفق السابق واللاحق ان
يكون الدنو بسبب الحصول وليس كذلك اذ لا حصول ولا الجزم به فضلا
عن السببية له ولو اريد بالحصول الاشراف على الحصول يلزم سببية الشيء
لنفسه لان الدنو هو الاشراف ولا يمكن ان يراد الدنو في اعتقاد
المتكلم بسبب الاعتراف في الخارج وكذا العكس لعدم وجوب مطابقة
الاعتقاد للواقع بل في البتة بقوله بان يكون لا يبغى ان المراد بالحصول
الاشراف الخ على الحصول فيه كون الدنو بسببه ان الاخبار به بسبب علم المتكلم
بالاشراف الخ [illegible] على الحصول فهو باعتبار الاخبار به بسبب وباعتبار
الجزم بسبب فقوله الاشراف على حذف المضاف على ما سيصرح به
في تفسير معنى كاد الخ زمك متعلق بقرب اي يدل على القرب في اعتقادك
المسبب من حيث الاخبار لجزمك به اي يدل على القرب المجزوم
بحصوله في الخارج ويجوز ان يتعلق بقوله قولك لانه والكاف بمعنى
المقول فيفسر معنى القول والظرف بتفسيره الخ الفعل اي قولك
واخبارك بجزمك بالقرب قدم بالتصديق له هذا اذا لم يكن الخ ذا خبر
والا فليس جزء منه غير وقد يكس بتيه اذا اتصل به القمر العاز
قوله قال سيبويه المقصود من هذا الكلام افادة ان القسم الاول [illegible]

ومختص بعينه وليس مختصا به فانه يجيء للاشتقاق ايضا وح لا م تريد ما قيل انه
يجب ان يقول المصدر رجاء او اشفاقا اذ ليس المقصد ضبط المعاني بل
ضبط الاقسام ولا قسم خارجا عن الاقسام الثلثة والتكان لما وضع للقسم
الاول معنى آخر قد حيث لم يجئ الا لانه غير متصرف في نفسه فانه يجيء من
صيغ الماضي كلها قد والانشاءات اي المعاني الانشائية من التمني
والترجي والعرض والقسم والنداء والتحضيض والطلب من معاني الحروف
وانما قال في الاغلب لان طلب الفعل مدلول الامر عند البصريين ويتوجه
كثرته في نفسه مغلوب للحروف الانشائية قد والحروف لا يتصرف فيها
فكذا ما يتضمن معناها واما الامر المخاطب موضوع لطلب الفعل ابتداء
عند البصريين لانه متضمن معنى لام الامر قد بان الانتقالية وقد
يقام البنتين مقام ان قوله في محل النصب للنشل التشاير علي البوه
البوسا وقول الشاعر لا يتلبح اي عسيت صايما قد بتقدير مضاف
وقيل انه من قبيل رجل عدل وقيل ان الكدة قد لوجوب صدق
الخبر متعلق بتقدير مضاف اي لوجوب صدق الخبر على
الاسم لكونهما في الاصل مبتدأ او خبرا والحدث لا يصدق على الجثة
قد فانه بمعنى انها لا يتم بالمرفوع ولا بمعنى تقرير الفاعل على صفة
كما عرفت قد وليس الخبر كان حتى يلزم كون الحدث جزاء الجثة
قد وتقدير المضاف تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف في اللفظ اصلا
لا في الاسم ولا في الخبر قد لان المعنى الاصلي اي الوضعي في الخ

انها فعل متعد بمنزلة قارب عملاً ومعنى أو قاصر بمنزلة قرب فمن ان الفعل
وحذف الجار توسعاً وهذا مذهب سيبويه والمبرد وفي الرضي فيه نظر اذ
لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعاً ولا استعمالاً ود ثم نقل الى انشاء
الطمع اي طمع حصول معنى الفعل المرفوع بها فلم يبق معنى الفعل المتعدي
وهو تعلق الحدث القائم بالفاعل بالمفعول فهو في الاستعمال الاول كا
الفعل المتعدي وفي الاستعمال الثاني كالفعل اللازم قد بدلالة حمله
والفعل [illegible] قاصر بمنزلة قرب كذا في المغني واما عسيت صائماً
وعسى الغوير ابؤساً فشاذان على تضمينها معنى كان او على تقدير
عسى الغوير ان يكون ابؤساً حذف الفعل مع ان لكثرة وقوعه بعد
عسى قوله لان فيه اجمالاً [illegible] بيان لوجه اختيار البدلية قد والذي ارى
ان هذا فيه انه لا يسلم وجود معنى المقاربة في عسى فكيف يظن
قرب هذا الوجه ومعنى التوقع والرجاء الذي اعترف لا يتم بالمرفوع
قد فانتم متى منهما عطف على استغنى عن الخبر اي عسى ناقصة
الا انه سدت الجملة مسد الاسم والخبر قد وان اقتصر عطف على اتم
قوله وفي تخريج ضميره وجه يكون بعينه الاستعمال الاول معنى الا انه قدم
الخبر على الاسم فلا التباس لاتحاد المعنى بل هو تعدد وجوه الاستعمال بخلاف
زيد قام فانه لو قدم قام يفوت التقوي ففيه الالتباس قد واجرأي
ههنا احتمال آخر نحوي يكون عسى فيه مستعملاً بالاستعمال الاول متحداً معه في المعنى
لا يتوقف ثبوته على ثبوت استعمال عسى ان يخرج زيد ان او عسى ان

فشاذان المعنى قليل

يخرج الزيدان وان اتصل الثاني به فيقولون في اختيار البصريين عسيا
ان يخرج الزيدان وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث في الاستعمال الاول وهو
تقدم الاسم على المضارع سواء قلنا انها ناقصة او تامة تشبيها
لها بكاد لاشتراكهما في كونهما فعلين للمقاربة لا على وجه الشروع وفي
كون ما بعدهما اسما ثم مضارعا لا يكمل لقلة المشابهة بها قوله
عسى الهم الذي في البيت لهدبة ابن الخشرم كان قد هرب في قوم
لان السلطان طلبه من اجل قتله ابن عمه زيادة بن مرثد فرج بالجيم
وقوله يكون خبر عسى اي عسى الحزن الذي امسيت فيه اي صرت واخفاه
فيه يكون وراءه اي قدامه انفراج قريب والتاء في امسيت يحتمل ان
يكون ضمير المتكلم وان يكون ضمير الخطاب بالتذكير والتانيث تخاطب
نفسه بتسليته لها قوله دون الاستعمال الثاني في حال عسى ان في قوله
وقد يحذف ان اي يحذف ان من الفعل المضارع في الاستعمال الاول
حال كونه متجاوزا من الحذف في الاستعمال الثاني وهو تقدم المضارع
على الاسم فانه يجب حذف ان فيه سواء كان ناقصة او تامة لعدم
المشابهة للتوسع فيه فهذه نكتة لعدم المجيء فلا يرد ان انتفاء علة
معينة للحذف ان لا يوجب انتفاؤه لجواز تعليل الحكم الواحد بعلل
شتى ولا يخفى انه كان الاولى ان يذكر هذا الحكم متصلا بالاستعمال الاول
الا انه اخره ليكون قريبا لحكم ذكر ان مع خبر كاد ثم حذف ان في
الاستعمال واقع سواء قدر ان كما هو مذهب الكوفيين لامتناع ابدال

وعند اختيار الكوفيين عسى ان يخرجا الزيدان

يكون

الموجبة

الحكم في المحذوف

الجملة عن المفرد او لم يقدر لجواز وقوع الجملة خبراً او مفعولاً به كاد وهو فعل
ناقص التصرف من حد سمع لم يأت منه الا المضارع والماضي ومعناه
قارب كذا في الاتقان يأتي في الاشهر واوى عند الاصمعي قه فتح غني
دنو الخبر في القاموس اشرف مريض على الموت اشفى عليه في التاج
الاشعار بركناره چيزي رسيدن وقوله في الحال متعلق بالحصول فمدلول
كاد اشراف الخبر على الحصول في زمان الحال وشدة في النفي يدل على
شدة نفي القرب لا على نفي شدته كما ان الجملة الاسمية المنفية
يدل على دوام النفي لا على نفي دوام فاندفع ما قيل انه لا يظهر الاثر
في قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقوله ولم يكد رسيس الهوى فقا على
اسم محض لا ماخوذ كما في الاستعمال الثاني لعسى قه ليدل على قرب الحصول
ه فانه لو كان اسماً لا يدل على الحصول والحدوث بل على الثبوت
مطلقاً ولو كان ماضياً فبعد دخول كاد يدل على قرب حصول الخبر
في الزمان الماضي بخلاف ما اذا كان مضارعاً فانه مشترك لكنه ظاهر
في الحال على ما نقل في الرضي والظهور في احد المعنيين بحسب عارض
الاستعمال لا ينافي الاشتراك في الوضع فبحسب ظهور دلالته عليه
يدل على حصول الخبر في الحال فبعد دخول كاد كان الظاهر ان يكون
مدلوله قرب حصول الخبر في الحال ومعلوم ان القرب لا يجامع الحصول
فيكون المراد قربه من الحال قه من غير ان متعلق بقوله فعل اي فعل
مضارع بلا ان قه لدلالة على الاستقبال اي لدلالة ان على الاستقبال

قال ه

قربه منه الا انه لم يشرع فيه
على انه الرضي فاذا كان في
الاثبات يدل على ثبوت شدة
القرب واذا كان ه

قوله ه

وانكان ه

همت في تلك من خلا يناسب ذكره مع كاد الذي هو لمقاربة الاشراف على الحصول
وقربه منه غاية القرب قوله تشبيها له بعسى فمن قال يجوز واما الكوفيين
فبتقدير ان يدل منه الفاعل قوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا الخ
اوله رسم عفا من بعد ما قد انمحى الخ في الصحاح رسم نشان سراي يا رسی
هموار شده عفى اي درس اندرس كهنه شدن الانمحاء سوده شدن
البلى بالكسر كهنگى المصح رفتن والمعنى هذا رسم دار البيت خرج معناه تحسر
على فراق الحبيبة وذهاب آثار الربع الذي اقام بها فيه قوله اي كسائر
الافعال اي الكلام على حذف المضاف بقرينة المقام قوله في افادة
ادوات النفي نفي مضمونها اي كما ان سائر الافعال اذا دخل عليه النفي
افاد نفي حصول الحدث الذي هو مدلوله كذلك يفيد كاد النفي قرب حصول الحدث
لنفي علم فيفيد نفي الفعل بالطريق الاولى واليه يشير قوله في سياقه اي
قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه
الا ترى ان قولك ما قربت ضربت زيدا ابلغ في نفي الضرب من ما ضربت
زيدا قوله واذا دخل عليه النفي يفيد نفي المقاربة ونفي الفعل معا اي
انها تفيد نفي المقاربة من غير دلالة على الحصول وعدمه بل مشتبها موكول
الى القرينة لا الاستقبال فيهما نحو ولدت هند ولم تكد تلد وقوله تعالى
لم يكد يريها ونحوها زيد وما كاد يسافر قوله ماضيا كان او مستقبلا
اي تقرى على هيئة او مغيرا الى هيئة المستقبل فلا يرد انه لا يجي كون
كاد مستقبلا فالتعميم المذكور غير صحيح واختار مستقبلا على مضارع لانه

المطابقة

المطابقة قوله يكون الاثبات اي لفظ كاد اذا دخل عليه النفي يفيد ثبوت
الخبر للفاعل في القضية الشخصية فلا يرد ما توهم ان الجزئية لا تثبت الكلية
ومنشاء ذلك ما قال ابن مالك من انه قد يقول القائل لم يكد زيد
يفعل ويكون مراده انه فعل بعسر لا بسهولة وهو خلاف الظاهر
الذي وضع اللفظ له اولا والامكان هذا رجح ذو الرمة قوله بدليل
فذبحوها فانه يدل على حصول الذبح فلو كان المراد من قوله تعالى وما كادوا
يفعلون نفي القرب عن الذبح الذي يستلزم انتفاء الذبح يلزم
ابلغ لزم التناقض قوله والتسليم عطف على تخطئة الشعراء
اعاد اللام اما ليكون كل واحد دليلا مستقلا او لبعد المعطوف عليه
قوله ان قوله اي بان وحذف حرف الجر عن ان قياس قوله
وقوله قد نحوها قرينة لاثبات الفعل مفهوم من القرينة الامر كاد
قوله وهم انشاء في تخطئته الظاهر تخطئته لانه عطف على قوله على الاول
وغاية التوجيه انه بتقدير اما اي اما الجواب عن انشاء في ظاهر التخطئة الى
قوله قدم ذو الرمة الكوفة فوقف بالكناسة اسم موضع بالكوفة فانشد
للناس قصيدته الحائية فلما بلغ هذا البيت ناداه ابن شبرمة
يا غيلان اراه قد برح قوله كقوله تعالى لم يكد يريها في قوله تعالى ظلمات بعضها
فوق بعض اذا اخرج يده لم يكد يريها ولا يصح ان تحمل في هذه الآية على الاثبات
لان المقصود بيان شدة الظلمة وهو بانتفاء الرؤية والقرب لا باثباتها
قوله وبالتشديد منه زاده ههنا لانه لا يصح الحكم على النفي الا في عليه كاد

انه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كما للافعال فانه التفصيل للابدال
من الاجمال المشتمل عليه والتعميم السابق بكلمة اذ لا يصح ههنا وانما ذكر المشتق
منه على ومستقبله اشارة الى تقدم المرجح من حيث المعنى باعتبار ذكر
المشتق منه كالعكس اذ اوجد قرينة على تعيين المشتق وهي ههنا قوله
وفي المستقبل واما كون الماضي مشتقا منه للمستقبل فباعتبار كونه
مأخوذا منه وان كان الاصل للكل المصدر قال فيقول ذي الرمة الخ
الرمة قطعة من حبل وقد تكسر وبه سمي ذو الرمة في الصحاح رسيس الحمى
ورسيسها اول مسها ثبته حبيبة ذي الرمة يبرح يزول ويكاد يبرح
ابلغ من قوله لا يبرح لان ذلك نفي لمقاربة المحب البراح يصف
تمكن الهوى في قلبه فيقول اذا غير الهجر اهل المحبة عن المودة لم
يكن رسيس الهوى المستلزم لانتفاء الزوال بوجه ابلغ كما في قوله
تعالى لم يكد يريها قوله وهذا مسلم الخ اي كان موافقا للدعوى الثانية
بقول ذي الرمة موهمة لحقيتها دفع ذلك بقوله هذا مسلم اي
كون لم يكد في البيت كسائر الافعال لكن لا يثبت مدعاه الثانية
وهي ان النفي الداخل على المضارع بخصوصه يكون للاثبات
ما لم يثبت ان النفي الداخل على الماضي يكون للاثبات فان خصوصية
كونه للنفي في المستقبل موقوف على عدم كونه في الماضي كذلك فاذا لم يثبت تلك
لم يثبت هذه الخصوصية فيكون كلتا دعوييه باطلتان وحاصله ان كلتا
الدعويين متلازمان ففساد احديهما فساد الاخرى وقد عرفت

فتوجب هذه الجبلة توجب الزوال عن قلبه وتخلف الزوال قوله انتفاء قرب رسيس الهوى منه البراح

فساد الاخرى

١

فسا د الاولى فقسدت الثانية ولا يتوهم صحتها لموافقة البيت لما
ومن لم يتدبر فسر قوله مدعاه بمجموع الامرين ثم قال لا فائدة في هذا الكلام
الا الاطالة قوله وجه القدح فيه اي في ثبوت الدعوى بانه لم يثبت لها
بالتمسك المذكور وفي تمسكه عليها بانه لم يثبتها قوله بمعنى اخذ اشارة بتفسير
بالاخذ اي ان الدنو الذي بسبب الاخذ وان كان منفيا لكنه يجب المفهوم
لكنه عينه بحسب الوجود فلا يفسره به قوله في كون خبرها المضارع اه وهي
بذلك اولى من كاد لان الخبار بها حاصله المضمون بخلاف خبر كاد
قوله بمعنى اسرع اي في اصل الوضع ثم استعمل بمعنى قرب قوله عطف
على طفق اشار المراد ما في بعض الشروح منها ان اوشك ليست
من القسم الثالث اذ لو كانت منه لامتنع استعمالها مع ان و
انما ذكرها بعد فراغه منه وكانها مشتركة بين مقاربة الخبر رجاء وحصولا
فلذلك استعملت مع ان وحذفها اشهر ووجه الرد انه لم يستعمل
اوشك بمعنى الرجاء مثل عسى وكاد في الاستعمال للاخذ المعنى وفيه ايضا
الا ان الاستعمال شايعان بخلاف طفق وكرب وجعل واخذ
فان الشايع فيه التجريد وان جاء مع ان على قلته قوله وتارة يستعمل
الشعر كاد اه واذا كان خبرها المضارع مع ان فهو بتقدير حرف الجر
اي اوشك زيد في ان يخرج ثم حذف وجوبا لكثرة الاستعمال قوله
ماوضع لانشاء التعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى
سببه ولذلك قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب قوله وجمعه بالنظر الى

هذا الوضع طارئ على اصل الوضع فان هذا الاصل للاخبار او لطلب الفعل والتعجب

كثرة افراده اي جمع للدلالة علی ان هذا الجنس كثير الافراد فالمعرف
الجنس والجمع للدلالة علی كثرة الافراد وان كانت الاضافة للجنس والكانت
للاستغراق افاد مع ذلك شمول التعريف بجميع افراد المعرف قوله وعلی كل
تقدير من التثنية والجمع قوله فالتعريف للجنس لا للافراد والنوع قوله ايضاً متعلق
بقوله للجنس اي كما كان في تقدير الافراد قوله فهو ما وضع اي اذا كان
التعريف للجنس علی اي تقدير فهو اي الجنس ما وضع له قوله مثل لا ادري ما رسا
وهو ما كان يستعمل لانشاء التعجب ويسمی بفعل واذا من خبر شخص قلت
لا ادري اي خبره قوله واها له اذا تعجبت من طيب شيء قلت واها له قوله
نحو فالله من شاعر اذا تعجبت من شعر شخص قلت ذلك قوله ولا شكل
عشرة يقال لمن اجاد الرمي والطعن لا شلل عشره اي يمينه قوله بعد الوضع
فان الشيء اذا بلغ غايته يدعی صونا له عن عين الكمال وكذا شلل عشره دعاء
له بعدم الشلل قوله او افراده بان يكون الاطلاق قرينة التجريد عن الغير
قوله اي لفعل التعجب لكون المقصود من التعريف اجراء الاحكام عليه
يترجح الاول وقربه الرجع مع اتحاد المعرف والمعرف يترجح الثاني
فلذا يستوي بينهما قوله وهما صيغة ه بيان لحاصل المعنی لا تعيين تقدير
حذف المبتدا اذ يجوز ان يكون ما افعله وافعل به [illegible] ثنيان او بدلا
ثم لما كان ما افعله وافعل به جملة يتضمن فعل التعجب اشار الی ان
الحمل مبني علی التجوز والمراد صيغتا الفعل اللتين يتضمنهما التركيبان
المذكوران لكن لا مطلقة اذ ليس افعل او افعل مطلقة للتعجب بل من حيث

انما في هذين التركيبين وزاد لفظ الصيغة اشارة الى ان كل ما يؤدي معنى
فعل التعجب لا خصوص هذين الفعلين غير متصرفين لما عرفت من
مشابهتهما الحروف بسبب تضمنهما معنى الانشاء قوله فلا يتغيران ولذا صحح
العين في ما اقومه واقوم به ولا يجوز الادغام في اشدد به قوله اي فعلا
التعجب اشارة الى ان رجوع ضمير المذكر الى صيغتين مبني على تاويلهما با
لفعلين وبعدم الاحتياج الى التاويل فسر ضمير المجرور في قوله فيهما
بصيغتي التعجب قوله الا مما يبنى منه افعل التفضيل ويرد عليه ان
فعل التعجب يشترط بانه لا يبنى الا مما وقع واستمر بخلاف افعل التفضيل
فانك تقول انا اضرب منك على ان الحال الذي لم يكمل بعده
والمستقبل الذي لم يدخل في الوجود والماضي الذي لا يستمر لا يستحق
ان يتعجب منه قوله للمبالغة والتاكيد فان المقصود من انشاء التعجب
في قولنا ما احسن زيدا اثبات الحسن له على وجه الكمال وتقريره
وكذا المقصود من زيد افضل القوم كانه في الفضل وتحقيقه قوله
والا اي لم يشتبهها لافعل التفضيل قوله ما اشتهى الطعام في القاموس
شهيه كرضيه احبه ورغب فيه ومقته [illegible] البغض قوله او عيب ظاهري
واما الباطني فيجئ منه نحو ما احمق زيدا قوله ببنائهما يتوصل ببنائهما
من فعل لا يمتنع بناؤهما منه يتعلق به قصد المتكلم من حسن او قبح
او شدة او ضعف مثلا قوله وجعل الممتنع الا بصيغة المصدر عطف
على بنائهما والا جعل الممتنع مفعولا وفي افعل التفضيل تميزا لان

اسم التفضيل لا يعمل في الفاعل والمفعول به الظاهرين بخلاف فعل
التعجب قوله بتقديم وتاخير وفصل خص هذه الوجوه بالذكر لانه يجوز
التصرف بحذف الجار في احسن به اذا كان المجرور اثنين مع الفعل
ويجوز حذف التعجب منه نحو اسمع بهم وابصر قوله وانما قيد بالتقديم لا
قيل الاطلاق يجزئ عن التقييد لانه متكفل بمعرفة حال الصيغتين من
غير حاجة الى تذكير التقديرات الجائزة في غيرهما والممتنعة واما ما ذكره
من الباعث فلا ينفع لان منع فعل التعجب من التقديم والتاخير من
خواصه وان كان معه مانع اخر وفيه ان هذا انما يتم اذا كان قوله بتقديم
وتاخير لعموم السلب لكن النكرة في سياق النفي انما يفيد العموم
اذا انسحب حكم النفي عليها كما نص عليه في التلويح وههنا ليس كذلك
لان النفي متوجه الى التصرف المقيد لا الى القيد فيكون المفاد انتفاء
التصرف المقيد بتقديم ما ولا شك انه ليس من خواص فعل التعجب جريا
يجري الامثال بلفظ هما في خروج كل منهما عن موضعه الاصلي
وتحقق الغرابة فيهما قوله كما لا يغير الامثال لشبهها في خروج كل منهما
في الكشاف المثل في الاصل بمعنى المثل والنظير ثم قيل للقول السائر
الممثل مضربه بمورده ولم يضربوه مثلا الا قولا فيه غرابة من بعض
الوجوه ومن ثم حوفظ عن التغيير قوله واجيب بان ذكره نقل عن الرضي
واجاب بعضهم بانه يجوز ان يكون المراد بتقديمه على شئ وتاخيره بالنسبة
الى شئ آخر كتقديم زيد على ما او تاخيره قوله انما هو للتاكيد كما في قوله تعالى

قوله

الاسنة ١٢

شرح المغنيات ١٢

وان الشجب لسبب ... شده ١٢

ايا يا

منه ١٢

لا يستعمل في ...

لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون قوله بين العامل والمعمول بقرينة
قوله بالظرف وانما قيد بذلك لما سيأتي انه اجاز الاكثرون الفصل
بكلمة كان بين ما والفعل قوله بكلمة كان فقط وهي زائدة للدلالة على
ثبوت الحكم في الزمان الماضي والانقطاع في الحال كما بينه الشيخ
وما ابتداء نكرة هذه التقديرات كلها باعتبار الاصل وبعد النقل
صار كالعلم لانشاء التعجب والاعراب بحسب التركيب السابق
كما تقرر من ان المنقولات التركيبية تبقى على اعرابها الاصلي قوله بمعنى
شيء فكان معنى ما احسن زيدا شيء من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا
ثم نقل الى انشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله في شيء
يستحيل كونه بجعل جاعل نحو وما اقدر الله وما اعلمه قوله من باب شر اهر
ذا ناب في كون كل منهما بمعنى كلام فيه النكرة فاعل فان معنى شيء ما
احسن زيدا ما احسن زيدا الا شيء لا اعرفه كما ان معنى شر اهر ذا ناب
ما اهر ذا ناب الا شر واعلم ان مذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال نكرة غير
موصوفة نادر نحو نعما هي على قول او لم يرد ومع ذلك مبتدأ وايضا من
وجه وهو انه لا تقدير فيه ولم ينقل من انشاء الى انشاء بخلاف
مذهب الاخفش فان فيه لزوم حذف الخبر وبخلاف مذهب الفراء
فان فيه النقل المذكور وهو بعيد وقيل ان الاستفهام قد يستعمل
في التعجب كثيرا فليس بطريق النقل بل بطريق المجاز والكناية قوله
موصولة عند الاخفش في المغني جوز الاخفش ان يكون موصولة معرفة

والجملة صلته وان يكون نكرة موصوفة والجملة صفتها قوله والخبر
محذوف فيه تجوز لانه حذف الجزء وجوبا مع عدم ما يسد مسده من حيث المعنى
وان كان ضعيفا من حيث لزوم النقل المذكور قوله وقد يستفاد من
الاستفهام معنى التعجب لكون منشأ كل منهما الجهل قوله ما ادريك ما يوم الدين
ما الاولى مبتداء والجملة الفعلية خبره وما الثانية مبتداء خبره يوم الدين
او بالعكس والجملة سادة مسد مفعولي ما ادريك علق عنها بالاستفهام
قوله واما احسن بزيد اي اما اصل احسن فهذا ولكون الجملة بتاويل
المفرد لم يحتج الى عائد قوله ومنها انه ليس ~~...~~ لان التعجب
لا يكون الا فيما تحقق واستمر على ما عرفت وضعف قولهم بان الامر بمعنى الماضي
لم يعهد بل العكس وبان مجيء الهمزة للصيرورة وزيادة الباء في الفاعل
قليل قوله اي مجروره وهذا التسامح شايع في كلامهم لشدة الاتصال
بين الجار والمجرور قوله عند سيبويه متعلق بجميع ما تقدم فالشارح ادرج عبارته
بالمتن في بيان مذهب سيبويه قوله الا اذا كان له استثناء من لا زمة
لانه زائدة قوله مفعول يؤيده جواز حذفه كما جاء اسمع بهم وابصر اي
احسن لانه للخطاب لمن يتوجه اليه الكلام بتاويل المعنى طب ولذا
لا يتصرف فيه بتانيث الفعل وتثنيته وجمعه قوله بزيد على تقدير كون الباء
للتعدية او زيدا على ان يكون زائدة والمعنى اجعله حسنا واجعل باعتبار
القول قوله امر لكل واحد لا فالخطاب لكل من يصلح ان يخاطب لا
لخصوص من يلقى اليه الكلام قوله فكانه قيل له اذا كان الخطاب عاما

ومعلوم عدم اتفاق الكل على وصفه بوجه واحد فالامر لكل واحد متضمن
للامر بالوصف بالحسن باي جهة تيسّرت ففي اعتبار عموم الخطاب
مبالغة تناسب ما وضع له الباب اعني المدح التام قوله يعني الافعال
المشهورة عند النحاة لا خفاء ان قيد النحاة معتبر في ما بيّنه من الافعال
لان المقصود بيان المعاني الاصطلاحية محط الفائدة التشهيرة يعني
المراد من افعال المدح والذم ههنا الافعال المشهورة بهذا الاسم عند النحاة
بناء على ما في التسهيل وشرحه انه يلحق ببئس وربما بنعم فعل موضوعاً
نحو حسن الخلق حلم الحلماء وقبح العمل عناد المبطلين ومنه قوله تعالى كبرت
كلمة تخرج من افواههم وتحولاً من فعل الى فعل نحو قولهم لقضو الرجل
فلان ولعلم الرجل زيد بمعنى نعم القاضي ونعم العالم ومعنى الحاق هذا
النوع بنعم وبئس انه يثبت له من الاحكام ما يثبت لنعم وبئس
واشتهر هذا النوع من افعال المدح والذم عند النحاة لاشتراكهما في
الاحكام والشرائط ولا يصدق عليه تعريف المصنف لعدم كونه موضوعاً
لانشاء المدح والذم بل يستعمل لذلك فلو لم يقيد المحدود بالمشهورة
لم يكن الحد جامعاً فاحفظ فانه من المواهب قوله بهذا اللقب اي
بهذا الاسم المشعر بالمدح والذم بالوضع اللغوي كاللقب وسمي بلقب
لعدم كونه علماً قال ما وضع لانشاء مدح وذلك اذا قلت نعم الرجل زيد
فانما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجوداً في الخارج في
احد الازمنة مقصوداً مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبراً بل تقصد

موصوفية على وجه الحاصلة خارجاً قوله فلم يكن مثل مرصة لا لأن القصد فيه الاعلام بجميع موجود في الزمان الماضي بقصد بسط نعمتهم بهذا الكلام اياه وكذا مثل ما احسن زيداً وذلك لانها وان كانت تفيد الثناء المدح لكنها ليست موضوعة له بل للانشاء التعجب وذلك يستلزم انشاء المدح والذم وكذا مثل الامر منه وحيث في ذمت لانها للانشاء طلب المدح والذم لا للانشاء بهما قوله وهما في الاصل فعلان بدليل لحوق تاء التانيث الساكنة والضمائر البارزة المتصلة في بعض اللغات وقيد في الاصل محط فائدة قوله على وزن فعل نفي الايهام بيقيا في الحال على وزن فعل لا قوله فعلان ليوهم انهما بيقيا فعلين قوله في فعل فعلاً كان او اسماً نحو رجل لعب قوله باسكان العين بنقل الكسرة على الحرف الحلقي قوله مع كسر الفاء بنقل كسرة العين اليه ليدل على انه مكسور العين قوله اتباعاً للعين فانه يورث الخفة في الكلمة باعتبار تماثل الحركتين وان كان الفتحة في نفسها اخف من الكسرة قوله وشرطها اشارة الى ان ورود فاعلها نكرة نحو نعم رجل زيداً او مضافاً الى النكرة نحو نعم صاحب قوم الاسلام انه قليل ملحق بالعدم قوله للعهد الذهني اي قصد به الى معهود في الذهن من حيث جنسه غير متعين في الوجود كما في ادخل السوق الا انه حصل التعين ههنا بالمخصوص بالمدح بخلاف ادخل السوق واليه اشار الشارح بقوله وهي لواحد غير معين ابتداء الى هذا الذي اشاره

قوله

فانه ليس فيه تعيين

المصنف في الايضاح حيث قال وما ظنه بعض النحويين من انه للجنس
بكماله سواء كان بمعنى كل فرد او جميع الافراد دينا في ذلك وليطابق
نعم رجلا زيد فان الضمير فيه راجع الى امر مبهم يفسره ما بعده فيكون ما
جميع الباب على نسق واحد وتحصيل الابهام ثم التفسير الذي يناسب
وضع الباب اعني المدح العام وما قيل انه يلزم خلو الجملة عن العائد
ففيه انه يلزم في نعم رجلا زيد ايضا لعدم رجوع الضمير الى زيد فان قيل
ان اتحاد المفرد الغير المعين بالمبتدا في الخارج كاف في
الارتباط كما في ضمير الشان او يقال ان الجملة بتقدير المفرد كانه
قيل زيد رجل جيد على ان الخلو انما يلزم على القول الراجح بر الكلام
ما ذكره المصنف في ايضاح المفصل مع زيادة فظهر ان ما ظنه
بعض النحويين من ان اللام للجنس بكماله خطاء محض لكن الكلام
على الجنس من حيث هو ليكون اوقع اذا فما اخر التفصيل بعد الا
بهام وثم تفصل ابتداء ليكون اوقع لتشوق النفس الى معرفة
ما ابهم ويكرر رتبة ما لكونه مرتين والمقام يقتضي الاوقعية لان
المدح العام مما يستبعد وقوعه ومن هذا ظهر ان هذا غير مختص بالفاعل
المعرف باللام وهلم جرا اي اقبل جرا قوله مضمرا الاظهر الاغلب ونه
لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين البصريين لعدم التصرف في هذا
الباب ولان الضمير المفرد اشد ابهاما من غيره لكن الحاق تاء التانيث
ما هو من غيره للحوقه في بعض الحروف ايضا نحو لات وثمة وربة و

خطاء محض لانك لا القصد من قولك نعم الرجل زيد جنس الرجال لانه يثنى ويجمع وليطابق المخصوص وارادة الجنس

ان القول بالجنس اصح وارجح

ولعلّه فلذلك اطرد نعمت امراة ولم يطّرد نعم رجلين ونعم رجالاً
كذا في الرضي قوله منصوبة لا مجرورة بالاضافة والابن وتوهّم الاضافة
بناءً على اختصاص هذا الباب بخواص لم يوجد في غيره ولكونهما اسمين عند
الكوفيين قوله مفردة في الرضي ذهب الجزولي ومن تبعه الى لزوم افراد
تمييز هذا الضمير والظاهر انه وهم منهم بل يجب مطابقته لما قصد على اهل البيان
وقد صرح ابن يعيش وابن مالك بمطابقته لما قصد وهو الحق قوله نحو نعم رجلاً
نشر على ترتيب اللف ونشر متعلق بكل واحد من الامثلة قوله اوما
اما موصوفة بالجملة والمخصوص محذوف كما في نعمّا يعظكم به اي شيئاً
في بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا او غير موصوفة كما في نعمّا هي وقولهم
دققته دقاً نعمّا قوله بمعنى شيء فالمراد بالنكرة النكرة الصريحة كما هو المتبادر
قوله اي نعم شيئاً هي اي الصدقات اي ابداؤها اور وعليه ابن مالك ان
ما مساوية للمضمر في الابهام فلا يميّزه لان التمييز لبيان الجنس واجيب
بمنع المساوات لان المراد بها في نعمّا يعظكم كذا في التحفة وغيره لكن اكتفاءهم
في التفسير على مطلق الشيء يأبى عنه والاظهر ان التفسير مبهم من حيث الوجود
دال على وجود التمييز قوله ويكون الصلة لا فيه اشارة لتضعيفه لان
حذف الصلة بالجميع قليل وكذا يضعّف قلّة وقوع الذي مصرحاً به
فاعلاً لنعم وبئس قوله معرفة تامة يضعّفه عدم مجيء ما تامة بمعنى الشيء
في غير هذا الموضع بل بمعنى شيء نكرة اما موصوفة والنصّ يلزم في قوله تعالى نعمّا
يعظكم به حذف موصوف الجملة اي شيئاً يعظكم به او القول بكون الجملة

معرضة ...

معترضة لبيان استحقاق الشيء المدح قوله وبعدية [illegible] ليحصل التعين
بعد الابهام قوله لقيام لام التعريف العهد يعني انهم لما قصدوا المعهود
في الذهن كان كاسم الجنس الذي له شمول في المعنى وكما يصح ان يقوم اسم الجنس
مقام الضمير صح ان يقام الاسم باعتبار في الذهن مقام الضمير لانه مندرج
تحت ما يقدر من افراده في المعنى كذا في الايضاح واورد عليه الرضي انه لو
كان مقام الضمير اذا اقام مقامه راجعا الى المبتدأ لم يحتج الى التمييز
في نحو زيد نعم رجلا وكذا في نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير فيه اذا كان في نحو ذلك
ابوه قائم زيد وفيه نظر لانا لا نسلم الملازمة المذكورة فانه اذا اقام الضمير
مقامه كان راجعا الى مبهم مفسر بما بعده فلا بد من التمييز ثم بعد التمييز
يصير كاسم الجنس المعرف بلام العهد الذهني في الدلالة على فرد مبهم في
[illegible] فالرابط في نعم رجلا زيد كالرابط في الرجل زيد والعهد ما ذكرناه
سابقا من ان الرابط الاتحاد وقيل انه اذا كان زيد مبتدأ يبعد ان
يجعل اللام للعهد الذهني لانه عبارة عن زيد وكذا يكون الضمير في نعم رجلا
مبهما لتقدم المرجع رتبة والجواب ان لزوم تأخر المبتدأ غالبا دل
على انه ليس عبارة عنه ولا مرجع له لان خلاف الاصل لا يكون مطردا
او كثيرا جملتان والثانية مستانفة محذوف المبتدأ حذفا لازما
لشدة الاتصال المخصوص بالفاعل قوله اي مرفوعة لبيان [illegible] يعني يجوز ان يكون
من اضافة المصدر الى المفعول ومن اضافة الى الفاعل ويحتمل وليس هذا
من باب الالتباس بل من تعدد طرق افادة المعنى والمراد بمطابقته

الفاعل مطابقته فقط فيخرج اذا كان فاعله ضميراً اذ لا يتصور فيه مطابقة
الفاعل بدون مطابقة الفعل واما مطابقة التمييز للمخصوص فليس بشرط
لجواز افراده عند الجمع وبالعكس من تبعه قوله او مأولاً نحو نعم الاسد زيد اي خص
هذا التعميم بمطابقة الجنس اذ لم يوجد المطابقة فيه الا مأولاً وما تقولهم
في نحو بئس المرأة هند اي تذكيره بتأويل المرأة بالجنس فباطل والا لجاز قام
المرأة قوله حيث وقع المخصوص خص السؤال بعدم المطابقة في الافراد
مع عدم المطابقة في الجنس للظ لجواز ان يقع جعل بئس القوم نفس
الذين كذبوا مبالغة في اتصافهم به فيتحقق المطابقة في الجنس مأولاً
قوله وحذف المخصوص والقرينة تقدم ذكره في قوله تعالى مثل الذين
حملوا التورية قوله اي بئس مثل القوم [illegible] المكذبين مثلهم اشار
الى ان المكذبين ... الذين كذبوا الى ان الموصول في بئس للعهد لا
عبارة عن جنس المكذبين ليحصل الابهام في المثل وضمير مثلهم راجع الى
الذين حملوا التورية لان المقصود ذمهم فالمعنى بئس حال المكذبين حال
اليهود الذين جحدوا آيات نعت محمد صلى الله عليه وآله وسلم فلا يلزم
اتحاد الفاعل المخصوص لفظاً ومعنى على ما توهم قال وقد يحذف المخصوص
وضع الظاهر [illegible] موضع المضمر لدفع توهم رجوعه الى الفاعل القريب
والافادة عموم الحكم فان المراد من المضمر في قوله وشرط المخصوص
نعم وبئس واني ذكرها هنا مع ان المناسب ذكره بعد حبذا لكثرة حذف
المخصوص في نعم وبئس وعراقتهما في المدح والذم وما قيل ان الموفقة

اذا اعيدت موقعه كان النشد في عينين الاولى فانها هو اذا كانا ظاهرين

في التسهيل وقد يحذف ويخلفه اسما نحو نعم الصديق حليم كريم اي رجل

او فعلا [illegible] ذلك اذا كان الفاعل ما نحو بئس ما يمر كريم به اي ائكم و

يقل في غيره نحو نعم الصاحب تستعين به فيعينك اي صاحب قوله اي

يمكن بقرينة قوله تعالى والارض فرشنا ها [illegible] وساء مثل بئس اشار

بتشبيهه ببئس وعدم جمعه معه الي عدم مرافقته في الاستواء لا نشاد النظم

مثليهما والا فكان في التسهيل ويلحق بساء ببئس وذلك لشيوع استعماله

بمعنى الاخبار في القاموس ساء سوء افعل به ما يكره وساء سواء

كسحاب قبح ووزنها فعل كظرف قلبت الواو الفا قال ومنها حبذا

فصل عن نعم وبئس لاختصاصها باحكام ذكرناها ولعدم مرافقته في المدح

في شرح التسهيل وقيل ليست اي حبذا للمدح بل موضوعه [illegible]

للمبالغة في تمكن الحب قوله اي من افعال المدح والذم مع ان حبذا

بعد دخول لا لافيد الذم ايضا قوله حبب في حبذا اي حب في هذا

المركب في شرح التسهيل مقتضى كلام المصنف ان حبذا بمعنى نعم و

قد فرق بينهما بان حبذا تشعر مع دلالتها على المدح العام بان الممدوح

محبوب وقريب من النفس ولا حبذا بالعكس ولا تشعر بذلك نعم وبئس

قوله من حب الشيء بنصب الشيء على انه مفعوله او حب بفتح الحاء

وقوله اذ صار محبوبا متعلق به واعلم ان حبذا مركب اما من حب

المتعدي بقوله حببه بالكسر فهو محبوب ثم نقله الى فعل بالضم على

بالنون فمنه انه اذا جعل الفعل المتعدي من النعوت حول الى فعل كما
في علم ورحم اومنه حب اللازم بكسر العين او ضمت وليس المراد ان في حب
لغتين بفتح الحاء على ماهو القياس وضمها بنقل الضم الى الحاء ثم الادغام
اذ العبارة لا يساعده فانه صريح في انه مركب من احدهما ومن ذا
ولانه يلزم ان يكون ذكر الشيخ مستدركا اذ لا دخل له في التركيب
ولان المناسب للتنبيه المذكور الواو دون او قال فاعله ذا الخلاف نعم
وبئس فان فاعلهما ما تقدم وانما خص ذا لما في اسماء الاشارة
من الابهام المعتبر في هذا الباب واشار اليه بهذا الابهام الذي وان
كان وضع اسماء الاشارة للمشار اليه في الخارج قال ولا يتغير من هذا
زعم البعض انه بعد التركيب صار اسماً بمعنى حبيب جزء فاعل فمعنى
حبذا زيد محبوب زيد واختاره ابو علي وصاحب القاموس او مبتدأ
خبره ما بعده واليه ذهب المبرد قوله لجريها مجرى الامثال كما انهم عاملوه
معاملة جبر انهم انه لا يختلف باختلاف الاحوال المخصوص مثنى
ومجموعاً ومونثاً وشبهه بالمضمر في نعم رجلاً اقوى منه في نعم الرجل
زيد لزيادة ابهامه وعدم كونه اسماً ظاهراً قوله اي بعد حبذا لم يكتف
ههنا بالاغلب اذ المخصوص حبذا لم يستعمل مقدما قوله المخصوص خلافا
لابن كيسان فانه ذهب الى انه بدل من ذا وقيل عطف بياني
وانما قال بعد حبذا ولم يقل بعد فاعله كما في نعم وبئس اشارة الى انه
يرى ذا جزء من حبذا قوله يجوز ان يقع قبل المخصوص او بعده تمييز سوا التمييز في حبذا

والنوع ما عليه

والتزموا في نعم اذا كان الفاعل ضميرا ان الفاعل في كل فرد هنا بوجهين الاول ان فاعل حبذا ملفوظ بخلاف فاعل نعم فانه مستتر فجعل التمييز دليلا على وجوده والثاني لزوم الالتباس بين الفاعل والمخصوص عند عدم ذكر التمييز فيما اذا كان المخصوص معرفا باللام او مضافا اليه نحو نعم رجلا السلطان فانه لا يدري عند حذف رجلا ان السلطان فاعل والمخصوص محذوف او هو المخصوص وفاعله ضمير مبهم قوله تمييز او حال فان قصد تقييد المبالغة في مدح المخصوص بوصف كان المنصوب حالا نحو حبذا هند مواصلة اي في حال مواصلتها وان قصد بيان جنس المبالغ في مدحه كان تمييزا نحو حبذا زيد راكبا قوله وحبذا زيد رجلا ولا يلزم الفصل بالاجنبي لان المخصوص ليس باجنبي لاتحاده بالفاعل قوله من الفعل لم ينقل من الفعل ليشتمل مذهب من قال باسمية حبذا قوله وذو اللام هو الذي لا يتعرض لبيان التمييز لظهوره اذ لا ابهام في المخصوص

اي كلمة دلت ه اشار الى ان ما عبارة عن الكلمة

ليكون التعريف مشتملا على الجنس قوله وان قوله في غيره ظرف مستقر صفة لمعنى كما هو الظاهر السابق الى الفهم والضمير راجع الى ما وان جاز رجوعه الى المعنى كما في تعريف الاسم والفعل رعاية لمطابقة دليل الانحصار ويحتمل ان يكون ظرفا لغوا متعلقا بدل وفي بمعنى الباء وان يكون مستقرا حالا من معنى لكنه خلاف الظاهر اذ ليس المقص

بتقييد الدلالة تجاه كون المعنى في غيره بل الدلالة على معنى موصوف بالحصول
في الغير ثم الاطلاق قد يكون قرينة التقييد والتجريد على سواه فالمراد
الحرف ما دل على معنى في غيره فقط اي لا يكون دالا على معنى في نفسه اصلا
كما يدل عليه وجه الاختصار فخرج الفعل باعتبار المعنى المطابقي عن
تعريف الحرف لانه كما يدل على معنى في غيره باعتبار المطابقي يدل على
معنى في نفسه ايضا باعتبار المعنى التضمني اعني الحدث كما مر وكذا الاسماء
المتضمنة لمعنى الاستفهام والشرط ان قلنا بتضمنها وضعا لمعنى الاستفهام
والشرط الذي هو غير مستقل بالمفهومية وان قلنا ان تضمنها طارئ بعد
الوضع بسبب الاستعمال مع حرف الاستفهام والشرط او قلنا بتضمنها
بمعنى الاستفهام والشرط المستقل بالمفهومية فلا اشكال اصلا واما المشتقات
فمدلول الذات المبهمة التي تنسب اليها الحدث فيها معناها المطابقي
والتضمني كلاهما مستقل بالمفهومية وما قيل ان هذا التعريف بعد
التقييد انما يتم لو ثبت ان معاني الحروف كلها بسائط او مركبة
من اجزاء ليس شيء منها مستقلا بالمفهومية وكلاهما ممنوع فان اثبات
ان الابتداء المطلق المستقل بالمفهومية مثلا ليس جزءا من الابتداءات
الخاصة دونه خرط القتاد فممنوع فان معاني الحروف من حيث انها
مدلولاتها الات لملاحظة متعلقاتها وعرفت انها بهذه الجهة
فلا تكون مستقلة بالمفهومية سواء كانت مركبة او بسيطة وكون
معانيها المركبة في نفسها بحيث اذا فصلت ولوحظت قصدا

يكون مشتملا على اجزاء مستقلة بالمفهومية لا بغيرها قوله متعقل بالنسبة اليه
صفة كاشفة لما حصل في غيرها فان حصول المعنى في غير الكلمة يحتمل
ان يكون باعتبار اتصاف الغير به وان يكون باعتبار دلالته
عليه وان يكون تعقله بالنسبة اليه قوله اي لا يكون له تعقل بقوله
متعقل بالنسبة اي ليس المراد بكونه متعقلا بالنسبة الى الغير ان
تعقله يستلزم تعقل النسبة الى الغير ويقتضيه حتى يرد على منع التعريف
بالاسماء الموضوعة لمعان اضافية كالابتداء المطلق والابوة
والاخوة مثلا بل ان لا يكون ذلك مستقلا بالمفهومية ويكون
آلة لملاحظة ذلك الغير متعقلا بتبعيته لا قصدا او لا بالذات فلا يصح
ان يكون محكوما عليه وبه لان النفس مجبول بعدم الحكم على الشيء
او بشيء ما لم تلاحظه قصدا وبالذات قوله بل [illegible]
في كونه محكوما عليه او به من القيام امر آخر وهو ما يكون هذا المعنى
آلة لملاحظته فاذا ضم ذلك اليه صار المجموع معنى ملحوظا قصدا او بالذات
يمكن ان يحكم عليه وبه نحو زيد لا حجر وزيد في الدار قال في جزئية للكلام
بخلاف الفعل والاسم فانه لا يحتاج احدهما الى الآخر في الجزئية
بمعنى بل يتأتى الكلام ومن هذا ظهر وجه التخصيص بالكلام واندفع
ما قيل الاولى ان يقال في جزئية لا يتقار بشيء كلاما او غيره كما ناقصا
قوله او عمدة اي فضلة قوله الى اسم يتعقل معناه قيد الاسم والفعل
بهذا القيد بقرينة المقام لئلا يرد الموصولات فانها محتاجة في

بحذف معنى الا ان هنا واضافه فانها
متعقلة قصدا او بالذات لكنها
يستلزم تعقلها تعقل النسبة الى الغير
[illegible]
فافهم الفرق [illegible]

الجزئية الى اسم او فعل لكن ليس ذلك مما يتعقل معناها بالنسبة اليه
لكون معناها فيها مستقلة بالمفهومية **قوله** او فعل او لمنع الخلو قال
الرضي الحرف قد يحتاج الى المفرد كما ذكرنا وقد يحتاج الى الجملة كحروف
الاستفهام والنفي والشرط وقد يحذف المحتاج اليه في نعم ولا واو قد
وكان قوله ولما **قال** حروف الجر خص حروف الجر والتنوين من بين سائر
الحروف بالتعريف لان ما عداها ليس مفهوم مشترك بينها كحروف
المشبهة والعاطفة واما مفهومها هو المعنى اللغوي كحروف التحضيض والردع
اي نحو ذلك بخلاف حروف الجر فان لها في الاصطلاح معنى مشتركا وهو
الافضاء ولكل منها معنى خاص وبخلاف التنوين فانه نقل من معناه اللغوي
الى معنى آخر ومما ذكرنا ظهر ان اللام في قوله وما وضع للافضاء صلة الوضع
لا عوض ... **قوله** اي ايصاله في الرضي جرا دما ايصال الفعل الى الاسم
تعديته اليه حتى يكون المجرور مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل
فلهذا جاز العطف عليه بالنصب في قوله وارجلكم ولعله اراد ان هذا
اثر الايصال وعلامته والا فالايصال ان يتعلق معنى الفعل بما يليه
كتعلق المرور بزيد في مررت بزيد كما يشير اليه قول الشارح فيما بعد لانها
تجر معاني الافعال الى ما يليها ولا ينتقض التعريف ببعض حروف العطف
لانها موضوعة للتشريك لا للايصال وان لزمها الايصال في بعض
المواضع كما في العطف على معمول الفعل والحروف الزائدة مفيدة
للايصال ولا تفيد التأكيد فلا حاجة الى ان يقال انها في الاصل للايصال

الا انه قد يستعمل على خلاف الوضع واما الحروف المكفوفة بما كما قال الرضي
انها لا يقتضي ما يتعلق به لان الجار انما يكون لطلب ذلك ليكون المجرور
مفعولا فاذا لم تجر فلا مفعول هناك حتى يطلبه فهي مستعملة على خلاف
وضعها **قوله** وهو كل شيء لم يقل كل لفظ لئلا يتوهم اختصاصه بالمفرد
فلا يشتمل الجار والمجرور والجملة التي يستنبط منها معنى الفعل في الرضي
من امثلته تعدية الحروف لمعنى الفعل قولهم زين زنت مي لان
معنى اين انت بعدت واحتجب درين استنباط معنى الفعل منه
ان لا يكون موضوعا له فلا ترد على التعريف نفس الفعل **قوله** والظرف
اي الجار والمجرور نحو قولك زيد عندك او في الدار لاكرامك فاللام في
لاكرامك تعدي الظرف اي لاكرامك وهو في الحقيقة معدي الفعل
المقدر او شبهه لان التقدير استقر لكن لما [illegible] الظرف مقام الفعل
او شبهه جاز ان يقال ان الجار معدي للظرف وكذا في يا لزيد فان يا قام
مقام انادي كذا في الرضي **قوله** وغير ذلك نحو حرف النداء وهاء التنبيه
واسم الاشارة **قوله** اي في ما يليه الضمير المرفوع راجع الى ما الثانية و
البارز الى ما الاولى وهو الظاهر كما يشعر به قول الشريف الى ما يليها ويجوز العكس
بناء على ان حرف الجر انما اورد لاجل ما يليه فهو متاخر في الاعتبار
وان كان متقدما عليه في الذكر **قوله** وضاقت عليهم الارض بما رحبت كذا
في اكثر النسخ وهو سهو اذ نظم الاية وضاقت عليكم في موضع وحتى اذا
ضاقت عليهم في اخر **قوله** برحبها بضم الراء اي بسعتها وسميت هذه الحروف

فقال

عندك

بسعتها قوله

لا قدمها على بيان وجه تسميتها بحرف الجر وان كان النظر يقتضي تاخرها
لان العلم بالاسم اهم بالنسبة الى المتعلم من العلم بوجه التسمية قوله لانها
تجر اه فالجر مصدر بالمعنى اللغوي قوله او لان اثرها فالجر اسم للاعراب
المخصوص اصطلاحا كما في قولهم حروف النصب وحروف الجزم قوله
على سبيل الحكاية اي كما وقعت في التركيب قوله وفي غيرها الا اي على
مذهب الاخفش والكوفيين فهي بمعنى رب جارة بنفسها قوله تشابه
فانها لا تستلزمها تقدير حرف الجر مطردا او عدم ظهوره بعدها كانها
الجارة فالمراد من حرف الجر اعم من ان يكون جارة بنفسها او باستلزامها
اياها قوله فالعشرة الاول اه هذا ما قال المصنع ويتضمن هذا البيان
حسن الترتيب فان ما لا يكون الا حرفا احق بالتقديم في بحث الحرف
وما يكون حرفا واسما احق بالتقديم مما يكون حرفا وفعلا لان الاسم
اشرف من الفعل وان مجموع الحروف ثمانية عشر فيما وقع في بعض النسخ
وباوه بعد وتاؤه سهو من الناسخ وكيف وكون معنى الباء القسم لا يقتضي
كونها حرفا براسها قوله والثلثة البواقي اه قال المصنع ولم اعد على اسما
وفعلا وحرفا لاني اراعي في العد ان يكون بين الكلمتين المختلفتين
نوعا المتفقتين لفظا توافق وتناسب من حيث المعنى كتناسبهما على
الاسمية والحرفية بمعنى العلو فلذا لم اعدها فعلا ايضا مع انه امر من وان
يئي وكذا في مع كونه امر المؤنث منه وفي مع في وكلي امر منه وفي بلي وكذا
لم اعد الى اسما مع انه يجيء بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف المعنيين ورعاية

الف مع التشارك في المعنى التساوي في اصل اللفظ وعلى اذا كان فعلا
يكتب بالالف واصله الواو بخلاف ما اذا كان اسما وحرفا وكذا رمى وفي ولي
اصفاتها اصلها الياء والواو في وان فان الرضي وفيه نظر لان على الاسمية
يكتب بالالف واصلها الواو ثم اعترض المصنف على نفسه بان على وخلا
الحرفية لا اصل لالفاتها بخلاف فيما فعلية واجاب بانها لما تمكنت
معنى الاستثناء شابهت الحروف في عدم التصرف فصارت كانها
لا اصل لالفاتها قال الرضي وهذا عذر بارد اي لابتداء الغاية فاللام
للعهد او عوض المضاف اليه على اختلاف الرأيين قوله والمراد بالغاية
المسافة في الصراح غاية پايان هر چيز از زمان ومكان ومسافة
دوري وفي القاموس المسافة البعد فليس المسافة مختصة بالمكان
على ما وهم فاعترض بان تفسير الغاية بالمسافة توجب ان يكون
استعمالها في الزمان مجازا وهو خلاف ما صرح الشريف قوله اطلاق
اسم الجزء على الكل في الرضي لفظ الغاية يستعمل بمعنى [illegible]
النهاية وبمعنى المدى كما ان الامد والاجل ايضا يستعملان للمعنيين
الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما يستعملان في الزمان
فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة
انتهى ولما كان استعمالها في المعنيين يحتمل ان يكون بالاشتراك وان
يكون بالحقيقة والمجاز اختار الشريف الثاني لان تبادر معنى النهاية
وكون المجاز اولى من الاشتراك يرجحه قوله اذ لا معنى لابتداء النهاية

جزائه

١

والقول بانه يجوز ان يكون الاضافة لادنى ملابسة وفائدتها التنبيه على انه لا يستعمل في ابتداء الامور الابدية مردود لعدم جريانه في انتهاء الغاية وكذا القول بحذف المضاف اي لابتداء ذي الغاية لان المجاز اولى من الحذف قوله وقيل كثيرا ما يطلقون اي يستعملون الفقهاء لفظ الغاية الذي هو يطلق في اصطلاحهم للفائدة المترتبة على الشئ بمعنى الغرض وهو ما لاجله اقدام الفاعل على الفعل ويعني الفهم مطلقا فالمراد بالغاية الفعل لعلاقة انه قد يكون غرضا ومقصودا له كما اذا كان مختارا وليس المراد بالغاية ههنا الغرض ليلزم اختصاص من الابتدائية بالافعال الاختيارية ولا يصح على الغدر من اول النهار الى آخره على ما لا يخفى قوله وهذا الابتداء اما في المكان الخ حقيقة كان او شرعيا وفيه اشارة الى ان معنى قولهم الابتداء المسافة الابتداء الفعل عنها فلا بد ان يكون الفعل المتعدي من الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشي ويكون الشئ المجرور اشياء ابتداء منه ذلك الفعل نحو سرت من البصرة الى الكوفة او يكون اصلا للشئ الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان وخرجت من الدار قوله او في الزمان اختيار لمذهب الكوفيين من ان من الابتدائية يستعمل في الزمان على الحقيقة لان الظاهر الكثير الاستعمال عليها في الزمان حقيقة ... مالك هو الصحيح وقال البصريون انها للابتداء في غير الزمان سواء كان المجرور بها مكانا او غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو

اصلا للشئ الممتد

فيما يستعمل في الابتداء...

في اللباب من للابتداء الغائية في المكان فقط واستعمالها في غير المكان
زمان كان او غيره على سبيل الاستعارة **قوله** لان معنى اعوذ التجي اليه
في الصراح ... الالتجاء بفتحتين پناه گرفتن يقول لجأت والتجأت اليه
وعذت به لجأت اليه بمعنى فالباء ههنا بمعنى الى **قوله** بالجر عطف
على الابتداء اشار بذلك الى ان ما وقع في بعض النسخ والتبيين
باعادة اي اي غلط اذ لا معنى لاعادة الجار ههنا وترك في قوله والتبعيض
قوله اي يجئ من للتبيين ايضا لما كان دخول المعنيين تحت جار
واحد لكون الجمع منع من ازال ذلك الوهم بالتفسير المذكور وافاد
بلفظ يجئ اي انه يجئ للتبيين محقق سواء كان موضوعا له كما
هو مذهب الجمهور او راجعا الى معنى الابتداء كما ذهب اليه المحققون
قوله وعلامة صحة وضع ه اي علامة المنقطعة وزاما ...
فتعلم من قولهم لا نظنها المقصود من امر مبهم وهو ان يكون قبل من او
بعده مبهم يصلح ان يكون المجرور بها تفسيرا له ويوقع اسم المجرور عليه
وهي قدم من المبينة المذكور بعده عطف بيان للمبهم المقدم
لتحصيل البيان بعد الابهام فقولك يعجبني من زيد كرمه اي من
خصال زيد في تقدير يعجبني شيء من خصال زيد كرمه **قوله** صحة وضع
الموصول موضعه بدون تغيير كما في الآية او مع تغيير كما في قولهم
قد كان من مطر اذ كان من بيانية اي الشيء الذي هو المطر
اي هو قد يجئ لا ان ان مجيئه للتبعيض قليل بالنسبة الى المعنيين

مرهام
انه من مجيئه

السابقين والى انه يجوز ان يكون موضوعا له وان يكون راجعا الى الاشياء كما ذهب اليه المبرد وعبد القاهر واز مخشري لان الدراهم في قولك اخذت من الدراهم مبداء الاخذ قوله وزائدة لم يقل وللزيادة لانها يحتج للتاكيد لا للزيادة قوله فانه مرفوع لا باعتبار نيابته عن الجر الحروف قوله وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب حمل التقييد بقوله في غير الموجب على التخصيص بتقييد ويصح قوله خلافا للكوفيين لان خلافهم انما هو في الجزء السلبي المفهوم منه الا في الجزء الثبوتي المذكور صريحا وقد موصوف الموجب لان المشتق لا بد له من موصوف ولم يذكر موصوف الغير لانسياق الذهن اليه فالمعنى في كلام غير الكلام الموجب قوله نحو ما جاءني من احد والدليل على زيادتها دخولها على ما لا يوصل الفعل اليه بمعنى النفي على وارد مثال النفي لاصالته والنهي والاستفهام شبيه واورد مثال الاستفهام اشارة الى اختصاص الحكم بهل قوله كان بعض مطر او شي من مطر ونشر على ترتيب اللف واعترض الرضي على التقدير بان حذف الموصوف واقامة الجملة مقامه مشروط بما اذا كان بعضا مما ذكر قبله مجرورا بمن او بفي نحو قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم اي الا ملك وحذفه في عدا ذلك قليل خصوصا اذا كان المحذوف فاعلا كما في ما نحن فيه لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للمبنى للفاعل الا اذا كان الجار زائدا نحو كفى بالله قوله او هو وارد على سبيل الحكاية فالمراد بقوله لا يكون الا في

لا تكون

جواب التسمع الرضي فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه شائع ولم يكن ما بعضا مما ذكر قبله مجرورا بمن او في فان الله تعالى قال ومنهم دون ذلك وما منا الا له مقام معلوم الى قوله والجملة الا لكم مقام معلوم وان الله يستعمل الظرف مقام الاعلام الشعر قال ابن جبلة ... انتهى بانه اصح الكافية ... الله

غير الموجب ابتداء لما تقرر من ان الحكم يبقى على حاله **قوله** فاجاب اي المجيب
والظاهر فاجيب **قوله** سواء كان في وهذا التعميم مما لا خلاف فيه على ما في
الرضي فان قلت المتكلم ايضا امحي لطيب الظاهر المتكلم اليك وغائبة
التكلف ان يقرأ امحي طيب على صيغة اسم الفاعل وضمير اليه قائم مقام
ضمير الخطاب **قال** وحتى كذلك لان الفرق بين حتى والى انه حتى يلزم
تقديم ذي الاجزاء لفظا او تقديرا بخلاف الى وان الاظهر دخول
ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما ذكره الزمخشري وان كان جزءا لفظا وان الفعل
المتعدي بحتى يتوقع اجزاء المتجزي الذي قبل حتى شيئا فشيئا حتى ينتهي
الى ما بعد حتى من الاجزاء والملاقي ليس واما الى فان كان قبلها
ذو الاجزاء وبعدها الجزء والملاقي فحكمها الى كذلك والا فلا نحو
قلبي اليك ولا خلاف في وقوع الملاقي بعدها اي واما ما بعد حتى ففيه
الخلاف كذا في الرضي **قوله** اي حتى اي الجارة واما اذا كانت عاطفة
جاز على المضمر نحو جاء القوم حتى انت ورايت القوم حتى اياك
ومررت بالقوم حتى بك **قوله** لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب اي
خيف الالتباس [illegible] في المغني فان المنصوب يجب دخوله
فيما قبله لكونه بعد حتى العاطفة بخلاف المجرور وهذا الالتباس فيما
اذا تقدم ذو الاجزاء لفظا نحو فلا والله لا يبقى اناس فتى حتاك
يا ابن ابي زياد ورده صاحب المغني بانه يقع في العاطفة ايضا
بالفصل لان الضمير لا يتصل الا بعامله وفي الجارة [illegible] بالوصل كما في

فان قلت [illegible] الغيبة ان

بخلاف [illegible] الاظهر فيه الدخول الا مع القرينة كما [illegible] اخر تمام

قوله

ذكره

البيت فلا التباس والجواب ان التغير في الضماير باقامة بعضها مقام بعض وان كان خلاف الاصل مستعمل في كلامهم على ما صرح به الرضي في بحث مولاك فجوز قيام المنصوب المتصل مقام المنصوب المنفصل يوجب خوف الالتباس بالمرفوع مع انه يلزم الفساد على ذلك التقدير لان فيه ارتكاب مخالفة الاصل من وجهين اقامة المجرور مقام المرفوع المنفصل وما قيل انهم جوزوا الالتباس في مواضع واحالوا رفعه الى القراين فجوابه ان الاصل عدمه وعلل بعضهم عدم دخولها على الضمير بان مجرورها لا يكون الا بعضا لما قبلها او كبعض منه فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل ورد عليه صاحب المغني بانه قد يكون ضميرا حاضرا كما في البيت فلا يعود على ما تقدم وانه قد يكون ضميرا غائبا عائدا على ما تقدم غير الكل كقولك زيد ضربت القوم حتاه قوله على سبيل الندرة اي القلة فيه اشارة الى ضعف رسته لان ما قل القليل في حكم العدم فلا يقاس عليه قوله يحكمون بشذوذه اي بكونه على خلاف الاستعمال الفصيح للضرورة فهذا جواب عن ما يستفاد من قوله على سبيل الندرة قوله نحو النجاة في الصدق كان الصدق محيط بها من جميع الجوانب بحيث لا يخرج عنه شيء منها كالظرف مع المظروف قوله اي على جذوع النخل في الاصح الاولى انها بمعنى الظرفية لتمكن المصلوب في الجذوع تمكن المظروف في الظرف قوله اي للافادة لصوقه يعني ان الجار والمجرور ظرف مستقر

هو الظرف وان معنى كينونته للالصاق كينونته لافادته اياه وان الالصاق
معناه اللصوق فانه يجيء لازما ومتعديا على ما في تاج البيهقي وتم يحمل
اللام صلة للوضع لعدم الجزم بوضع الباء للمعنى في المذكورة ولذا
اختلف فيما سوى الالصاق انها معان اصلية للباء او منه فروع
الالصاق ثم اللصوق الذي مفاد الباء اعم من ان يكون بطريق
الحقيقة والاتصال كما في مررت بزيد وفي ابتدا او بسم الله الرحمن الرحيم
على وجه او بطريق التجوز كما في مرة وايهى الطلبة بحويه داء اي خامرة ولا يكون
باء الالصاق مع مجروره ظرفا مستقرا الا انه يكون خبرا لمبتدا كالمرور
بزيد قوله اي المجرور بالباء استعمل اللصوق باللام مع انه يستعمل بالباء
لئلا يلزم اخذ الالصاق في تفسيره لان الباء التي هي صلة اللصوق
باء الالصاق ووضع الظاهر اعني الباء موضع المضمر كيلا يحتاج
تفسيره الى ارتباطه بالمتن قوله هذه كما ترى في بعض النسخ بالواو
وفي بعضها بدونه وعلى التقديرين جملة مستانفة لبيان مغايرة
الالصاق للاتصال الذي هو معنى مشترك بين جميع حروف الجر يعني
افادة اللصوق المذكور مثل افادته في مررت بزيد فانه يفيد لصوق
المرور بزيد اي بمكان قريب منه فاعتبروا اللصوق حقيقة وارتكبوا
التجوز في الظرف حيث جعلوا اللصوق بمكان قريب منه لصوقا به
بخلاف الاتصال الذي هو معنى مشترك فان المراد به تعلق معنى الفعل
بمدخول حرف الجر اي تعلق كان من الابتداء والانتهاء والظرفية

والمعمول اذا كان ما صدقه كما في الفعل والاعراب انما اعراب الموصول ١٢

واللصوق بهو غير ذلك وبما ذكرنا ظهر لك ان ما قيل ينبغي ان يراد على تفسير
الالصاق حقيقة او مجازا ليشتمل اللصوق المجازي نحو مررت بزيد فان
اراد ان الالصاق فيه مستعمل في معنى المجازي فباطل وان اراد ان فيه
مجازا في النسبة فهو لا يقتضي التعميم قوله اي استعانة الفاعل في الانتاج
الاستعانة ياري كردن وخواستن وهذه الباء هي الداخلة على آلة الفعل
وهي معنى غير التسبيبية على ما في المغني فما قيل الاشمل ان يقال وللسببية ليس بشيء
قال والمصاحبة وهي التي تحسن في موضعها مع بمعنى عنها او منصوبها
الحال كقوله تعالى قد جاءكم الرسول بالحق اي مع الحق او محقا كذا في شرح
التسهيل ومن هذا تبين وجه عدم التعبير بقوله وبمعنى مع كما في ايضاح
لعدم لزوم اقامة مع مقامها واما ما قيل ان قوله بمعنى مع يفيد
بظاهره ان المصاحبة معنى حقيقي لكلمة مع واستعمالها فيه على سبيل
المصاحبة على سبيل المجاز وقوله والمصاحبة يفيد بظاهره ان المصاحبة
معنى حقيقي للباء وليس استعمالها فيه على سبيل المجاز فعلى تقدير تسليم
الافادتين المذكورتين انما يتم عند من يقول ان المصاحبة معنى حقيقي
له لا على مذهب سيبويه القائل بان ما عدا الالصاق معان مجازية لها
متفرعة منه والدائم يجعل الشارح اللام في قوله للالصاق صلة الوضع
قوله ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به اي
بالفرس وهذا الفرق ما وجدته في الكتب المشهورة في النحو وفيه ان الاتفاق
على ما ذكره لصوق المجرور بالباء وهو لا يقتضي ان يكون معمول الفعل

السببية

ملحق ۱۹۲/۵

ملصق بمجروره ولا شك ان الاشتراء ملصق بالسرج وان لم يكن السرج ملصقا
بالفرس والظاهر ان الفرق بينهما بالعموم والخصوص فان الالصاق
مجرد لصوق معنى الفعل بمجروره والمصاحبة ان يكون بمجروره شريك
في ذلك المعنى الملصق كما يقتضيه المفاعلة فيعتبر المصاحبة الالصاق
مع خصوصية زائدة عليه وهو كونه بطريق الشركة كما ان الاستعانة
الصاق مع خصوصية ان المجرور الملصق به آلة ففي قولنا اشتريت
الفرس بسرجه الصاق مع المصاحبة وبه ظهر عدم صحة قوله فالالصاق
يستلزم المصاحبة منه بل عكس هذا والقول بان الضمير راجع الى
السرج والجار والمجرور مفعول مالم يسم فاعله والضمير المستتر راجع الى
الاشتراء فيصير المعنى للالزام ان يكون السرج حال اشتراء الفرس كيف
يصح قوله معناه مصاحبة السرج واشتراك الفرس معه في الاشتراء
به السرج وهل هذا الا تهافت قوله اي للافادة وقوع في خصوص هذا
المعنى تبذكير ما سبق بكونه وسط المعاني المذكورة في التاج المقابلة
برابر شدن و برابر كردن وكلا المعنيين صحيح هنا قوله اي جعل
الفعل اللازم له اي جعل المتكلم الفعل اللازم متعديا في تعديته
المعنى هي بلوك الباء متعلق بالتضمين والمراد بالتضمين المعنى اللغوي
اي اعتبار شيء في ضمن آخر لا التضمين المصطلح وخص الفعل
اللازم بالذكر لكثرة تعديته فالمعنى الباء يكون للافادة جعل
المتكلم الفعل اللازم متعديا بسبب اعتبار معنى التصيير في ضمنه

صيغة

به داو الصاق والمصاحبة
وفي قولنا

ملصقا به الشراء فصرح الطلد
لانه اذا لم يلصق الاشتراء
بالسرج حال اشتراء الفرس

صفة المتكلم والباء في قوله
بتضمينه متعلق بالجعل بيان
لكيفيته وفي قوله اذ حال

بادخال الباء على فاعل الفعل اللازم وما قيل ان التعدية غرض من
وضع الباء وليست هو لولاه فقد سدا ذ لو لم يكن هو لولاه لزم ان لا
يكون للباء في ذهبت بزيد معنى **قوله** بادخال الباء الا بمعروف حذف
الباء للفعل الا في قوم تعوا ايتوني زبر الحديد اي بزبر على قراءة ايتوني
بهمزة الوصل **قوله** صورته ذاهبا سواء ذهبت معه او لا فمعنى ذهبت بزيد
واذهبته واحد كذا قال سيبويه وعند المبرد يجب فيه مصاحبة الفاعل
للمفعول به لان الباء المتعدية عنده بمعنى مع فقوله تعالى لذهب بسمعهم
الباء فيه للتاكيد عند المبرد كانه سبحانه ذهب معه كذا في الرضي
قوله بهذا المعنى اي بمعنى تغير الفعل **قوله** مختصة بالباء اي من
بين حروف الجر فلا يرد الهمزة والتضعيف **قوله** بمعنى الصاق من
غير تغير معنى الفعل **قال** وزائدة عطف على مجموع الجار والمجرور
والمراد بالخبر خبر المبتدا في الحال او في الاصل وفي الاستفهام
معناه في وقت الاستفهام او في الجملة الاستفهامية ظرف
لزائدة بعد تعلق في الخبر ويجوز ان يكون حالا من الخبر **قوله** لا مطلقا
تعريض للمصنف بانه كان له ان لا يطلق الاستفهام والنفي
قوله وبا خص النفي بليس وما لان زيادتها لم يثبت في ان الا في
واختلف في لا التبرية نحو لا خير بخير بعده النار فقيل الباء زائدة
وقيل انها بمعنى في والظاهر من كلامه انه لا فرق بين ما الحجازية
وهو المتفق عليه وما التميمية وهو مختلف فيه فذهب الفارسي

والزمخشري اي انه لا تزاد في جزءها وجوزه غيرهما قال قياسا
اي زيادة قياسية او زيادة قياس وكذا قوله سماعي في الرضي
وتزاد قياسا في مفعول علمت وعرفت وجهلت وتيقنت و
وحسبت قال نحو بحسبك حمل الرضي زيادة الباء في بحسبك في فاعل
كفى ومتصرفاته وفي فاعل افعل التعجب على مذهب سيبويه قياسا
ولا منافاة لان زيادته من حيث النظر الى خصوصية لفظ
حسبك في فاعل كفى سماعي ومن حيث النظر الى عموم مواقع
حسبك في فاعل كفى قياسي وكذا يقال في افعال القلوب التي مرت
قوله وكفى بالله شهيدا او قال الزجاج دخلت الباء في فاعل كفى
لتضمن كفى معنى اكتف وقيل فاعل كفى مقدر والتقدير كفى بالله
بحذف المصدر ويبقى معموله دالا عليه وعلى هذا لا يكون الباء زائدة
قوله والقى بيده اي نفسه ولو كان المراد القى نفسه بسبب يده
لم يكن الباء زائدة قال واللام هذه اللام مكسورة مع كل ظاهر الا مع
المستغاث المباشر ليا ومفتوحة مع كل مضمر الا مع ياء المتكلم
قال للاختصاص اي الحصر كما ذهب اليه البعض او للارتباط والمناسبة
كما هو التحقيق ويؤيده عدم عدهم اللام من طرق الحصر وكثرة
استعماله في مواقع لا حصر فيها واليه يشير تعميم الشارح قوله بالملكية اشارة
الى ان ما ذكره من معاني اللام من الملك والتمليك والاستحقاق
كلها داخلة في الاستحقاق قوله لبيان علية شيء في اثناء التعليل

بجرّه او علة بها دون ليشير الى ان التعليل بها فى انتاج جرّه لعلّة بها دون
هو فعل المتكلم وثبوته اللام له باعتبار بيانه ودلالته على كون المجرور علة
والمراد من العلة ما لاجله الشئ او قوته ذهنا او خارجا غير فى العلة
قوله نحو ضربت للتاديب فان التاديب علة غائية للضرب متقدم
عليه فى الذهن متاخر فى الخارج مترتبة عليه والفرق بين الضرب
والتاديب بالاعتبار فانه من حيث انه فعل يولم ضرب ومن
حيث انه يترتب عليه الاثر خارجا عن الاشتغال تاديب فهو كقولهم
لم زيادة فقتله قوله نحو خرجت لمجى فتنك فان المجى فيه متقدم
فى الوجود على الخروج فاخذته علته قال وبمعنى عن وهو اللام الداخل
على اسم من غائب حقيقة او حكما عن قائل قول يتعلق به وجعله
شارح التسهيل بمعنى من اجل والرضى حكى جواز اعتبار اللفظ
واعتبار المعنى فى الحكى بالقول فلك ان تقول قال زيد انا قائم
رعاية للفظ الحكى وان تقول قال زيد هو قائم اعتبارا لحال الحكاية
فان زيدا فى حال الحكاية غائب ومنه قوله تعالى قال الذين كفروا
للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه والاول اكثر استعمالا
فاذن لا يتعين ما قاله ابن الحاجب قوله اى قلت عنه ولو كان
اللام بمعناها كان زيد مخاطب القول فوجب ان يقال انت لم تفعل
الشر قال وزائدة وهو فيما اذا دخل على مجرور يصل اليه معنى الفعل
بدون اللام كما فى ردف لكم فانه متعد بنفسه قال وبمعنى الواو فى القسم

قوله بمعنى الواو

قوله في القسم المراد به المقسم به ظرف مستقر وقع حالاً من ضمير قوله بمعنى الواو وقوله للتعجب ظرف لغو للقسم اي اريد به الامور العظام التي من شانها ان يتعجب منها على ما في الرضي والمعنى ان اللام يكون بمعنى الواو حال كونه في القسم الذي جوابه تلك الامور وظرف مستقر من ضمير في القسم الراجع الى اللام ان اريد به معناه الاصلي على ما في اللباب والمعنى منه ان اللام للقسم والتعجب وعلى التقديرين هذه العبارة على طبق العبارة السابقة اعني قوله وبمعنى عن مع القول وما قيل منه ان قوله في القسم متعلق بالواو او بمعنى واللام في قوله للتعجب للوقت والمعنى وبمعنى الواو التي في القسم وقت التعجب فلا يخفى ركاكته وانما لم يقل بمعنى الباء لان الواو اصل في القسم وان كان الباء اصلاً للواو ولاشتراك اللام مع الواو في دخولهما حرف العطف نحو فوالله وفلله ولم يقل وبمعنى التاء مع اشتراكهما في الاختصاص بلفظ الله قوله وانما يستعمل اه اشارة الى ان المراد بالتعجب من شانه ان يتعجب منه على ما في الرضي او الى فائدة زائدة لابد منها اعتبارها ان اريد به المعنى الظاهر قال ورب فيه ستة عشر لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد والتخفيف والاوجه الاربعة مع تاء التانيث ساكنة او متحركة ومع التجرد منها فهذه اثنى عشر والضم والفتح مع اسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف كذا في المغني قوله اي للانشاء التقليل في انتاج التقليل

بانه یکاد یعودون فالمعنی لا حاجة ان المتکلم یستقل مدخولها والکلام کثیر فی المواقع تقول فی جواب من قال مالقیت رجلا کریما رب رجل لقیته ای لا انکر لقائی لا حاجة بالمرة فانی لقیت منهم شیئا والکلام قلیلا

قوله وهذا وجبه فان معنی الجملة یجب بالکلیة ان یتقدمها کالامر نحو غیره وقیل لان القلة فی معنی النفی قوله کی ان کم الفاح الحکم رب یحکم مقابلها فان الاشیاء تتبین باضدادها قال مخصصة بنکرة موصوفة اذا کان مجرورها ظاهرا علی ما فی المغنی والعربیة علیه قوله وقد تدخل او بنکرة ظاهرة او مضمرة نحو ربه رجلا فان هذا الضمیر نکرة عند الاکثرین علی ما فی اللباب والمراد بالموصوفة اعم من ان یکون حقیقة او حکما فان التمییز للضمیر المبهم کالوصف له والوصف اعم من ان یکون بمفرد او بجملة اسمیة نحو رب رجل ابوه منطلق او بفعلیة نحو رب رجل لقیته واجاز بعض النحویین ان یجر الحرف وان اشتد رجا ایها المولی جسیم بجر ایل وصفة فان صحت الروایة حمل علی زیادة ان او علی الاضطرار رب ابیه ورب اخیه علی الانفصال قوله لعدم احتیاجها تعنی لدلول رب لما کان تقلیل نوع مبهم من الجنس لم تکن محتاجة فی دلالتها علیه الی المعرفة فتختص بالنکرة اذ لو دخلت علی المعرفة لزم احتیاجها الیها فی الدلالة لما ان الحروف محتاجة فی دلالتها علی معانیها الی ذکر متعلق بها لکون معانیها غیر مستقلة بالمفهومیة وحاصله ان مدلولها لیس تقلیلا

مستقلة

مستقلة با لمعنی

بأن معنى فيمتنع دخولها على المعرفة بخلاف سائر الحروف
فان معانيها جزئية متعلقة بمدلول المعرفة والنكرة فتدخل
المقبيلتين وبما حررنا لك اندفع ما قيل من ان عدم الاحتياج مشترك
بين رب وسائر الحروف الجارة مع عدم اختصاصها بها وايضا عدم
احتياجها انما يقتضي عدم اختصاصها بالمعرفة لا اختصاصها بالنكرة
وظهر ان فساد ما قيل ان وضع رب لما كان لتقليل نوع من جنس
وجب وقوع النكرة دون المعرفة لحصول معنى الجنس بها بدون
التعريف فلو عرف بوقوع التعريف ضائعا لان عدم احتياجها الى
المعرفة لا يقتضي ضياع التعريف لجواز ان يكون مقتضى التعريف
شيئا آخر سوى رب قوله ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب
وهو تقليل نوع من جنس فان النكرة تدل على الجنس والوصف
يخصصه فيصير نوعا ورب يفيد تقليله وما قيل ان ذلك انما
يقتضي تقييد النكرة مطلقا لا تقييدها بالوصف فمندفع من انها
نكتة بعد الوقوع قوله صار اخص واقل لا لان الاصل في التقييد
ان تكون مقيدة قوله واشتراطها اشارة الى ان قوله على الاصح
قيد لقوله موصوفة لا للنكرة ايضا لان اختصاصها بالنكرة متفق
عليه قوله ومن وافقه اي المبرد وابن السراج على ما في الرضي قوله وقيل
لا قائله الاخفش والفراء ومن وافقهما قوله اصلها اي معناها الموضوع
له قوله كالحقيقة لا فان المجاز المشهور ملحق بالحقيقة والحقيقة المتروكة

بالمجاز قوله يعني الفعل الذي تعلق به رب يعني انها حرف جر فلا بد لها
من فعل توصل معناه الى مجرورها وهو مذهب البصريين والدليل
على ذلك سماعا وانها كسائر الحروف في الدلالة على معنى في غيرها مفهوم
بلفظها بخلاف اسماء الاستفهام والشرط فانها تدل على معنى في
نفسها مفهوم بلفظها وانهم لم يردوها الا بحرف جر ولا اضافة فلا
يقال بترب رجل ولا غلام رب رجل لكن تشكل حرفيتها بنحو رب رجل
اكرمت فان الفعل المتعدي لا يوصل بحرف الجر وبنحو رب رجل
اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى المفعول بحرف الجر والى ضميره معا
وبنحو رب رجل كريم جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل فانه
يكون كقولك بزيد مررت والضمير في مررت لزيد وهو ممتنع واعتذر عن الاول
بان ذلك لتقوية العمل فان الفعل المتأخر يضعف عمله في ال
المفعول المتقدم نحو لزيد ضربت وفيه ان التقوية مختصة باللام
وعن الثاني والثالث بان جاءني واكرمته صفة رجل والعامل
محذوف اي ثبت وفيه ان المعنى تام بدون التقدير كما في رب
رجل كريم اكرمت وان الاشكال بعد التقدير باق بحاله لان الفعل
لا يوصل الى فاعله بحرف الجر فالارضى والاقوى عندي مذهب الكوفيين
اعني كونها اسما وهي مضاف الى النكرة بمعنى قليل رب رجل قليل
من هذا الجنس واعرابه رفع ابدا على انه مبتدأ لا خبر له ولتضمنه
النفي الذي له صدر الكلام كان لها صدر الكلام ولذا لم يدخل عليها

العوامل

العوامل قال ماض مذهب اكثر النحويين منهم المبرد والفارسي ان
ما يتعلق به رب يجب ان يكون ماضيا وذهب ابن السراج الى انه
يجوز ان يكون ماضيا او حالا ومنع ان يكون مستقبلا وذهب
بعض النحويين الى انه يجوز ان يكون ماضيا وحالا ومستقبلا
والماضي اكثر وهو اختيار ابن مالك وهو الصحيح كذا في شرح التسهيل
قوله لانها للتقليل اي لانشاء التقليل نوع من جنس محقق
عند المتكلم باعتبار تعلق الفعل به فانك اذا قلت رب رجل لقيت
كنت مخبرا بان الذي لقيته قليل ولا تعلم ان الذي تلقاه فيما بعد
قليل وانما يعلم الله معنى ربما يود الذين كفروا متاول بتنزيله منزلة
المحقق لصدق الوعد او بتقدير كان او الحكم مخصوص بما اذا لم يكن
مكفوفة قال محذوف غالبا اي اذا كان الكلام الذي رب جواب لكلام
مصرحا به نحو ما لقيت رجلا فالاغلب حذف الفعل لدلالة القرينة
عليه وان لم يكن مصرحا به ولم يكن هناك قرينة اخرى فالواجب
المجيء به كذا في الرضي وقال المصنف انه قد يظهر نحو رب رجل كريم حصل وقال
ابن يعيش لا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى قال
بعضهم لا يجوز اظهاره الا في ضرورة الشعر قوله لوجود القرائن المقالية
او الحالية قوله نحو رب رجل كريم لقيته لا يخفى ان الفعل المذكور لكونه
متعديا بالضمير لا يمكن تسليطه عليه وكذا مفسره لانه متعد بنفسه لا
يحتاج الى حرف الجر وثم يثبت تقدير الناصب للفعل آخر متعد

بحرف الجر في كلامهم نحو بزيد جاوزته اي مررت بزيد جاوزته ولا مرجع
عند البصريين اذ لو كان له مرجع لما احتاج الى التمييز خلافا للكوفيين
فانهم قالوا انه معين راجع الى مذكور كان قائلا قال بك سنه رجل فقيل له
ربه رجلا وانما احتاج الى التمييز لعدم كون المرجع مذكورا في هذا الكلام
قوله مفرد مذكر لانه اشتد ابهامه فان غيره والقصد بهذا الى التمييز الابهام
فما كان ادخل فيه كان اولى مع الامن من اللبس بالتمييز قال في مطابقة
التمييز اي يجوزون مطابقته [illegible] في شرح التسهيل قال ابن عصفور
اجاز اهل الكوفة تثنيته [illegible] وجمعه وما قيل ان الخلاف في الشيء
معناه اختيار نقيضه فخلاف الكوفيين انما هو في عدم المطابقة لا في
المطابقة فلا بد من تكلف حمل في على التعليل مع حذف مضاف
اي بسبب اعتبار مطابقته التمييز ففيه بحث لانه وقع في المغني رب
حرف خلافا للكوفيين في دعوى اسميته والمعنى ان خلافهم متحقق
في هذه الصورة قوله مالكافة فخص ما بالكافة بقرينة قوله فتدخل
على الجمل قوله فتدخل على الجمل اي يصح دخولها على الجمل ومعناها تقليل
النسبة التي هي مدلول الجملة والظاهر منه انه تدخل الجمل مطلقا فعلية
ماضوية او استقبالية او اسمية وقيل باختصاصها بالماضوية
والاستقبالية ماولة بالماضوية التنزيلية وفي الاسمية ليست ما
كافة بل نكرة موصوفة قوله وقد تكون لبيان لفائدة زائدة
مع الاشارة بقدانه للتقليل الى وجه ترك التصريح بها قوله بجوزي ما حرثه

بهذا

قياسا وهو عندنا ... بتثنية التمييز وجمعه

بسو

بسيف صيقل آخره يمن بكرى وطعنة نجلاء الصيقل فيعل بمعنى مفعول
من صقله جلاه ويمن بكري اي المكنة بكري بالضم والسكون قرية
بالشام واني قدر المضاف لان يمن لا يضاف الا الى المتعدد و
الطعن الضرب بالسنان ونجلاء بالنون والجيم كحمراء مؤنث الانجل
الواسع الجرح والتقدير ربما طعنة نجلاء في يمن بكري فان الموصوفين
ينبغي ان كان في القيد والمعنى التلبيت لارباب كثيرة على بالسيف المجلو
والرمح في بكري بشام قوله اي وارد في حكمها قدر الجزء وجعل
الجملة التي وقعت خبرا في المتن مفسرة للحكم على طريقة قوله تعو
هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم ان تؤمنوا الى آخر الآية حيث
ذكر في المغني ان تؤمنوا الجملة مفسرة لتجارة للاشارة الى علته
الحكم المذكور في المتن مع الاختصار ومن لم يفهم وقع في خبط ونقض
وتخصيص هذا الحكم من بين الاحكام المذكورة اشارة الى انها لا
تشارك رب فيما عداه سوى الاحتياج الى المتعلق لانه لازم
لحرف الجر مطلقا وعدم التعرض لبيان حال متعلقها تنبيه على ان
متعلقها كمتعلق رب في كونه فعلا ماضيا محذوفا غالبا قوله
مثل وبلدة ليس بها انيس اراد بالبلدة المفازة والانيس ما يؤانس
به اليعافير واحدها اليعفور قال الجوهري اليعفور الخشف و
ولد البقرة الوحشية ايضا وقال بعضهم اليعافير تيوس الظباء
والعيس بالكسر الابل ذات يعلوها بياض وواحدها اعيس وعيساء يقول

الخشف آهو بره

رب مفازة لا يسكنها الا الوحوش قطعتها وسرت منها كذا في شرح ابيات الايضاح قوله وليست بجارة بل الجارة رب المقدرة ويحذف حرف الجر قياسا اذا كان رب بشرطين احدهما ان يكون في الشعر خاصة والثاني ان يكون بعد الواو والفاء او بل واما حذفها بدون هذه الاحرف فشاذ في الشعر ايضا كذا في الرضي قوله فان لم يكن في اول الكلام بانها كان قبلها ما يصلح للعطف عليه قوله وان كانت في اوله بان لم يكن بما قبلها ما يصلح للعطف عليه سواء كان قبلها كلام او لا قوله انها حرف عطف اي في الاصل قوله قائمة مقام رب جارة بنفسها لجرورها بمعنى رب بدليل انه لا يجوز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام اعتبارا لاصلها بخلاف واو القسم فانها لم يكن في الاصل واو العطف فلذلك جاز دخول حرف العطف عليها نحو فوالله ووالله وثم والله كذا في الرضي قوله فلا يقدرون اي لا يعتبرون ليشتمل ما اذا كان قبلها ما يصلح للعطف عليه النحوي قوله لان ذلك اي تقدير المعطوف عليه في الواو تعسف بخلاف تقديره في الفاء وبل لان اظهار رب بعدهما دل على كونهما على اصلهما فلا يكون التقدير فيهما تعسفا قال انما تكون عند حذف الفعل فانها تمتنع لا تكون مستعملة الا عند حذف الفعل ولا تكون مستعملة الا في غير السؤال قوله عند حذف الفعل حتى يكون

قوله في غير السوال

وقوله لغير السوال خبريان او خبر لواو القسم ولا يجوز ان يكون احدهما
متعلقا بيكون والآخر خبره او كلاهما متعلقا به على انها تامة و
الدلالة ان الجزء الاخير من الكلام مقصود عليه كما تقرر في انما فيكون
المعنى انها يكون عند حذف الفعل الا لغير السوال وذلك غير مقصود
مع انه يوهم انها عند عدم حذف الفعل يكون للسوال قوله
فعل القسم اي مدلول القسم او مشتق من القسم قوله وذلك لكثرة
استعمالها في القسم فانها لكثرة الاستعمال يدل على الفعل المحذوف
ويقتضي التخفيف لطول الكلام بفعل القسم به والمقسم عليه قوله فهي
اكثر استعمالا اي اذا لم يجز ذكر الفعل معها لكثرة الاستعمال علم انها
اكثر استعمالا من الباء حيث يجوز ذكر الفعل معها وانما حكم بالاصالة
الباء لان اصلها الالصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به
والدلالة الواو منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفويتين و
معنويا لان الواو من معنى الجمعية القريبة من معنى الالصاق كذا قيل
الرضي وفيه ان هذا يشعر بان واو القسم في الاصل واو العطف
وقد صرح بانها لم يكن في الاصل واو العطف كما مر قوله يعني لا يستعمل
الواو الا اشارة بهذا التقدير الى انه حكم مستقل كما عرفت سابقا
معنى لا يكون جوابه ما يدل على الطلب كالامر والنهي والاستفهام قوله
حظ للواو لا يختص باحد القسمين وخص بغير السوال لكثرته و
كثرة استعماله في القسم ولكونه ملوما كما سبق ثم تعرض له بخلاف الاختصاص

بالظ و باسم الله قوله يعني ان الواو مختصة به اشارة الى ان قوله مختصة
خبر لقوله واو القسم ولا يجوز ان يكون حالاً لان ضمير يكون كما وهم لامتناع
لزوم كونه محط الحصر قوله للاصالة فان المضمر فرع الظاهر عبر عنه به
للاختصار والاصل اولى بالاستعمال قوله في اشتراطها اه لم يقل وفي
اختصاصها بالظاهر وان كان مثليه شاملا له ايضا لان لا يقتضي من
قوله مختصة باسم الله حتى ادخاله في مثليها تكرار قال باسم الله اي باسم هو
لفظ الله قوله فالمراد به يعني ان المذكور سابقا اربعة احكام الاختصاص
بالحذف والاختصاص بغير السؤال والاختصاص بالظاهر والاختصاص
باسم الله وليس المراد بالجميع جميع تلك الاحكام حتى يرد ان الباء
اعم منها في الاختصاص فيفيد انها توجد مع الاختصاص وبدونه
بل المراد جميع الامور المحكوم باختصاصها ومعنى اعميتها في الامور المذكورة
انها لا تختص بوجودها ولا بعدمها بخلاف الواو والتاء فانهما مختصان
بوجودها فلا يرد ان الاعمية في الحذف مثلا يقتضي كون الحذف في
الباء اكثر من حذفه فيهما وهو فاسد قال وتلقى القسم اه في الصحاح
تلقاه استقبله ومنه قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات اي استقبلها
وفي الحديث نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تلقي الجلب اي
استقبال ما يجلب الى البلد فالمعنى يستقبل القسم بكذا اي يؤتى
في جوابه اللام ونحوه قوله الذي لغير السؤال اشارة الى ان اللام
في قوله القسم للعهد اي القسم المذكور سابقا بقوله لغير السؤال فان

الاعمية

المعهود

المعهود كما يكون باللفظ يكون بغير اللفظ في قيل انه اشارة الى ان
اطلاق المصارع للقسم تقصير منه تقصر عنه فهم المراد قوله ما والا
خصهما بالذكر مع انه يجاب بان النافية ايضا نحو والله ان زيد قائم
لكونه قليلا والمصنف في صدد بيان القواعد الكثيرة الاستعمال وما يغني
الجواب بش وهم فشادر لايق من يحلمه قوله فاللام في الموجبة
هذه اللام لام الابتداء المفيدة للتاكيد للفرق بينها وبين ان
الا من حيث العمل وتفصيل الكلام في هذا المقام ان القسم الذي
يعوز السؤال جوابه اما جملة اسمية مثبتة فيلزمها ان او اللام وقد
يجمع بينهما فيه يدخل اللام على الخبر فلا يستغنى الاسمية عنهما من دون
استطالة الا نادرا واما جملة اسمية منفية فيلزمها ما او لا او ان
النافية واما جملة فعلية فان كان فعلها ماضيا غير متصرف او متصرفا
في معنى التعجب او المدح يلزمها اللام وان كان ماضيا لا في معنى
التعجب والمدح يلزمها مع اللام قد او ما في معناه مثل ربما وقد
يقدر قد ويكتفى باللام باللفظ ولا يكتفي بقد الا اذا طال القسم
او كان في ضرورة الشعر نحو قوله شعر قد افلح من زكيها وان كان
مضارعا مستقبليا يلزمها اللام مع نون التاكيد ان دخلت
اللام على نفس المضارع الا نادرا ولا يكتفى عن اللام على نفس
المضارع بالنون الا في ضرورة الشعر واذا لم يدخل اللام على نفس
المضارع يكتفى باللام نحو ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون و

بيان

متصرفا

وانك ان مضارعاً حالياً يكون باللام من غير النون واما جملة منفية فعلية
فيلزم في الماضي ما او لا ولا يلزم تكرار لا ههنا لان لا ينقلب
في الجواب مع لا مستقبلا وفي المضارع استقباليا كان او حاليا او لا
مع النون او بدونها وهذا كله اذا لم يكن الجواب شرطية امتناعية فانه
لا يصدر بالا بل لو وقد يحذف حرف النفي مع المضارع والماضي
والجملة الاسمية كذا في التسهيل واكثر ما يحذف الحرف مع الماضي
والجملة هذا الحذف مع المضارع المجرد عن التاكيد مع ثبوت
القسم كما في المثال المذكور في الشرح ومع الماضي عند تقدم النفي
على القسم نحو لا والله ضربتني اي لا ضربتني وقل مع حذف القسم و
عدم تقدم النفي عليه قوله اي لا تفتؤ قدر لا لانه اكثر استعمالا في نفي
المضارع والقرينة عدم صحة المعنى بدون لا قوله اي جواب القسم
اي الجملة التي تورد لاجلها القسم كان القسم يطلبها كالسؤال
للجواب قوله اذا اعترض اي القسم يقال اعترض الشيء اي صار
كالخشبة المعترضة في النهر كذا في الصحاح والقاموس فالمعنى
اذا صار القسم كالخشبة المعترضة في النهر اي متوسطا بين اجزاء
الجملة فقوله اي توسط بيان لحاصل المعنى وليس هذا من باب
التنازع كما وهم اعترض للامر قوله لا يسمى الا الدال على الجواب
لافتقاد القسم الصدارة لكونه انشاء قوله لا الجواب مجامعته
لا مع المنفي والاستغناء قد يقع في تراكيب المصنفين للتنقيص
المصنفين.

على المقصود

وان لم يقع في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم نص عليه في
المطول وهذا الدليل فيه ايضا علامة جواب القسم من الامور المذكورة
فلا يرد نقضا على ما ذكر لانه ليس جواب القسم قوله اي المرمي وهو
شيء سواء كان مرميا وهو شيء عنه مجرورا كما في رميت السهم
عن القوس او مرميا به مجرورا عن شيء نحو اطعمه عن الجوع فيدخل
تارة على المرمي وهو عنه وتارة على المرمي به لكن ذكر في الرضي فهو
ان يكون المرمي به لسبب احداث المصدر المتعدي بها فان
بعد السهم عن القوس بسبب الرمي وعطف التعدية للاشارة الى
ان صيغة المفاعلة في اصل الفعل اي استعلاء شيء على شيء اما حقيقة
كما في المثال الاول او حكما كما في الثاني فان تحمل ثقل الدين على عنقه
او ظهره قال اسمين بمعنى جانب وفوق فبينان رح لكونهما على لفظ
الحرفين ومناسبين لهما معنى فيلزم من الاضافة بخلاف على قال
بدخول من عليهما حال من ضمير يكونان اي يكونان اسمين حال كونهما
متلبسين بدخول من ولا استعمالان بدونها كان ذلك علامة
يعلم به اسميتهما فلذلك قال الشارح يعلم ذلك وليس مراده ان
الظرف متعلق بيعلم كما يوهم ظاهر اللفظ اذ لا قرينة على الامر
الفعل الخاص قوله للتنبيه في الصراح التشبيه مانند كردن قوله اذ
التقرير ليس مثل مثله شيء وبه قال الاكثرون واذا لم يكن زائدة صار
المعنى ليس مثل مثله شيء فيلزم المحال هو اثبات المثل وانما زيدت
المثل

لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قاله ابن جني
ولانهم اذا بالغوا في نفي الفعل عن احد قالوا مثلك لا يفعل كذا ومرادهم
انما هو النفي عن ذاته لانهم اذا نفوه عمن هو على اخص اوصافه
فقد نفوه عنه وقيل الكاف غير زائدة ثم اختلف فقيل الزائد
مثل كما زيدت في مثل فان آمنوا بمثل ما آمنتم به قالوا انما
زيدت هنا لتفصل الكاف عن الضمير انتهى والقول بزيادة الحرف
اولى من زيادة الاسم لم يثبت وقيل لا زائدة فيهما فقيل مثل
بمعنى الذات وقيل بمعنى الصفة كذا في المغني وقيل هو من قبيل
الكناية على طريقة قولهم ليس لاخي زيد اخ اي ليس له
اخ لو كان له اخ لكان لاخيه اخ هو زيد وما قيل ان نفي مثل
المثل لا يستلزم نفي المثل لان مثل الشيء يكون اضعف منه
فمتوهم محض لان المماثلة هي الشركة في اخص الصفات والمساواة
من جميع الوجوه فيما به المماثلة صرح به في شرح العقائد النسفية
قوله بمعنى المثل ولا يقع كذلك عند سيبويه والمحقق الا في ضرورة
الشعر وقال كثير منهم الاخفش والفارسي يجوز في حال الاختيار فجوزوا
في نحو زيد كالاسد ان يكون الكاف في موضع رفع والاسد
مخفوضا بالاضافة ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيرا كذا
في المغني قوله يضحكن عن وقبله بيض ثلث كنعاج الجم بيض
صفة محذوف اي نساء بيض جمع بيضاء والمراد بالنعاج ههنا

لان زيادة الحرف الخ

بمعنى ليس كمثله

المحققين

بقرة الوحش وكثيرا ما يشبه به النساء في العيون والاعناق والجمع
جمع الجماعة وهي التي للاقتران بها قوله للطائفة متعلق بمثل قوله
ما اذا كانت من باب اقامة بعض الضمائر مقام بعض قال
ومذ ومنذ مذ بسيطة مبني على الضم وقد يبنى على السكون وقيل هو
مخفف منذ لرجوعهم الى الضم الان في مذ اليوم ولولاه لكسر وتصغيرهم
اياه على منيذ وجمعهم على امناذ وفيه انهما ليستا في اشتقاق الصرفي
وانه يجوز ان يكون الضم للاتباع وقيل انه كلمة من اسمها وسوغ
لان الاصل في الحرف عدم التصرف وكسر ميمها لغة سليمية وهما حرفا
جر اذا جر ما بعدهما عند الاكثرين وبعض النحويين على انهما اسمان
وما بعدهما مجرور بالاضافة واذا لم يجر ما بعدهما فلا خلاف في كونهما
اسمين وقد مر ذلك في بحث الظرف فلذا لم يتعرض المصنف لبيان
اسميتهما وقوله للزمان خبر اي يكونان للزمان والشارح خص الزمان
بالماضي والحاضر اشارة الى انهما لا يستعملان في الزمان المستقبل
وقوله للابتداء بدل اشتمال من قوله للزمان لتشوق المخاطب و
انتظاره للبيان اذ لا يمكن ان يراد انهما مستعملان للزمان واللازم
كونهما اسمين فتبين [illegible] ذلك انهما للابتداء والظرفية والى هذا اشار
الشارح بقوله فيهما بتقدير المبتدا مع الفاء يعني ان قوله للزمان تمهيد
وتوطئة والمقصود ما بعده قوله للابتداء يعني اذا اريد بهما الزمان
الماضي اي بمدخولهما قال المصنف في امالي الكافية للابتداء مذ ومنذ

الا على ماض او حاضر فان دخلت على ماض فمعناهما الابتداء واذا دخلت
على الحاضر فمعناهما الظرفية وهكذا في المغني والتسهيل وفي الرضي قالوا
اذا انجر ما بعدهما فهما حرفا جر واتفاق الفعل العامل فيهما ماضيا
فهما بمعنى من نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي منه ولا يتم ذلك في نحو قولك
ما رايته منذ يومين اذا اردت جميع المدة اذ لا معنى لقولك ما رايته
من يومين الا ان يفسر بمن اول يومين بتقدير المضاف واتفاق
الفعل حالا نحو ما اراه مذ شهرنا منذ اليوم فهما بمعنى في قوله لا يكون
بصيغة الخطاب قوله للظرفية المحضة بمعنى في قوله ثم مع اعتبارهما
تفسير للمحضة واشارة الى انه اذا اعتبر معنى الابتداء ففيه معنى
الظرفية ايضا ضرورة وقوع الفعل في مدخولهما قوله ان يحمل الاول
لئلا يكون النشر على ترتيب اللف وان احتمل الثاني بتقدير المضاف
اي من فجر يومنا كي يتوهم لانه بعد التاويل لا التباس بعد الحث لانه
ليس الا التكلف التقدير قوله دخول شهرنا ولا حاجة الى التقدير وحذف
المضاف اي الدخول لان ذلك اي هو في حد ومنتهى الاستعمال
ليصح الحمل كما مر قوله اي للاستثناء ما بعدها وكذا استعمال حاشا في
الاستثناء وفي غيره بمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر فيه
او في غيره فلا يستثنى به الا في هذا المعنى كذا في الرضي قال الحروف المشبهة
بالفعل اي اعتبر تشبيهها بالفعل للاعمال وللزوم دخولها و وجه تشبيهها
اي وجه المشبه بها التي اعتبرت ولم يبين وجه تشبيهها قوله فلا انقسامها

قوله بتقدير المضاف ليكون ماضيا ممتدا الى زمان التكلم فيصح اعتبار الابتداء

بحسب الظاهر فان الظاهر ان يكون المثالان للمعنيين واما التقدير

لانها مستعملة ... كونها للاستثناء ...

اي باعتبار لام

اي باعتبار تمام حروفها الى الاقسام الثلثة كالفعل باعتبار تمام
حروفه وكونه سداسيا الثقة كما يفيد في تلك المشابهة وكذا كون الاسم
ادعو مقتضى الى تلك الاقسام اذ غاية ذلك مشابهتها للاسم المبني
لكن تغير تلك المشابهة لعدم تمرتها قوله وبنيت اواخرها على الفتح لاستثقالها
بسبب تشديد الاواخر واذا اثنان هي جهة مشابهتها بالماضي واما شبهها
بالفعل في الوزن فان كأنّ وان كمرّ ولكنّ كقطعن ولكنّ كضاربن
وليت كليس ولعل في بعض لغاتها وهي لعنّ كقطعن فوزان عروضي
غير معتبر عندهم وكذا انقسامها الى المدغم وغير المدغم اذ لا اختصاص
بهذه الحروف حتى يكون سبب الاسمية لها واما لحوق الضمير المنصوب
ولنون الوقاية وتحقق بها المقتضى له قوله معانيها الافعال لكون
كل منها معاني جزئية لاعتبار النسبة الى الفاعل المعين في مفهوم
الافعال كالحروف قوله مثل اكدت ه عبر بصيغ الماضي المستعمل
للانشاء الدالة على تحقق معانيها لكون تلك الحروف كذلك قوله
على انها اذا وصفت ه والجملتان بالنسبة بادعاها في ذكر الاصول
ذكر الفروع وما قيل ان الحرف بمعنى الطرف يجمع على حروف كعنب
والحرف بمعنى حرف التهجي يجمع على الحروف والحرف بمعنى اللغة على
الاحرف فانما ذكروا في تسمية قسم الكلمة حرفا ثم يجمعوه الا
على الحروف وان ذكر فيه يشعر ومع التكثير حتى يكون مشتركا بين القلة و
الكثرة فيرده ما وقع في التسهيل وغيره من التعبير عنها بالاحرف الخمسة

للاسم والرافعة للخبر قوله اخرهما مع ان كونهما ثنائية ورباعية وخماسية
يقتضي خلاف هذا الترتيب قوله لكونهما للانشاء وانما تخلف الاربعة
الباقية فانها ليست كذلك اذ الثلثة ليست للانشاء اصلا و
كان وان كانت لانشاء التشبيه لكنها تجيء للظن والتحقيق و
التقريب والانشاء فرع الاخبار فلذا اخرهما قال لها صدر الكلام
اراد بالكلام مقابل الكلمة اي هذه الاحرف تقع في صدر مركب
تام يصح السكوت فيصح استثناء ان المفتوحة كما اشار الشارح
فيما يجيء فلا بد لبيان التعلق لئلا اخ حتى يتم كلاما فاندفع ما
قيل ان اريد صدر الكلام وكل هذه الحروف عليه فلا معنى للاستثناء
ان المفتوحة وان اريد صدر الكلام منقوص لزانه فينتقض بالجملة
المصدرة بان الواقعة مقول القول واندفع النقض بقولهم
الا انهم هم السفهاء وبقولك جاءني الذي انه قائم وبقولك اما
يوم الجمعة فان زيدا قائم قوله ليعلم من اول الامر اي ليعلم السامع
من اول الامر وهذا العلم واجب دفعا لحيرة السامع وتوهمه اولا معنى
غير ما اراده المتكلم قوله على ضد المضاف لئلا يلزم كون ان
المفتوحة بعكس نفسها لاخواتها في المرجع وانما لم يرجع الضمير فيها
الى ما بقي بعد الاستثناء رعاية للسابق واللاحق فان الضمائر
فيما يرجع الى الحروف كلها قوله وح لو وقعت اه اي حين اشتغالها
التعلق لئلا اخ لو وقعت في صدر الجملة بان يؤخر ما يتم به كلاما

الفهم

بلغني

التبست بان المكسورة في الكتابة مثلا لو قيل ان زيدا قائم بلغني يجوز
ان يكون بلغني تمام الكلام خبرا لان المفتوحة وان يكون جملة
مستانفة وان مكسورة وان خفاء في الكتابة اذ لا التباس في اللفظ
قوله لان مجرد الاستثناء فيكون قوله فهي بمعنى اعادة والاصل
في الكلام الافادة فلذلك حمل على الحق لعدم الصدارة قوله
اي هذه الحروف صرح بالمرجع لئلا يتوهم رجوع الضمير الى انما وما
سوى ان قوله الكافة اي عند الجمهور قدر الصفة ليصح تسبيبه
لحوق ما للالغاء وتقييد دخولها على الفعل كما يشير اليه تعليل
الشارح للحكمين وما الكافة قسم من الزائدة على ما في المغني ان
الزائدة نوعان كافة وغير كافة قال فيتفرع رشارة الى ان
لحوق ما الكافة مترتب عليه الالغاء سبب فيستفاد منه وجوب
الالغاء وعطف قوله وتدخل بزيادة حينئذ يلحقها لا على تلغو اشارة
الى عدم كون اللحوق سببا للدخول على الافعال فيستفاد منه الدخول
في بعض الاوقات ما تقرر ان اعتبار دين كل حكم ذكر بدون الجملة
الاطلاق والعام للدوام ما قيل ان في البيان الى ذلك ان المراد
بالالغاء وجوبه وبالدخول جوازه ولفظ الحتم لا دلالة عليه فالاولى
ان يقول فتلغو وجوبا وقد تدخل في الشرح الالغاء باطل كردن وفي
القاموس الغاه خيبه فقوله اي تعزل بيان للمعنى المراد منه في
الشرح اللغوي بيكار كردن وجدا كردن قوله وقد تعمل اي هذه الحروف

تا بنظر اغرض
اذ لا تقدير لحوق ما الزائدة
لا الالغاء ولا دخول ... ...

سبب

الجهة
في المفردة
... ...

... ...
... ...
... ...

وح لا يكون ما كافة بل زائدة كما في فبما رحمة فالارجح ان الغيت
في الكافة وان اعملت فهي زائدة حرفية ولا يجوز ان يراد بما اسم
الزائدة والكافة ويكون قوله فتلغى بمعنى يجوز الغاؤها لان الغاءها
واجب على الافصح بناء على تعين كونها كافة نعم لو لم يقيدما بالكافة
ويعلل قوله فتلغى اي يجب الغاؤها بكونها كافة وقوله وقد تعمل بكونها
زائدة لكان اظهر في المقصود فان بيان الشريح يوهم انها على
تقدير كونها ما كافة تعمل تلك الحروف وليس كذلك ولذا قيد ما
الكافة بعيد عند الجمهور ثم المثبت دريه قوله وقد تعمل اي جميع
تلك الحروف التي تلحقها ما وهو موافق لما في المفصل واللباب
من ان اعمال ليتما وكانما ولعلما اكثر منه في انما ولكنما وفي شرح التسهيل
قال الزجاجي من العرب من يقول انما زيدا قائم ولعلما بكرا قائم
فيلغي ما وينصب بان وكذلك اخواتها فخالف ما في الرضي من عدم
سماع الاعمال في كانما ولعلما ولكنما وجوزه اكثر النحاة قياسا اذ لا
فرق بينها وبين ليتما فعلى هذا معنى قوله وقد تعمل بعضها على اللغة الغير
على غير الافصح تعمل الجميع قياسا على غير الافصح الواقع في بعضها ولو حمل
على انه قد تعمل بعضها على اللغة الغير الافصح لم يبعد قوله كما وقع في
بعض اشعارهم روي بيت النابغة الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا
ونصفه فقد برفع الحمام ونصبه قال وتدخل على الافعال ظاهر القيد ان
جميع تلك الحروف جاز لحوق ما تدخل على الافعال وفي المغني خلافه

حيث قال وتعترض بليت الحرفية فلا يزيلها على الاختصاص بالاسماء لا يقوى لتا قام زيد خلافا للاخفش اى الربيع والظاهر القوة فانه يجوز اعمالها لبقاء الاختصاص واهمالها حملا على اخواتها ورووا بالوجهين قول النابغة الشعير وهذا الشعير الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد بالرفع والنصب واعمالها كلاهما حسن وبان وهو مخالف الغوى لقوله فتلغى على الافصح قوله اخرجها عن العمل لانها بسبب لحوقها وجودها كالجزء منه اضعفت مشابهتها بالفعل من حيث البناء على الفتح قال فان لا تغير معنى الجملة الخ التفصيل الاحوال المختصة بكل واحد منهما بعد بيان الاحكام المشتركة بينهما وبين معنى ان المكسورة والمفتوحة مشددة كونهما للتاكيد فالمكسورة لتاكيد النسبة التامة والمفتوحة لتاكيد النسبة الاضافية المسبوكة منها الاسم والخبر قوله سماها جملة الضمير راجع الى جملتها واراد ما عبر بها ومثل هذه العبارة تنبيه فقي موارد انهم قالوا سمي الاسم اسما والفعل فعلا والحرف حرفا فلا يتوهم استلزام المفعول الاول للثاني و بعض القاصرين صحح هذه العبارة بضمير التثنية في سماها وكانت وعليها قال في حكم المفرد بتاويل المصدر فمعنى بلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيد وبلغني انك زيد وحسن على ذلك فكلمة ان اخرجت الجملة عن الاسناد التام وجعلها مركبا اضافيا كان المصدرية قال وجب الكسر في موضع اي وجب الكسر في

انّ اذا وقع مع مدخولها في موضع الجملة وسدّ مسدّها فلا ينتقض
بما اذا وقع بعد الف الجزائية وإذا المفاجاة فانه موضع الجملة مع
عدم وجوب الكسر لانها على تقدير الفتح ليست مع مدخولها سادة
مسد الجملة بل مسندة جزء الجملة واما وقوعها بعد علمت فينبغي
تحقيقه من انها مفتوحة صورة ومكسورة معنى قال الجار اجرو صيغة
الجمع اشارة الى اختلاف انواعها كما تقرر في كتاب الطهارة
قال فكسرت ان يحتمل ان يكون ان مفعول ما لم يسم فاعله وان
يكون مفعولا به وكذا في قوله فتحت ان والمراد بان هذه الكلمة
مع قطع النظر عن الكسرة والفتحة قوله اي في ابتداء الكلام في
شرح التسهيل للعلامة المصري ان بعض النحاة جعل المصدر الموضوع
موضع الاول من المبهم نحو هو قصدك فيجوز نصب ابتداء بتقدير
في والمراد من الكلام المعنى اللغوي واللازم المصادرة ومعنى كونه
في ابتداء الكلام ان يكون ما بعدها كلاما مستانفا للاستغناء من
حيث الاعراب بما قبلها سواء كان في ابتداء كلام المتكلم او
في وسطه نحو اكرم زيدا انه فاضل ونحو الا انهم هم السفهاء ونحو
ثم انه ونحو يا بني ان الله اصطفى لكم الدين ونحو مرض فلان حتى
انه لا يرجى فان قلت لم يقصد المصنف هاهنا حصر مواقع الكسر فالى جهة
اي التعميم قلت مواضع الكسر على ما ضبطه في التسهيل سبعة ان تكون
مبتداة او موصولا بها او جواب قسم او محكية بالقول او واقعة موقع الحال

او موقع جر اسم عين او قبل اللام معلقة وزاد بعضهم بامشاهد سوبعيث
ولا شك ان الامثلة لا يمكن ادخاله فيما عدا المبتدا فلذلك عمم
قوله لكونه موضع الجملة لان التكلم بالمفردات من غير ان يتلفظ بها
في جملة باطل لعدم افادتها فائدة تامة فلو فتحت في الابتداء يلزم
الابتداء بالمفرد وقيل دونا كونه موضع الجملة لا يمنع ابتداء في مثل
انك قائم عندي ما لم يقم اليه ضميمة امتناع كون المفتوحة في صدر
الكلام والا لاعتبرت بنايها مستقلة في وجوب الكسر في الابتداء نعم
عن حاجة اي اعتبار كونه موضع الجملة مدفوع بان المقران الجملة
المصدرة بان وصدرها اذا وقعت في الابتداء يجب كسرها لكونه
موضع الجملة وفي امثاله المذكور لم يقع في الابتداء الجملة المصدرة
بان وصدرها بل بما بعدها قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة
ان اي تكسر في موضع ابتداء يكون جز المبتدا فيه جزها يتحقق كونه
في موضع الجملة قوله لان مقول القول اشار بذلك الى ان
المراد بكونها بعد القول ان يكون مقولا لا مجرد وقوعها بعده فانه
ان وقعت بعد القول للتعليل فتحت نحو اخصك بالقول انك
فاضل اي لانك فاضل والمراد ما وقع عليه القول اي المتكلم
اذا اريد به المعنى لا يكون الا جملة حقيقة او حكما لان التكلم
بالمفردات استقلالا باطل فلا يرد ان مقول القول يكون
مفردا اذا كان مؤديا معنى الجملة نحو قلت صوتا او قصيدة او ارجوزة

المذكورة

الفتح

المقصد

لیشتمل

بجرد اللفظ نحو قلت کلمة وانما قلنا حقیقة او حکما لیشتمل ما اذا وقع بعده مفرد منقطع من الجملة نحو اذا زرقت فما قلت طعم مدامة فانه یعامل به معاملة الجملة ویحکی علی ما کان علیه فی التقدیر والتفصیل ان المفرد اما ان یکون فی معنی الجملة او لا فالاول ینصب مفعولا به نحو قلت شعرا او نعت مصدر نحو قلت حقا والثانی اما ان یراد به مجرد اللفظ بل کان منقطعا من جملة فهو جملة فی التقدیر یحکی فبقوله مقول القول خرج ما یکون نعت المصدر وهو ظاهر وما یؤدی معنی الجملة لانه یعبر عن المقول لا نفسه وبقوله اذا ارید به خرج ما اذا ارید به مجرد اللفظ بقول حقیقة او حکما دخل المفرد المنقطع فصح الحصر بلا ریبة وما قیل انه کون مقول جملة لا یمنع الفتح بعده فی مثل قال زید انک قائم عندی فقد عرفت انه فانه ان الکلام فیما کان الجملة المصدرة وحدها مقول القول وفی المثل جزء المقول وکذا الحال فیما بعد الموصول فی مثل جاء الذی انه قائم عندک فتدبر قوله حال کونها فی جملتها اشارة الی ان فی کلام المصنف تسامحا حیث جعل نفس کلمة ان فاعله ومفعوله ومبتداء ومضافا الیها باعتبار ان المجموع یصیرورة ما بعدها کذلک او مفعوله ای ما هو مقول القول بقرینة ما سبق ولانه یطلقون علیه المقول دون المفعول ولا حاجة الی تخصیصه بغیر مفعول باب علمت اذا دخل فی خبره لام الابتداء نحو علمت ان زیدا لقائم

القول

قال

او اللام ... (marginal note, largely illegible)

والاظهر ... (marginal note, largely illegible)

لانها مع جملتها ليست مفعولة بل قائمة مقام المفعولين اللذين
هما في الاصل جملة قال او مضافا اليها نحو اما طلاقه يدل على
انه يجب الفتح فيما اذا وقعت مضافا اليها للظروف اللازمة
الاضافة الى الجملة وهو المشهور في حيث وقال بعضهم ان من
مواقع الكسر ما اذا وقعت مضافا اليها لاذ واذا فلم نجد فيه
نقل صريح في تعيين الفتح او الكسر والظاهر ان ما بعدها ان اول
بالمفرد وجعل الخبر محذوفا يجوز الفتح والا فالكسر فيه يجوز فيه الامران
كالفاء الجزائية واذا المفاجاة قال وقالوا لولا انك لا غير

الفتح والكسر ١٢

الاسلوب ولم يقل بعد لولا ولو لان المقصود منه دفع توهم اعتراض
يرد عليه قاعدة التمييز بين ان المكسورة والمفتوحة على ما صرح
المصنف في شرح المفصل حيث قال ثم اورد على الفرق الاعتراض على القاعدة
المذكورة وهو الفتح بعد لولا ولو وتقرير ان لولا ولو انما يدخلان على
الجمل فيكون في موقع الجمل فيجب ان يكسر ما بعدهما واجاب ان
الفتح بعد لولا انما كان لانه موضع لا يذكر فيه خبر المبتدا فاذن
لا يقع ان مع ما بعدها الا في موضع المبتدا خاصة فوجب الفتح لوقوعه
موقع المفرد ولو كسرت لم يكن مستقيما لانه يودي الى ذكر الخبر مع
كونه قد طرح جزء في الاستعمال وليس هذا الموضع كموضع اذا لان
خبر المبتداء بعدها اذا جاز حذفه جاز ذكره فيجوز الامران واجاب عن
الفتح في ان الواقعة بعد لو في قولك لو انك منطلق انطلقت

وهو موضع ظاهرة وقوع الجملة الا ترى ان لو في قولك لو قام
زيد لقمت لا يقع بعدها الا الجملة بان التقدير لو وقع انك منطلق
اي انطلاقك موقعت موقع الفاعل دون الجملة لان الشرط
لا يكون الا فعلا قيل خص لولا ولو بالتعرض ردا على الى لف فان
المبرد والكسائي زعما ان ما بعد لولا فاعل وزعم الكوفيون ان ما بعد
لو حرف الشرط مبتدأ او خبره ان اللائق ذكرها في مبحث لولا
ولو في مباحث الحروف المشبهة قوله معمول لا فاعلا كان او مفعولا
ولذا اورد مثالين الموجب ودخل لولا لان التخصيص انما يكون
عملها في الافعال دون الاسماء والحروف قوله نحو لو انك قائم القول
لو انك تقوم لان من شروط لو اذا وقع بعدها مبتدأ ان يكون الخبر
فعلا اذا امكن ليكون في الصورة عوض عن الفعل المحذوف فقولها
تقوم بعد ولو انهم فعلوا وقد صرح به في مبحث حروف الشرط وانما
قيد بقوله اذا امكن لانه اذا تعذر يقع الخبر غير فعل كما في قوله تعالى
ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام ولعل الشريح اختار التمثيل
بما يكون الخبر اسما لانه ابعد عن تقدير الفعل واظهر في كون ما
بعد ان جملة والتمثيل يكفيه الغرض وما قيل انه وقع في التنزيل
ما خبره اسم مشتق وهو قوله تعالى يودوا لو انهم بادون في الاعراب
وما خبره وهو قوله تعالى لو ان عندنا ذكرا من الاولين فليس بشيء لان
لو فيها ليست شرطية بل مصدرية او للتمني والكلام في الشرطية

قوله فان جازا اورد الفاء اشارة الى انه متفرع عن القاعدة السابقة
ومعنى جواز التقديرين ان يكون كل واحد منهما مؤديا للمعنى المقصود
من غير تفاوت قوله جاز الامران بالنظر الى افادة المقصود ولا ينافي
ذلك رجحان احدهما بعدم الحذف منه قوله فجزاؤه لا قبيل برده انهم
يعهد بعد الفاء الجزائية ايراد لفظ الجزاء لان جعل الشيء جزاء يفيد
كونه جزاء او ليس بشيء لان الفاء يدل على ترتب الثاني على الاول
لا على كونه جزاء بالمعنى اللغوي اعني ما يعبر عنه بالفارسية بپاداش
قوله او ان اخر ثابت به قيل في كونه مبتدأ بحث لانهم لما اوجبوا تقديم
الخبر لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب
الالتباس كما ان حذف ونفي تقديم الخبر هنا واجب فالتقدير فثابت
اني اكرمه ومحلاهما ليس بشيء اما الاول فلانا لا نم ان حذفه يوجب
الالتباس لان محل الالتباس ما يكون المعنى فيه محتملا على التقديرين
واما الثاني فلما ذكر في المغني ان القائلين بان الواقع بعد لو
الداخلة على ان المفتوحة نحو ولو انهم آمنوا جملة اسمية بعضهم يقدر
الخبر متقدما اي لو ثابت ايمانهم وبعضهم يقدر مؤخرا اي لو ايمانهم
ثابت قوله لانها مبتدأ او خبر مبتدأ وعلى التقديرين معمول العامل
الرافع فيكون مرفوعا محلا وهذا معنى وقوعه موقع المفرد فلا يرد ما
قيل خبر المبتدأ ليس موقع المفرد لان الخبر قد يكون جملة قوله
وكل جملة متوقعة فائدتها تامة بعد ظن بعقول بجره قوله انهم ...

الحريص اللئيم الخسيس والبخيل يخدم قفاه كي يخدم العبد مولاه فالمراد بالعبد
مفعوله اللازم اعني الخادم وفي الراضي لئيم ضعفان في الحريص الضعفان
بالفارسية رسنده وما وقع في تفسير الضغضان في شرح الفاضل الاسفرايني
يعني يضرب في قفاه وأثره تنبيه سهو قوله ان يأكل ليعظم قفاه وهو
غاية اللوم والذل وقيل من كان همته ما يدخل في بطنه فقيمته ما يخرج
من بطنه قوله او بار ابتها مع حواليها كالخف فويهم جب مذاكيره وشاربه
من رقبته قوله بالجر لا الرفع عطف على مثل من يكن فيه لا والكل ان
بحسب المعنى صحيح لانه يعبد ذكر المثال بلفظ الشبه اتماما للتشبيه بلفظ
المثل والنحو قوله اي مثل عبد القفا هكذا في اكثر النسخ ولعله سقط
لفظة ذنب من قلم الكاتب يعني ان القصد تشبيهها بما وقع بعد اذا
اعني ان مع موضوعه للمجموع اذ لو لم يكن يوهم ظاهر العطف لانه
المماثل به على ما صرح به سابقا بقوله مما وقعت بعد اذا وقد وجدت
في نسخة بخط انه بعد اي مثل اذا انه عبد القفا ووجه التغيير عن
ظاهره ... و ... ليقل وتشبيهها لئلا يتوهم ان المراد تشبيهها بكليهما
نحو من يكرمني اذا انه الكريم فانه مشبه به للاول من حيث وقوعه
فيما له جواب الشرط الجازمة ومشبه به للثاني من حيث وقوعه
بعد اذا المفاجاة صورة قوله اي لا احمد الله اي هذا الكلام
فيكون قد حكى كلاما اوله اني احمد الله ثم اخبر عن ذلك لا يكون
اني احمد الله مقولا في اللفظ للقول لانه وقع خبرا عن القول

لفظ

والكلمات معلولة

والكلام مقولاً من حيث المعنى قوله لان اول الاقوال ه فيكون
قد اخرج المصدر ولا يتعين ان يكون الحمد بهذا اللفظ قال ولذلك
قدم العلة ليحصل الحكم معللاً فانه اوقع في النفس قوله للابهام في حكم
العدم فهو بمنزلة البناء في كفر بابعه قوله التاكيد فقط لا دخل لها
في افادة اصل المعنى قوله من جهة انه في محل الرفع علة لجواز العطف
بالرفع قوله سواء كانت المكسورة ه اشارة الى ان كلمة او
للتسوية لا لاحد الامرين للابيان لوجه التركيب فان حذف
جملة كان مع اسمها وخبرها لم يجئ في كلامهم واما وجه النصب
في فتوح لفظ او حكماً فهو ما اشار اليه بقوله في حكم المكسورة من
انها منصوبان بتقدير في بناءً على ما قرراهم جعلوا المصدر الموضوع
موضع الظرف من ابهم اي ان المكسورة في اللفظ او في حكمه
ويحتمل النصب على التميز اي المكسورة من جهة اللفظ او من جهة
المحل بناءً على ما صرح به في شرح التسهيل في بيان فائدة قول
المصنف ضمير الجملة منصوب بفعل بتقدير غالباً و اسناده اليه
مضافاً الى الاول انه اشار بقوله غالباً الى المنقول مما لا يصلح
الاسناد اليه ولا لايق عليهم نحو امتلأ الكوز ماء وكفى بالله شهيداً
وما احسن الحليم رجلاً واما ما وقع في شرح الفاضل الاشنوي انه
اي كسر القطعة او كسر احكمية فمنع بعده من حيث اللفظ غير
سديد من حيث المعنى اذ لا كسر حكمية في ان المفتوحة بل هي

بالمصدر

المنقول

في حكم المكسورة قوله بان يكون المفتوحة له بيان لقوله حكماً فكان
الظاهر تقديمه على قول المصنف بالرفع اخره بحثه لطول بيانه فيقع
الفصل الكثير بين قوله بالرفع وما يتعلق به اعني جاز العطف
قوله بتاويل الجملة لانه نائب مناب مفعولين كانا في الاصل
جملة ولذا جاز دخول لام الابتداء في المفعول الثاني فله حكم
المكسورة بخلاف اعجبني ان زيدا القائم فانه لا يجوز بكونه في حكم
المفرد من كل وجه بكونه فاعلاً وبهذا الذي في كونهما بتاويل المفرد
ولذا لا يجوز حذف احد مفعوليه فان لها شبها بالجملة من حيث
انه باب علمت من نواسخ الابتداء والخبر وشبها بالمفرد لكونها
بتاويل المفرد قوله لا يصح وجه عدمها فلا يكون لاسمها الرفع
اصلاً فلا يصح العطف بالرفع وفيه اشارة الى بطلان مذهب
من جوز ذلك قوله ويشترط مضي الخبر فانه اذا مضى الخبر يقدر
للمعطوف خبر آخر يكون معطوفاً على لفظ خبره لانها اعتبرت
في حكم العدم فكان الرفع لاسمها وخبرها بالابتداء ويكون الكلام
من قبيل عطف المفرد على المفرد فانه يمنع ما قيل منه انه اذا قدر
للمعطوف خبر يكون الخبر معطوفاً على محل خبر ان دون لفظه لتحد
عامل المعطوفين على اسم ان وخبره والعطف على محل خبر
ان لم يوجد في كلامهم قوله ان في قوله جاز العطف له اشارة
الى جواز وجه آخر مثل العطف على اللفظ بالنصب والعطف

ثم اعلم

مانع العطف

بالرفع عطف الجملة على الجملة عموماً والعطف على المفرد المشترط الخ
اذا كان مشتق ومتقدماً على المعطوف فان قيل اذا جاز عطف
الجملة على الجملة فما الفائدة في عطف المفرد على المفرد مع ان
العطف على محل المفرد خلاف القياس قلت فائدته التشريك
في معنى التاكيد المستفاد من كلمة ان وان لم تكن عاملة كما في
صورة ان المخففة الملغاة وفي قوله على اسم ان المكسورة رد
لقول الجزولي حيث جعل المرفوع محلاً المجموع منها دون اسمها اذ لا
تجرد لها والمرفوع هو المجرد لانه على تقدير الحاقها بالعدم يكون اسمها
مجردا ولان المبتدا هو الاسم والمجموع ليس اسماً ولا في تأويله
وان خص الحكم بالعطف لانه الواقع في استعمال الفصحاء وان
جاز قياساً في سائر التوابع كما ذهب اليه الجرمي والزجاج والفراء
في الوصف وعطف البيان والتاكيد دينغوا قوله وهو باطل لانه
كاجتماع علتين مستقلتين على معلول واحد مثل ان زيدا وعمرو
قائم يحتمل ان يكون المذكور خبر ان محذوفاً قال في مثل انك وزيد
ذاهبان اي في ما لا يظهر فيه الاعراب فيحتمل نحو ان موسى وزيد
ذاهبان كما يدل على التعليل المذكور وانما يقل ولا اثر لكونه
خفي الاعراب لانه اذا لم يكن لتقدير الاعراب اثر بطريق الاولى
ثم المذكور في التسهيل ان الكسائي يوافق الكوفيين وان التفصيل
المذكور مذهب الفراء وصوبه الرضي والله اعلم بالصواب قوله وهو لا

بينا في المعنى الاصلي لانه راجع الى ما قبله لا الى ما بعده **قوله** لعدم بقاء المعنى
الاصلي لانها تغير معنى الجملة الى الانشاء فلا يمكن اعتبارها في حكم
العدم **قوله** نحو ان زيدا القائم واشار بذلك الى انه انما يدخل على الخبر
المتاخر لكنه لا يلزم توالي تحرفين فلا يجوز ان لفي الدار زيدا وانما
لم يقيد بذلك لان الاصل في الخبر التاخير وبعض الشارحين
تكلف فجعل قوله اذا فصل متعلق بقوله على الخبر وعلى الاسم معا
وجعل ضمير بينه راجعا الى احدهما **قال** اذا فصل وذلك الفصل لا
يكون الا بالظرف هو خبر ان كالمثال المذكور او بظرف متعلق بالخبر
نحو ان في الدار زيدا قائم **قوله** لان في عدالة لان بعده اربع صور
اذا وقع فصل بين ان واسمها بخبرها او معمول خبرها يدخل اللام
على اسمها وان لم يقع فصل بينهما يدخل على خبرها الا اذا تقدم على
الخبر معموله فانه يدخل اللام في ذلك المتقدم على الخبر فانتفاؤها
انما يكون بان لا يكون فصل بينهما ولا يتقدم معمول الخبر على الخبر
فيكون ان متصلا بالاسم وان لا يدخل اللام على الخبر ولا شك
انه يلزم في توالي الحرفين **قوله** وان لم يغير معنى الجملة اشارة
الى استدلال الكوفيين حيث قالوا وجه الجواز انها لا تغير معنى
الابتداء لكان ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع ومن هذا
ظهر وجه عدم مشاركتها مع باقي الحروف لانها مغيرة لمعنى الجملة
واللام يقتضي بقاء الجملة الخبرية **قوله** لا يوافق الالام لا ينبغي كان

لكن اللام ان لا

حق اللام ان لا يجامع ان المكسورة الا انه لطلبها صدارتها لكن جوز
ذلك لشدة مناسبتها لها لكونهما بمعنى واحد فكأنه لم يسقط صدارتها
بخلاف لكن فانها لا تناسبها فلم تتحقق معها اسقوط صدارتها قوله
ولكنني من حبها لعميد في القاموس العميد الحزين الشديد الحزن
وفي بعض الشروح يقال فلان عميد اي شديد المرض لا يقدر
على القعود حتى يقعد بالوسائد وفي حواشي الشرح بغية على الرضي
العميد هو الذي هده العشق في الرضي وهذا شاذ وه اما ان يكون شاذا
واما ان يكون في الاصل لكن انني مخفف بحذف الهمزة ونون
لكن كما خفف لكنا هو الله ربي اتفاقا منهم بحذف الهمزة واصله
لكن انا فيه مذهب اللام ذهب ابو علي الى انها غير لام الابتداء الا ان
ما بعد الفارقة قد تعمل فيما قبلها وبالعكس نحو وان كنا عن عبادتكم
لغافلين ونحو قول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما
اجاب عنه ابن مالك بان رتبة التقدم حكم غير مقدم لفظا قوله
ولهذا اي لا دخل ان اعمالها قبيل قوله فالفرق بين المخففة
والنافية ولم يعكس لان اللام الابتداء لكونها لتاكيد النسبة الثبوتية
لا يجامع النفي ولانه لما حذف النون بالتخفيف كان الزيادة في
المخففة اولى لتكون كالعوض عن المحذوف قوله فلطرد الباب
اي باب ان المخففة وان لم يجر العلة المذكورة في صورة الاعمال
قوله ولان كثيرا منهم اهملها فاللام في صورة الاعمال ايضا للفرق

المذكور والحكمة تراعى في النوع لا في كل فرد فلا يتجه ان هذه النكتة لا تقتضي
عن اعتبار اطراد الباب فلا يحسن مقابلته بنظر اطراد الباب قال
ويجوز دخولها على ما يجب الغاؤها والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا
نحو وان كانت لكبيرة وان كادوا ليفتنونك وان وجدنا اكثرهم
لفاسقين ودونه ان يكون مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين
كفروا ليزلقونك وان نظنك لمن الكاذبين كذا في المغني ودرجة
لا يدخل اللام الا على الجزء الاخير وهو الخبر كما مر في الامثلة كذا في
الرضي قوله اي من الافعال الداخلة فالاضافة للادنى ملابسة وهي افعال
القلوب والافعال الناقصة وافعال المقاربة قوله لا غير اي لا غيره
من الافعال فان الاطلاق قد يراد به التقييد بقيد فقط والقرينة
قوله خلافا للكوفيين في التعميم قوله خلافا للكوفيين في التعميم اي
يخالف الكوفيون القول المذكور مخالفة كائنة في ضمن التعميم
فانه نوع منها فلا يرد ان الصواب في التخصيص لان الخلاف
في الشيء معناه ارتكاب نقيضه ولا حاجة الى جعل في بمعنى اللام
للتعليل ثم ان الكوفيين لا يقولون بان المخففة من المثقلة
فان مذهبهم ان ان نافية واللام بمعنى الا سواء كان بعدها الجملة
الاسمية او الفعلية فالمعنى انهم يخالفون في تعميم صورة ان مع
اللام او في تعميم ما هو ان المخففة في المعتقد وبها اشار الى الوجه
الاول في شرح التسهيل والى الثاني في حواشيه نقلا عن الشيخ

جمال الدين هشام **قوله** بالله ربك قال صدر الافاضل الرواية بالبا
بالباء الموحدة وانشد ابن جني في سر الصناعة ثكلتك بمثلك
ان قتلت ~~لمسلما~~ لمسلما مكانه فان انك قتلت مسلما
فلذلك وجبت عليك عقوبة المتعمد اي القتل قصاصا وهذا وان
كان بيانا للواقع لتسهيل القصاص على المخاطب كذا في
شرح المفصل **قوله** شاذ لا قياس عليه خلافا للاخفش فانه
اجاز ان قمت لانا وان قعدت لانت ودون هذا ان
يكون مضارعا غير ناسخ كقولهم ان تزينك لنفسك وان
تشينك لهيه ولا قياس عليه اجماعا كذا قال الصريح في شرح
المفصل وهو رد مذهب الكوفيين اذ صح التمسك بها او ورد
تقدير ضمير الشان في مثل ذلك او تنزيل الجملة الجزئية الفعلية
منزلة الاسمية كما اجوز انما قام انما زيد قائم **قال** فتعمل في
ضمير ويشترط ان يكون خبرها جملة ولا يجوز افراده الا اذا
ذكر الاسم فيجوز الامران كذا في المغني اكثر قال المصنف في
اما في المسائل المتفرقة اشتبه في ان المفتوحة من حيث
اللفظ والمعنى والاستعمال اما اللفظ فلانها مفتوح الاول
كالماضي واما المعنى فلانها تغير معنى الجملة كالفعل واما الاستعمال
فهو ان العرب عطفت على محل اسم المكسورة ولم تعطف على
محل اسم المفتوحة كما لم تعطف على محل معمول الفعل **قوله** كما سبق

في بحث ضمير الشان لكن المذكور فيه ان المفتوحة اقوى شبها به
من المكسورة ولم يذكر فيه دليله فالحوالة لا طائل تحتها قوله كقوله
وان كلا لما ليوفينهم جواب القسم واللام لما الفارقة وزيدت
ما بعدها فصلا لكراهة اجتماع اللامين والكوفيون يجعلون المخفف
بفعل يفسره ليوفينهم او به نفسه وتبعه النحاة وورود ما ح اللام
للايجاب في كلامهم بمعنى الا كذا في شرح التسهيل بحسب الظاهر واما
بحسب الحقيقة فلا ترجيح للاضعف على الاقوى لان الاقوى
مغن للمعنى دون الاضعف قوله فقدر ضمير الشان لانه يجب
تقدير مجهول لكون الجملة بعد تقديره كما كان قبله وما ذلك
الا ضمير الشان وقيل لا بد ان يكون اسمها ضمير الشان وقدر
سيبويه ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا انك قوله فلا يلزم ترجيح
الاضعف على الاقوى بل تساويهما بحسب الظاهر مع ترجيح الاقوى
بحسب الحقيقة قوله الصالحة وهي الجملة الخبرية فلا تفسر بالانشائية
نص عليه في شرح الالفية للشيخ السيوطي قوله سواء كانت اسمية او
فعلية اذا لم يدخل عليه نواسخ المبتدا فلا بد ان يكون جملة
اسمية واذا دخلت عليه جاز كونها فعلية ايضا قوله فلو انك
بفتح الكاف واتى وعن ابن الانباري انه نقل عن الفراء الكسر
يصف نفسه بالموافقة لحبيبه فيقول لو انك في يوم رخاء او عسر
والزمان الذي لا يوجب الموافقة سالتني ان افارقك لم ابخل

ايبات

بذلك وطلبت رضاك وانت صديق محبوب كونه في شرح المفصل

قال ويليها الفعل المتصرف بخلاف ما اذا كان مع الاسم

بان يكون خبرها جملة اسمية او مع الفعل مع اداة الشرط فانها

لا يليها الفارق لعدم دخول ان المصدرية عليهما لامتناع

تاويلهما بالمصدر بل الاسمية اما مجردة او مصدرة بلا او

باداة الشرط او برب او بكم نحو ان الحمد لله رب العالمين وان

لا اله الا الله وعلمت ان من يغزك رغبه وعلمت ان رب

خصم لي وعلمت ان كم خادم لي وقيد في التسهيل اقتران

الفعل بما ذكر بقوله غالبا احترازا عن نحو قوله علموا ان

يؤملون فجادوا قبل ان يسألوا باعظم سؤال وذلك ضرورة و

منه قراءة مجاهد لمن اراد ان يتم الرضاعة وهذا عند البصريين

هي الناصبة للمضارع اهملت حملا على ما اختها **قوله** اي

الفعل المتصرف ه في التسهيل او بفعل يقترن غالبا

ان تصرف ولم يكن دعاء بقد او بلو او بحرف تنفيس او نفي

انتهى فبيان المصرح والشريح كليهما خاص بما لا يخفي ان

الشريح ذكر الامثلة الاربعة ما وقع ان بعد العلم ~~او ما يؤدي~~

اشارة الى انه يشترط في المخففة ان يكون بعد العلم او ما يؤدي

معناه او بعد الظن الغالب الجاري مجراه نحو حسبوا ان لا تكون

فتنة فيمن قرأ بالرفع بخلاف المصدرية فانه لا يقع بعد العلم و

ما في حكم فالفارق متحقق بينهما فلا اتفاق الاسم رح اما في المسائل
المتفرقة اراد وبالجاد فان هذه الامور الفرق في نفس ما يقع فيه
اللبس وربما يعلم فارق خارجي فقد يقع الذهول عنه بواسطة البعد ١١

قوله للفرق بين المخففة وبين المصدرية لوقوع الالتباس بينهما اما
لفظا فظاهر واما معنى فلكونهما حرفي مصدر وانما حصل الفرق
لان المصدرية لا يجتمع بهذه الامور اما لفظا فلعدم جواز الفصل
بينهما وبين معمولها لضعفها في العمل واما معنى فلان حرف التنفيس
مخلصة للفعل الى الاستقبال فلا تجي مع الناصبة للفعل لانها ايضا
مخلصة له اليه فيلزم الاستدراك واما قد فلا يصحب فعلا دخل عليه
ما يجعله مستقبلا واما حرف النفي فلزيادة مضرته مع تلك الحروف
الثلثة والاول لا يجمع بينهما وبما ذكرنا ظهر وجه تخصيص اختيار هذه الحروف
للفرق مع ان الفرق يحصل بمجرد الفصل قوله وحرف النفي نحو علمت
ان لم تقيم ولن يقوم ولا يقوم وما قام وما يقوم قوله فانه لا يحصل
ه في الرضي في بحث الحروف الناصبة للفعل ان المصدرية لا
يفصل بينهما وبين الفعل بشيء من حروف النفي الا لا لكثرة دورانها
في الكلام يقول علمت ان لا يقوم واريد ان لا يقوم فلا بد من
التفرق في عبارة الشرح يقول ... وانه لا يحصل في جميع الصور
بمجرد الفرق فانه يجتمع في بعض الصور قوله لانه ان عني به الا
ستقبال ففي المخففة والا ففي المصدرية هكذا في النسخ التي رأيناها

والصواب

والصواب ان يعني به الاستقبال في المصدرية والماضي في المخففة لان
المصدرية تخصص المضارع للاستقبال دون المخففة قوله اي الانشائية
وهو الذي تنبه عليها والمتفق عليه وزعم ابن السيد انه لا يكون الا اذا كان
جزئها جامدا بخلاف كان زيدا قائم او في الدار او عندك او يقوم فانها
في ذلك كله للظن لان الجزء المعنى هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه
ولا ما يقوم كما في المغني وفي ارتضى الاول انه للتشبيه ايضا والمعنى كان
شخص قائم الا انه لما حذف الموصوف وجعل الاسم بعينه
حال الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الموصوف المقدر فلذلك تقول كاني
امشي ولا يخفى ما فيه من التكلف لان مقصود القائل من كان
زيدا قائم افادة الظن بقيامه لا تشبيهه برجل قائم ويجيء للتحقيق
والتقريب ايضا ذكره في المغني قوله حملا على اخواتها الوجهان
ذكرهما المصنف في شرح المفصل وترك الثالث وهو انها لو كانت
مركبة لادى الى ان يكون مع جملتها جارا ومجرورا فلا يكون كلاما
مستقلا ويحتاج الى تقدير المتعلق ونحن نقطع بانه كلام مستقل
لظهوره وفيه انه يحصل بالتركيب احوال لم تكن قبله قوله وعند مذهب
الخليل فهي عنده للتنبيه والتشبيه في المغني انه مذهب الاكثر حتى
قيل انه كالمجمع عليه قوله وان خرجت بسبب جرورته جزءا قوله
ونحو مشرق ويردى وصدر والمعنى واحد الحقيقة بالظم موجودة
والراد المقتان ويجوز ان يكون مما يحذف منه تاء التانيث عند

ان قائم ١٢

التنبيه جعل البحر مشرقا بالبياض وشبهه بديباجة الحقيق في تمويهها و
اكتناز بها قوله ويجوز ان يقدر في ارجيه لكن لما لزم الفعلية التي
يليها ما لزم ان المخففة من حروف العوض قوي اضمار الشان
بعدها اجراء لها مجرى ان قوله وقال الكوفيون ان ان حرف
ولا يخفى ان التكلف فيما قالوه وفيه نقل الحركة اي الصحيح
والاصل عدم التركيب انتهى قوله ومعنى الاستدراك اي عرفا
واما لغة ففي التاج الاستدراك دريافتن چيزي وفي القاموس
استدركت تدارکت ما فات فليس السين فيه للطلب وفي
الحواشي الهندية اي لطلب درك السامع لدفع ما عسى ان
يتوهم فجعل السين للطلب وعلى التقديرين نقل في العرف من معنى
العام الى الخاص قوله اي تغايرا معنويا بحيث يكون معنى الاول
موهما لنقيض الثاني قوله وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر بعل وجهه
ان الواو العاطفة للجمع وليس مقصود المتكلم بجاء زيد ولكن عمرو
لم يجئ افادة ان الحكمين المتغايرين متحققان في نفس الامر فان
المفيد لذلك جاء زيد ولم يجئ عمرو بل مجرد دفع التوهم الناشئ من
الكلام السابق فهو لا تمام الاول فيكون للاعتراض وما قيل
ان الاعتراض لا يكون لدفع التوهم وفي آخر الكلام مدفوع بان
دفع التوهم مستفاد من لكن لا من الواو واختار المصنف الرضي ان
الاعتراض يكون في الآخر ولو قال ان الواو وان الوصلية للاعتراض

وعليه المحققون قال وليت للتمني ويقال لتّ بابدال الياء تاء وادغامها
في التاء قوله فيدخل على الممكن الوقوع اي الممكن والمستحيل الوقوع و
ابلغ اي الممكن ذاتيا ولا يدخل على واجب الوقوع فلا يقال ليت غدا
يجيء في زمن ما هيته التمني محبة حصول الشيء سواء كان مع انتظار
حصوله او لا فيستعمل في الممكن المترقب وغيره اي قوله واجاز

وغير المترقب

الفراء اي اجاز الفراء نصب الجزئين بعد ليت قياسا مطردا
يدل عليه لفظ اجاز فلا يرد انه لا خلاف في جواز هذا التركيب انما
الخلاف في توجيهه كما يدل عليه سياق الشرح لان ذلك البيان
انما هو في ما وقع في الاستعمال قوله ليت زيدا قائما وهو شعرا لا
مفعولين كما في الحواشي الهندية اي اتمناه كائنا على صفة
القيام يعني معنى تمنى كون زيد ذات القائم تمنى حصول صفة
القيام له قوله واجاز الكسائي لا توجيه الكسائي مطرد في النكرة
والمعرفة بخلاف ما قاله المحققون فانه لا يجري في فليت الشباب
هو الرجيع على الفتى والمشيب هو البدي الاول قوله اي ليت
ايام الصبي لنا كائنة بدل من لنا اشار بذلك الى انه ثانيه الجار
والمجرور المحذوف عن عامله ويحتمل خبره قال ولعل للترجي وذهب
الاخفش والكسائي الى انها تكون للتعليل بمعنى اللام وذهب
الفراء وغيره من الكوفيين الى انها تكون للاستفهام ونقل
البعض عن الفراء ان لعل للشك وقال بعضهم كونها للتعليل والاستفهام

والشك خطاء عند البارين كذا في شرح التسهيل قوله وداع دعا ناه
يقول استجاب واستجابه بمعنى اجابه اي رب داع دعا يا اهل مجيب الى
الذي اي اهل احد يمنح المحتاجين فلم يستجبه احد فقلت ادع دعوة
اخرى وارفع الصوت لعل ابي المغوار قريب منك فيجيبك ويمنحك
فانه جواد والشاعر يقول هذا على تقدير التلهف والتحسر على فقدانه
فقد كذا في شرح ابيات الكشاف قوله وثم قد يلحقها التاء المختصة
بعطف الجمل نحو مضيت ثم قلت لا يعنيني قوله بكسرة الهمزة
وقد تفتح وقد تقلب ميمها الاولى ياء وقد تقلب نونا وتحذف ما
قوله وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان او بدل لا نام عاطفا
يصلح للسقوط دائما ولا عاطف كذلك ما بالعطف الشيخ على مراده وتقع
تفسير الجمل ايضا واذا وقعت بعد تقول وقبله فعل مسند للضمير
نحو تقول استكتمته اي سالته كتمانه يعني ذلك بفتح التاء ولو جئت
باذا مكان اي فتحت فقلت اذا سالته لان اذا ظرف
لتقول قوله اما الاربعة الاول الفاء للتفصيل اي الحروف العشرة
بعد اشتراكها في التشريك ثلثة اقسام باعتبار حصول الحكم
قسم يثبت به الحكم للتابع والمتبوع جميعا وهو الاربعة الاول وقسم
يثبت به الحكم لاحدهما لا بعينه وهو او واما وام وقسم يثبت
به الحكم لاحدهما بعينه وهو لا وبل ولكن ثم ان اتحاد كل قسم تفرق
باختصاص كل منهما بمعنى لا يوجد في الاخر قوله للجمع اي للجمع بين امرين

وما في حكمه في كونهما مسندين او مسنداً اليهما او مفعولين او حالين ونحو

ذلك بين الجملتين في حصول مضمونيهما واذا دخل عليه النفي افاد

نفي المجموع اما بانتفاء جزئيه او بانتفاء احدهما واذا قصد التحقيق

على الاول جيء بلا الزائدة بعد الواو نحو ما جاء في زيد ولا عمرو **قوله**

مطلق ه اي لا يفهم منه الترتيب او يفهم منه الترتيب فالامر

تشترك في مطلق الجمع والواو للجمع المطلق **قوله** اي حصل الفعل

ه خ لقوله فقولك يتناول معناه . بمعنى انه لا يفهم ه

فتعطف الشيء على مصاحبه وعلى سابقه وعلى لاحقه فقام زيد

وعمرو احتمال تلثه **قوله** وجوداً كما نقل عن المبرد والكسائي و

بعض الفقهاء او عدماً بان يكون للمعية كما ذهب اليه بعض

الحنفية قال ابن مالك انها كونها للمعية راجح والترتيب اكثر

وبعكسه قليل كذا في المغني **قوله** اي للجمع مع الترتيب في تاج المصادر

الترتيب يك از پس ديگر فرا كردن فليس الجمع بمعنى اشتراك

المعطوفين في الحصول معتبراً في الترتيب فلا زادة تشريعية

السابق فاندفع ما قيل ان الترتيب هو الجمع الخاص فلا حاجة

الى التقييد بالجمع مع الترتيب **قوله** بمهلة اي بشرط عدم المهلة

فانه المتبادر عند الاطلاق لانه الكامل فلا حاجة الى التصريح **قوله**

في مطلق الترتيب لا في الترتيب المطلق وانما يقال ثم للترتيب

بمهلة لشناعة التكرار **قوله** عن المهلة ه هكذا قال بحر ورد وقار

الرضي والذي أرى ان حتى لا مهلة فيها بل حتى العاطفة يفيد ان
المعطوف هو الجزء الفائق في القوة والضعف على سائر اجزاء المتبوع
وقد يكون تعلق الفعل بما بعد حتى اسبق وقد يكون في اثناء التعلق
بالمتبوع فالترتيب الخارجي لا يعتبر فيها كما لا يعتبر المهلة انما المعتبر فيها
الترتيب في الذهن من الاضعف الى الاقوى او بالعكس وسيجيء في كلام
الشريف قوله بحسب ما اقتضاه وضعها فانها موضوعة للتدريج الذهني
قوله جزء قوي او ضعيف قدر الصفة لتوضيحه قوله يفيد قوة او
ضعف والمراد بالجزء اعم مما هو جزء منه وما هو كجزء منه في الدخول
في حكم السابق نحو اعجبتني الجارية حتى حديثها ويمتنع ان تقول حتى
ولدها وانها لحالها تدخل حيث يصح دخول [illegible] الاستثناء
المتصل ويمتنع حيث يمتنع كذا في المغني فلا يعطف بها الجمل من
حيث انه قوي قيد بذلك ليترتب عليه قوله ليفيده قوله ليفيد
متعلق بمفهوم الكلام كأنه قال يعطف بها جزء من المعطوف
ليفيده قوله ليدل عليها اي ليس المراد الافادة في الخارج بل في
الذهن قوله فصلح لان يجعل فيه العاطفة بمعنى الجارة لانها
وغيرها مع معنى الواو ابن طيفة فلرعاية المعنيين يشترط ان يكون
مدخول العاطفة جزءا ليحصل الاشتراك في الحكم قويا او ضعيفا
ليحصل معنى الغاية قوله ودل انتهاء الفعل اليه فيصير الكلام نص
في الشمول بخلاف باد وام تركهم حتى نحو قدم الحاج قوله وثانيهما اي

دفعه

قوله م

لانها ليست فيها الاستثناء ١٢

المهملة لا اشارة بذلك ايراد فيما نقلت سابقا من انه يصح بان يراد
الجزو بالقول بحرف ان المهملة في حتى احمل المهملة بحسب الذهن لا بحسب الخارج
ولا شك انها معتبرة في حتى لان التدريج الذهني في تعلق الفعل
باجزاء المتبوع يقتضي اعتبار المهملة في تعلقه بمدخولها **قوله**
على رجالهم الاجل بخلاف الفارس وبجمع رجل بمثل صاحب و
صحب ورجالة ورجال كذا في الصحاح والمشاة جمع ماش **قوله**
كذلك الاشتهاء يعني ان المقصود من اعتبار القوة او الضعف
ليس الا ليصح جعله غاية ويحصل المقصود المذكور شمول الفعل لجميع
اجزاء المتبوع والاشتهار بالاطلاق تقييد الشمول المذكور مع عز الحاجة
الى اعتبار القوة او الضعف او الا قوى يفيد لكونه غاية في نفسه
فاندفع ما قيل ما ذكره الشارح وجه لعدم دخول حتى العاطفة على
الاطلاق بتلك مستقيم لانه اذا كان دخولها على الجزء الاضعف او الاقوى
يتقيد بعطف الجزء على الكل المقتضي للمغايرة قوته او ضعفه
بحيث صار متغايرا الساير الاجزاء خارجا عن الكل لا يصح ان
يدخل على غير الجزء على الكل لا يفيد القوة والضعف **قوله** كذا في بعض
الشروح وانما تمسك ببعض الشروح لكونه مذكورا فيه مشروحا ولا
لخصوصية حتى العاطفة بالجزء المذكورة في الرضي وغيره من الكتب
قوله كما وقع في بعض الحواشي الهندية لكنه لو لم يقل ليشمل الحي والجنس
بمعنى البارحة حتى الصباح لا يمكن توجيه كلامه بان يراد بقوله

لان عطف غير الجزء

اراد به الحواشي

او حكما ما اعتبر جزء منه بالنسبة اي ما نسب الى المتبوع كما في قولك اعجبتني
الجارية حسنها وحديثها وفي المستدامات حتى عبيدهم قوله اي للدلالة
على انتشار اشار الى ان اللام في لاحد الامرين ليس صلة الوضع لان او
ليست موضوعة لاحد الامرين مبهما عند المتكلم اي للشك بل لاحد
الامرين سواء كان مبهما عند المتكلم فيكون للشك او معلوما عنده
قصد به الابهام على السامع او للتفصيل او للاباحة او للتخيير او
للتسوية فان مدلول او احد الامرين والخصوصيات مستفادة
من القرائن الا ان استعماله في الشك شائع فلذلك بينه المصنف
ومعنى كونه لاحد الامرين انه يدل على الواحد الجزئي المبهم من الامرين
المذكورين كانه قائم مقام لفظ الاحد الا ان معناه جزئي محتاج
الى ذكر الامرين المخصوصين بخلاف لفظ الاحد وما قيل اي للافادة
احد النسبتين من النسبة الى المتبوع او النسبة الى التابع او لثبوت
الحكم لاحد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه فتوهم لان
النسبة او ثبوت الحكم [illegible] ليست مدلول او وانما يستفاد من
الكلام الذي فيه او قوله عند المتكلم بناء على ان الالفاظ للافادة
ما في الاذهان لكل من الامرين اذ لا يجوز ان يراد لا قطع
واحد منهما وقطع الاخر بقرينة الاثم والكفر قوله والعموم مستفاد
تحقيقه انه لا فرق في اصل الوضع بين المثبت والمنفي في ان
الحكم على احدهما دون الاخر مثلا قد رايت زيدا او عمرا او ما رايت

زيداً او عمرواً معناه ما رايت احدهما دون آخر مثلاً واضرب زيداً او عمرواً ولا تقرب زيداً او عمرواً معناه ما ضربت احدهما دون الآخر الا اذا كان المعدود اكثر من اثنين نحو رايت زيداً او عمرواً او خالداً وما رايت زيداً او عمرواً او خالداً فان معنى الاول رايت احدهم دون الباقين ومعنى الثاني ما رايت احدهم ورايت الباقين وكذا الحال في الامر والنهي هذا هو مقتضى اصل الوضع ثم جرى عادتهم

ان اذا استعمل لفظ احد او كلمة او في الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعمل في غير الموجب فمعناه العموم في الاغلب ويجوز ان يراد الواحد فقط ايضاً فيكون كالموجب ويصح

ای يراد العموم ۱۲

ان يقول بل كلاهما كذا في الرضي **قال** وام المتصلة ازاد ان يبين الفرق بين الثلثة وبداء في التقريب **قال** لازمة لهمزة الاستفهام لفظاً او تقديراً دون هل لكون الهمزة عريقة في الاستفهام ۱۲

قوله اي غير مستعملة بدونها يعني ان اللازم ههنا بالمعنى اللغوي المعبر عنه بالفارسية بچسپنده وليس بالمعنى المصطلح بين ارباب المعقول المفسر بما يمتنع انفكاكه عن الشيء حتى يرد ان السؤال وام المتصلة ملزومة همزة الاستفهام لانه حيث استعملت ام المتصلة استعملت الهمزة دون العكس **قال** يليها احد المستويين والآخر الهمزة ليكون ام مع الهمزة بتاويل اي والمفرد ان بعدهما بتاويل المضاف اليه لاي نحو ازيد عندك ام عمرو اي ايهما عندك وافي الدار زيد ام في السوق

اي في اي الوصفين قال بعد ثبوت احدهما تعلق الظرف يلي قريب من حيث اللفظ بعيد من حيث المعنى وتعلقه بالطلب بالعكس قوله لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اي واي يستفهم بها عن التعيين فيكون المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد ولذلك سميت بالمتصلة واما نحو قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون مما اريد به التسوية فالهمزة وام جردتا عن معنى الاستفهام واستعملتا لمجرد الاستواء فهي معنى مجازي فلا يرد ان ام هنا للاستواء في الواقع فلا يصح قوله عند التكلم واختلف في تركيبه فقيل ان الفعل بتاويل المصدر مبتدأ وسواء خبره اي انذارك وعدم انذارك سواء وقيل بالعكس لان الاسم اولى بالابتداء وقيل سواء خبر مبتدأ محذوف اي الامران سواء والجملة دالة على الجزاء وقولك اقمت ام قعدت مستقيم بمعنى ان قمت او قعدت بعلاقة ان كلا منهما حرف الاستفهام والشرط يدخل على الجملة المجهولة وايد بلزوم الفعل بعد الهمزة لان الفعل لازم للشرط قوله وصح كون تركيب لا هذا انكار محض وتفريع للشيء على نفسه اللهم الا ان يقال المنقول عن سيبويه هو الكلية لا في ارضي فالمستدرك بقوله هذا ما يفهم من الكلام السابق اعني الشرط بعني ما وليها ها وقوله لازيد راءيت ام عمرو وكنت به عن الهمزة بين ما وليها ما فصح يكون تفريعا للجزئي على الكلي والاولى تركه قوله لانه ضعيف اي لا يقولون في

المعطوف ص

سيبويه

الامران سواء ١٢

المجهول ص

نقوله ان هذا جائز حسن فصيح ١٢

العوف انه

العرف انه ضعيف وان كان يصدق عليه ان فيه ضعف بالنسبة الى الافصح
قوله لانهما لا يفيدان التعيين لان لم يتقرر ما سبق ولا لرده وما سبق
ههنا ثبوت احدهما غير معين فلا يستفاد منه التعيين قوله فانه يصح
فيه اشارة الى انه يصح جوابه بالتعيين قال الصريح في شرح الكافية فيه
فان اجيب بالتعيين فزيادة على السؤال لانه يلزم من التعيين ثبوت
احدهما فيحصل الجواب مع زيادة قوله لان المقصود في السؤال
عن اصل النسبة فيصح الجواب بنعم ولا لدلالتهما على ثبوت النسبة ونفيها
قوله وقد يجاب في تحقيق المقام بان ما ذكره الصريح يحكم الرضي
وقد يجاب ام المتصلة على سبيل الغلط بنفي كليهما وقد تبع الفاضل
الهندي في حل تغنى كلام الدرس الفاضل جواب ام المتصلة وفي
العباب انه مخطئ في السؤال فيقول لم ليس عندي زيد ولا عمرو و
ليس احدهما عندك الا تخطئة للمتكلم حيث قال فان قال اي زيد
عندك ام عمرو وليس احدهما عندك كان مخطئا في السؤال فيقول
لم ليس عندي زيد ولا عمرو فيجزه انه غلط والحق انه ان اريد بالجواب
اجابة السؤال فليس بجواب وان اريد به ما يكون في مقابلة
سؤاله ومخرجا له عن الترديد فهو جواب واشتراط هو اشتراطه قوله
فالمشار اليه تفريع على تفسيرهم في الموضعين بمعنى واحد قوله على
شرطين احدهما ان يكون ما يليه احد المستويين والاخر الهمزة
والتفريع بمعنى عدم جواز تركيب المذكور واتقي في طلب التعيين

والمتفرع عليه كان جوابها بالتعيين قوله لانه لا يخفى سماجة لان المذكور
سابق حكم واحد لا حكمان حتى يشار الى كل منهما استقلالا وفيه رد
على الفاضل الهندي لكن فيه ان اعادة اسم الاشارة يقتضي ان
يكون المشار اليه بالثاني غير الاول دفعا للتكرار قوله على طريق
اللف والنشر اي لف الشرطين ونشر الحكمين قوله لكان اخصر
واحسن لكن ما ذكره المصنف اظهر لعدم الاحتياج فيه على تقدير جعل
كل واحد منهما اشارة الى شرط قوله في الاضراب عن الاول سواء
كان لتدارك الغلط كما في مثال المتن او لمجرد الانتقال من
كلام الى كلام كما في قوله تعالى ام يقولون افتريه فلا يليها الا الجملة
اما ظاهرة الجزئين نحو ازيد عندك ام عمرو عندك او مقدرا احدهما
كما في مثال المتن للتشكك في الثاني بناء بالنظر الى اصل المعنى
وقد يجي للانكار نحو ام يقولون افتريه وقد يجي بمعنى بل وحده
كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين ونحو ام هل تستوي الظلمات
والنور قوله ان المقطعة وهي التي تفيد من البرق والغيم وجمع
المقاطع على غير قياس كانهم جمعوا مقطعا كذا في الصحاح قوله كما تقول
ازيد عندك ام عمرو هكذا في النسخ التي رايتها والصواب ام عمرو
عندك بذكر الخبر ولعله سقط من قلم الناسخ كما في اللباب واوضح من
لزوم لفظ الجملة بعد ام المنقطعة في الاستفهام بالهمزة خيفة
اللبس وصح حذف الخبر ظاهرا في المنقطعة مع جواز كونها متصلة

او احدهما جز من الجملة ١٢

يكون ص

في المنقطعة المنقطعة ١٢

لاشتراك الجملتين في الجزء مع تساوي النظم والتفصيل ان بعد ام ان يكون
مفرد لفظا او تقديرا فهي متصلة ويلزمها الهمزة اما للاستفهام الطلبي
او للتسوية لفظا ويجوز تقديرها في الشعر ويقع هذا قليلا وان كان في
جملة فان لم يكن قبلها همزة الاستفهام الطلبي بغير الهمزة او بالهمزة
للانكار فهي منقطعة وان كان قبلها همزة الاستفهام الطلبي فان كانت
الجملتان فعليتين مشتركتين في الفاعل فهي متصلة وان كانتا فعليتين
مشتركين في الفعل متساويتين في النظم او اسميتين مشتركين في جزء
فالاولى ان يكون منقطعة لاشكال وقوع المفرد بعدها فتعدولك
الى الجملة دليل الانقطاع وان كانت الجملتان غير مشتركتين
في جزء سواء اشتركتا في فضلة او لا فهي منقطعة عند الجمهور
خلافا للمصنف والاندلسي فانهما يجوزان الامرين وقال الرضي ان وقع
الاختلاف بكون احدهما اسمية والاخرى فعلية او بتقديم جزء
احد الاسميتين وتاخير جزء الاخرى او كانتا مشتركتين في جزء غير متساويتين
في النظم نحو ازيد عندك ام عندك عمرو فالظاهر الانقطاع **قوله**
اي غير مستعملة الا مع اي غير مستعملة اما لعطف الا مع اما
قبل المعطوف عليه افاد ان اللزوم بالمعنى المتعارف من حيث
الاستعمال **قوله** يعني اذا عطف ه اي اريد العطف بقرينة قوله
ثم عطف في المعنى انهم يعبرون بالفعل عن ارادته واكثر ذلك
بعد ادوات الشرط وفيه اشارة الى ان المراد بالمعطوف عليه الحقيقي

سواء كان جزاء او استفهاما

لا اريد العطف عليه لان يصير معطوفا عليه بعد ذكر اما العاطفة لا قبله
والعبارة تقتضي ذلك قوله يلزم ان يصدر اه اذا دان قيل ظرف
للازمة وانما قال المصرح ههنا مع اما وفيما سبق لازمة للهمزة
لان ام المتصلة لكونها بمعنى اي الامرين تقتضي الاستفهام الطالب
فالهمزة لازمة لها بخلاف اما فانها موضوعة لاحد الامرين فهي
تدل على شك المتكلم او ابهامه من ابتداء المتكلم الى تمامه لا انه
عرض له في اثناء التكلم والتزام اما الاولى لاجل افادة المطلب
ذلك من اول الامر ولذلك قد يترك اما الاولى في الشعر فهي
لازمة معها لا لها قوله يجوز ان يصدر اه فنبني الكلام مع اما على
احد الشيئين وامامع او فان تقدم اما فهو كذلك وان لم تقدم
جاز ان يعرض معنى الشك والابهام بعد ذكر المعطوف عليه قوله
والجواب اه قوله الجواب ان ذكرها المصرح في شرح المفصل قوله
بل للتنبيه على ان الشك اه هذا او نبا ما ذكر المصرح من ان اولا الشك
محض من عطف والثانية لها جميعا قوله لعطفها على اما الاولى
وفائدة التنبيه على ارتباط ما بعدها بما قبلها وليس ابتداء الكلام
في الاخر عطف الحرف على آخر موجود في كلامهم فالصواب ان الواو
زائدة لتاكيد العطف المجزاة غير عاطفة ووجب تقارنها
غير العاطفة في التركيب بخلاف لكن ويمكن ان يقوم مراده
ان الواو لعطف اما الثانية مع مدخولها على اما الاولى مع مدخولها

للمتكلم

على الحرف

فان الواو لعطف اما الثانية لافادة الارتباط

للافادة الارتباط وعدم المبدء وامّا العطف مدخولها على مدخول اما الاولى للافادة الشك قوله فتعلمه لا لنفي الحكم ه فلا يجئ الا بعد الاثبات اللفظي او المعنوي نحو ما زال نائما لا قائما ولا يعطف بها الا الاسم وعطف المضارع بها نادر قوله لصرف الحكم ه هذا التفصيل في عطف المفرد ببل واما في عطف الجملة على الجملة فللاضراب اما بالابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اي بل هم عباد مكرمون واما بالانتقال من غرض الى آخر نحو قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحيوة الدنيا وهي في ذلك كله حرف الابتداء لا عاطفة على الصحيح كذا في المغني فلا نم شوص ه الشريح ويجوز ان يوافق ما بعدها ما قبلها اثباتا ونفيا قال تعالى انكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء بل انتم قوم تجهلون وقوله تعالى ام يقولون افتريه بل هو الحق من ربك قوله والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد اي ذكره لم يكن مهما اذ كان غلطا عمدا او سهوا وليس المراد انه وقع لا بطريق القصد قوله والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فهي في النفي والاثبات على طريق واحد قوله تثبت الحكم المنفي عن المعطوف ه كلمة متعلقة بالنفي واللام بتثبت ولذا قالوا لا يجوز النصب في ما زيد قائما بل قاعدا ويتعين الرفع قوله في حكم المسكوت عنه جاز ان يثبت وان لا يثبت قوله ضمير نقيضه لا في ان ما قبلها حكم

اي غرض آخر

بل رفع ابتداء لا عاطفة

لان ما قبلها نفي والمنفي نقيض بعد ١٢

يجب ان يكون منفيا وما قبل لا مثبتا اذ لا يكون في المفرد معنى النفي
لان حرف النفي انما تدخل الجمل فلا بد ان يكون لكن بعد النفي
فيكون لا يجاب ما لا اي لاثبات ما انتفى من المتبوع مع الاستدراك
قوله فيكون للازمته اي الانتفاء عن الاول باق بحاله لم يقع الحكم
بحاله
به غلطا وانما جئ بلكن لدفع التوهم قوله وان كانت في عطف
الجملة اشارة الى ان الداخلة على الجملة عاطفة وهو مختار الزمخشري
فلا يحسن الوقف على ما قبلها وقال الجزولي مخففة فيحسن الوقف
على ما قبلها لكونها حرف ابتداء وقال يونس انها في جميع مواقعها
مخففة لجواز دخول الواو عليها فيجئ المفرد ويقدر العامل بعدها
ويشكل ذلك اذا وليها مجرور بلا جار نحو ما مررت بزيد لكن عمرو
والقول بجر الجوار والتقدير لكن بعمرو مررت به تكلف اذ جر الجوار
ليس بقياسي وقيل انه مجرور بجار مقدر هذا كله اذا لم يدخل الواو
اما مع الواو فهي بسبب العاطفة اتفاقا كذا في الرضي وفيه انه نقل
في المغني عن ابن عصفور وابن كيسان ان لكن عاطفة والواو
زائدة قوله حروف التنبيه قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة تسميتها
بحروف التنبيه اولى من تسميتها بحروف الاستفتاح لان اضافتها
الى المعنى المختص بها اولى من اضافتها الى امر ليس منها ولا التنبيه والتنبيه
منه ولانه هذه الحروف بخلاف الاستفتاح وفي المغني ويقول المعربون
فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها ويهملون معناها وفي بعض الشروح
فقط

حروف التنبيه

حروف التنبيه وضعت تنبيه المخاطب قبل الشروع في الكلام وتحريضه على حسن
الاستماع فاندفع ما قيل انها اصوات وضعت لغرض التنبيه فالاليق
ان يجعل من قبيل حروف الزيادة قوله تصدر بها الجمل اي تؤتي بها في
صدر الجملة الاسمية والفعلية والخبرية والانشائية الطلبية وغيرها فالاولى
واما او رجحت التصدير ولكن جائزة الا اذا فصل بينه وبين اسم الاشارة
نحو ها انتم اولاء قوله حتى لا يغفل المخاطب له ومع ذلك يفيد الا واما
تحقيق ما بعدهما لتركيبهما من همزة الاستفهام الانكاري وحرف النفي
ولذلك لا تقع الجملة بعد الا الا مصدرة بما يتلقى به القسم نحو الا ان
اولياء الله وكثيرا من مقدمات اليمين واما والذي لا يعلم الغيب غيره
قوله التي لا يتعين من بينها لانها موضوعة للجزئيات بالوضع العام
او للمعنى العام بشرط الاستعمال في الجزئيات وعلى كلا التقديرين ما يدل
على تعيين المراد بها الا الاشارة قال حروف النداء بالكسر والمد
آواز دادن مصدر نادى وقد يضم وجعله من قبيل الاصوات كالعواء
والبكاء واصطلاحا طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو وقيل انها
اسماء الافعال لتمامها بما بعدها ورده المصنف بان بناءها ليس
ليس بناء الاسم وبانه ليس لها مرفوع لا بتقدير التقدير ولا مستكن لامتناع
استتاره في اسماء الافعال ولا مخاطب لانه ادعو لا داع قوله لانها
يتعلق في الاستغاثة والندبة قال للبعيد حقيقة او حكما كالساهي
والنائم والغبي ووجه التخصيص ان نداء البعيد يحتاج الى صوت

وذلك بكثرة الحروف والمد وهما متحققان في أيا وهيا ومنتفيان في أي والهمزة والمد متحقق دون الكثرة في يا فلذا يصلح للقريب والبعيد وهذا ظهر كون أي للقريب والهمزة للأقرب نعم فيه أربع لغات فتح العين وكسرها وتبديلها حاء وكسر النون اتباعا لكسر العين قوله وجه تشبيهها الخ وهو أن جميعها مبني الإيجاب أي التحقق و ليس المراد به ما يقابل النفي حتى يحتاج الى التكلف في بلى قوله أي محققة لمضمونه أي ليس المراد بالتقرير الثابت كيد فإنه إنما يوجد فيما بعد الخبر بل التحقيق معنى راست كردن سخن كذا في الفرع و أثار ولفظ المضمون لأن نعم يجي بعد الامر والنهي والتحضيض والعرض والاستفهام والخبر وفيما سوى الخبر تحقيق ما هو مضمون السابق وأحقه فيه من المطلوب والمستفهم منه قبل وقد يقع في صدر الكلام نحو نعم هذه اطلالهم والحق أن هذا جواب سوال مقدر قوله وسيقيها ما كان أو خبرا الظاهر أن يقول النفي كان أو خبرا ليفيد جواز تقريره في الاستفهام مما سبق إلا المقصود بيان عدم الفرق بين الاستفهام من الاثبات والاستفهام من النفي ولذا لم يتعرض لمسئلة الخبر اثباتا ونفيا لظهور عدم الفرق بينهما نحو قولك نعم لمن قال قام زيد او ما قام زيد التصديق له قوله وبلى في جواب ألم يقم زيد الخ ذكره هنا توطئة لبيان عدم صحة نعم في جواب ألست بربكم وصحته ولو قالوا فلو قيل نعم في جواب ألست بربكم لكان كفرا

لكان كفرا

نعم نعم نعم

لكان اخصر واحفظ من الحوالة الى ما بعده ومن لزوم الكفر اريد في بيان
الست بربكم قالوا بلى كما لا يخفى قوله لكان كفرا كما روي عن ابن عباس
رضي الله عنهما قوله تصديقا للاثبات لا تقريرا لما بعدها همزة الاستفهام
فلا يكون جوابا للاستفهام لان جواب الاستفهام يكون بما بعده
قوله من انكار النفي فالهمزة للانكار ورد انكار النفي اثبات وفي الايضاح
انها للتقرير اي للحمل على الاقرار وفي العرف الطاري على الوضع ولذا
قال بعضهم لو قيل نعم في جواب الست بربكم لا يكفر قوله بعد الاستفهام
بالهمزة او هل وكذا جميع حروف الايجاب لان اسماء الاستفهام
كلها لطلب التعيين وحروف الايجاب لتقرير الحكم قوله وذكر ابن
مالك ان اي لا يقع في المعنى ان اي بمعنى نعم يقع بعد قام زيد وهل قام
زيد واضرب زيدا ونحوهن كما يقع نعم بعدهن وزعم ابن الحاجب
انها تقع بعد الاستفهام قوله اي لا يستعمل الا مع القسم فاللازم با
لمعنى المتعارف وفي الاستعمال تقول اي والله واذا سقطت
الواو جاز اسكان الياء وفتحها كما في من مع اللام وحذفها وعلى
الاول يلتقي ساكنان على غير حدها لكونهما في كلمتين ومع ذلك
ضعيف لان شرط الادغام في غير حرف المد ان يكون في الاصل
حركة وليس اللام في الحركة قوله واجل بسكون اللام جيل في الفتح
مثل نعم والاختصاص قول الزمخشري وابن مالك وجماعة وقال
ابن خروف اكثر ما يكون بعدها قوله بلى قد اتاك زيد قد اتاك
اي هذا اي الا خفيف

نحو قول **قوله** انّ وجرو انّ تفسير اجل بابيات او لم قد ري اي قدر مفعول للنحو
ابن الزبير روي ان عبد الله ابن الزبير اتاه فضالة بن شريك
فقال يا امير المؤمنين ان ناقتي قد نقبت ودبرت حتي اتيتك فقال له
ارقعها بسبت واخصفها بهلب وسر بها البردين فقال اني جئتك
مستحملا لا مستعليا فلعن الله ناقة حملتني اليك فقال ابن الزبير
ان وراكبها السبت الراحة والهلب الشعر والبردين اول
اليوم وآخره والاستحاحة والاستمناح العطاء **قوله** من جوي
حبهن في القاموس الجوي الهوي الباطن والحزن والحرقة وشدة
الوجد وتطاول المرض وداء في الصدر وكلها في البيت حسن

قوله ان اصل المعني وهو ما قصد افادته للمخاطب بدونها لا
يختل فان معني المستفاد منها تكرار الحكم بخلاف ان ولام الابتداء
فان اصل المعني وهو الحكم مع التحقيق لرد الانكار يختل بدونهما و
خلاصته انهما للتحقيق والتثبيت دون التاكيد وفرق ما بينهما
هذا اذا قلنا ان التاكيد معناها واما اذا قلنا انه غرض منها
علي ما يدل عليه عبارة القاضي في تفسير قوله تعالي ان الله لا يستحيي
ان يضرب مثلا ما الاية وعدها من الحروف لتنزيل الغرض منزلة
المعني فالفرق اظهر واما تسميتها التاكيد فلا تسميتها ثم اطلق عليهما
زوائد **قوله** ان وان قيل لم يبينوا في ان هل هي ان الشرطية او
النافية او المخففة عن المثقلة وفي ان وهي المخففة او الناصبة

وصلت

ابلغت

او المفسرة والا [illegible]

او المفسرة والاتصال قائم وهو سهو فانها غيرها لذكر معها مقابلا لها
في المغني وذكر فيه ان الاخفش قال ان أن الزائدة تنصب المضارع كما
والباء الزائدتين وجعل منه قوله تعو ومالنا ان لا نتوكل على الله ومالنا
ان لا نقاتل في سبيل الله وقال غيره انها مصدرية وانما لم تجر الزائدة
ان يعمل لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف حرف الجر الزائدة
فانه كالحرف المتعدي في الاختصاص بالاسم فلذلك عمل ثم قال
ولا معنى لان الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد قه مع ما الكافة
دخلت على جملة فعلية كما في الشرح او اسمية كقوله فما ان
طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا وفي هذه الحالة
تكف ما الحجازية عن العمل وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية وبعد
الا الاستفتاحية قه وقلت مع لما فان صاحب المغني اثر سهو
ورد بان نسبة السهو غير ارضي زيادة المفتوحة بعد لما هي
المشهورة تقول لما ان جلست جلست فيتي وكسر والفتح
اشهر نحو كان ظبية ه اوله يوما توافينا بوجه مقسم الوجه
العطو التناول برفع الراس واليدين والشاذ التشديد الخضرة
تروي وارق اي الشجرة الخضراء والسلم بفتحتين شجر يعظم وله شوك
على القدير رواية الجر ويروي بنصب ظبية على اعمال كأن
المخففة وبرفعها على الغائها او اعمالها في ضمير الشان المحذوف
والمعنى تاتينا هذه المراة يوما بوجه حسن ثم تخلى من الحسن موضع منه

كانها في حسن عينيها وامتداد جيدها كظبية تمد عنقها الى غصن من
هذه الشجرة ووصف الظبية بهذا لانها بهذه الحال تزداد حسنا قوله
وما تزاد ... في ارحضي لم يعد وكافة وان لم يكن لها معنى
الزوائد لان لها تأثيرا نحويا وهو منع العامل من العمل وبهذه لا دخول
ما لم يكن ان يدخله وفي المغني عد ما من الزوائد حيث قال وهي
اي الزائدة نوعان كافة وغير كافة قوله حال كون لا بعد ان
شرطا حال من الكلمات الخمسة المذكورة مع ما فانه زائدة
يستعمل شرطا وغير شرط وزيادة ما فيها مختصة بحال الشرطية
نحو لا اقسم بيوم القيامة ذهب اليه جماعة ثم اختلفوا
فقيل زيدت توطئة لنفي الجواب اي لا اقسم بيوم القيامة لا تتركون
سدى ورد بانه قد يجيء الجواب بعده مثبتا نحو لقد خلقنا الانسان
في كبد وقيل زيدت لمجرد التأكيد ورد بانه لا تزاد كذلك صدرا
بل حشوا وفيه نظر وذهب جماعة الى انها نافية فقيل المنفي اقسم
على ان يكون اخبارا لا انشاء اي لا اعظم بالاقسام به لا استحقاقه
اعظاما فوق ذلك قاله الزمخشري وقيل المنفي شيء متقدم وهو
ما حكي عنهم كثيرا من انكار البعث اي ليس الامر كذلك ثم استؤنف
القسم كذا في المنهل قوله في صورة نفي القسم وان لم يكن نفيا
حقيقة لان معنى القسم مقصود كقوله في بيت لا احورك تمام
باقلكم حتى اذا انفتح حتى البيت للعجاج الجوهري تهلكة كذا في الصحاح

ويقع حور في محاورة اي نقصان في نقصان ويحتمل ان يكون اسم جمع
لحائر بمعنى الهالك فقيل هو بير يسكنها الجن والمراد المهلكة والا فلك
الكذب حتى اذا الصبح انفلق قيل يصف فاسقا او كافرا اشترى بالـ
باطيله في بير المهلكة والنقصان او في مهالك الهالكين وما علم
لفرط غفلته انه سار فيها حتى اذا انفلق ظلمات الشر او
قامت القيمة علم ذلك لكن لا ينفعه ذلك العلم ويحتمل ان يكون
وصفا لرجل جري جواس في المهالك سار في مساكن الجن ومعنى
الاولى انه يكذب نفسه اذا حدثته بشي منها ولا يصدقها
والمعنى سار ليلا هذا الرجل بجراته في مهاوي الهلاك او في المواضع
الخالية التي يسكنها الجن حتى اضاء الصبح وما شعر به اي القى
بيده في المهلكة وهو غافل عن ذلك لعدم مبالاته وهذا المعنى اشبه
لمذهب العرب كذا في شرح ابيات المفصل قوله والحور الهلكة
بفتح الهاء واللام الهلاك كذا في شمس العلوم وكذا الهلك بضم الهاء
وسكون اللام واما الهلكة بوزن الغرفة فلم يوجد في الكتب المتداولة
والشراح حملها على صيغة الجمع كالطلبة فجعل الحور جريا على القياس
فان فاعلا اذا كان صفة يجمع على فعلة لكن لم يوجد في الكتب
قوله حور جمع حائر بل جمع حوراء واحور قوله فهي تستفيضها وفي التسهيل
اناى حالها فيما سوى القياس قوله معنى القول وفي شرحه وليس كذلك بل
يقع فيه تحكيت الراي قيم وذهب قوم الى ان اي المفسرة

ج حائر حور

اسم فعل معناه تحوّلوا فهو اخص كصه ومه قوله تقدير المظروف في الالفاظ لما كان منظروفية اللفظ للمعنى غير ظاهرة نبّه بانه على التشبيه في عدم الانفكاك اللفظ الموضوع عن المعنى كما لا ينفك المظروف عن الظرف بخلاف ظرفية اللفظ له فانها ظاهرة ولذلك قيل الالفاظ قوالب المعنى لان المتكلم يورد الالفاظ على وفقها والسامع يأخذها منها ولان المقصود من اللفظ معناه قوله فلا يقع بعد صريح القول وذلك لان ان المفسرة مشروطة بان تسبق بجملة فلذلك غلط من جعل منها وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وان يتاخر عنها جملة فلا يجوز ذكرت عسجدا ان ذهبا وصريح القول يقع مفعوله الجملة فلا حاجة الى ايراد ان وما ليس فيه القول لا يكون مفعوله جملة قوله وتجويز ما حكيت لهم الا جملة مستانفة وليس عطفا على قوله قولك لانه ليس مثالا لما يكون مفسرة للمفعول المقدر ولا بيانا لفائدة قيده في الاكثر اذ الواجب حينئذ تاخيره عن تجويز وقد يفسر بها المفعول به الظاهر بل هو رد لما توهم من انها قد يكون تفسيرا للقول الصريح رشد الاسهيدا الآية والفاء في قوله فقوله ان اعبدوا اما على تقدير اما او زائدة في خبر المبتدا على مذهب الاخفش والعائد الى المبتداء الاول محذوف اي فيه قوله تفسير للضمير في به وما قيل انه لا يجوز ان يكون ان اعبدوا الله ربي وربكم ما مفسرا به فلا بد من تقدير القول اي ما امرتني بقول ونحوه يكون تفسيرا لصريح

القول بالجواب

القول فالجواب ان المامور به المحكي هو اعبدوا الله وقوله ربي وربكم
من كلام عيسى عم اردف به الكلام المحكي تعظيما لشانه سبحانه تع كما
قال الزمخشري في قوله تع انا قتلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وايضا هذا
اشارة في كلامه تع حيث اكتفى على ان اعبدوا الله في كونه
تفسيرا للضمير ويجوز ان يصرف التفسير الى المعنى بان يكون عيسى قد حكى
قول الله تع بعبارة اخرى كانه قال الله تعالى امرتهم ان اعبدوا الله
ربك وربهم ونظيره قوله تع فحق علينا قول ربنا انا لذائقون و
فيه ان الصحيح ان القول المقدر كغير الصريح قوله لانه مفعول تصريح القول
اذ المراد بالقول قلت يامرت فلا يرد ان الزمخشري جوز ان يكون
تفسير القول على تاويله بالامر اي ما امرتهم الا بما امرتني به وقال
ابو علي الفارسي يجوز ان يكون ان في الآية مصدرية بدل من ما
او من الضمير المجرور في به وما قيل ان العبادة لا يجوز ان يعمل فيها القول
وان المبدل منه في حكم السقوط فيبقى الصلة بلا عائد مدفوع بان
القول باول بالامر وان العائد موجود لفظا وكذا قوله ان
عطف البيان بمنزلة النعت في المشتقات فكما ان الضمير لا ينعت
لا يعطف عليه لان ما يتنزل [illegible] منزلة الشيء لا يلزم ان يثبت
جميع احكامه له قوله وقد يفسر بيان لفائدة قيد في الاكثر ولم
يجعل الآية السابق بيانا لفائدة القيد لانها ليست نصا في
كونها مفسرة قوله اي للجملة الفعلية التفسير الاول لبيان الموقوف

ر هذا الجواب ١٢

أمرتهم

ولا اهل انكم لذائقون

لانه مورد القول عليه

والثاني لبيان معنى اللام والفعل ويختص اي بالفعل المتصرف مضارعاً كان او ماضياً او امراً او نهياً نحو كتبت اليه ان قم هذا هو الصحيح وقيل انها لا توصل بالامر وكلما يسمع فيه فهي تفسيرية ويقع في موضعين في الابتداء فيكون في موضع رفع وان تصوموا خير لكم وبعد لفظ دال على معنى غير اليقين فيكون في موضع رفع ونصب وجر وقد يكون بحرف زائدة كما في مثال الشرح وزمانية نحو ما دمت حياً اي مدت دوامي حياً بحذف الظرف وخلفت ما مع صلتها وما نقلنا من نهج البلاغة من هذا التفصيل قوله حروف التحضيض مصدر للتكثير والحض على الشيء طلبه والحث عليه وهذه الحروف ظاهراً انها مركبة كما في المفتاح ويحتمل ان يكون الا اصلها هلا ابدلت الهاء همزة قوله مشددتين وهلا مخففة اسم فعل بمعنى عجل لحث نحو اسمعي فحي على هل والا مخففة حرف تنبيه وعرض واستفهام للنفي قوله في بعض النسخ وتلزم الفعل فعلى الاول اللزوم بالمعنى المتعارف وعلى الثاني بالمعنى اللغوي والا فقيد وتلزم الجملة الفعلية الخبرية فانها لا وقيل تدخل الاسمية كقوله نبئت ليلى ارسلت بشفاعة هلا نفس ليلى شفيعها واول باخره كان الشانية وهلا شفعت نفس ليلى وشفيعها خبر المبتدا المحذوف اي هي شفيعها قوله نحو هلا ضربت في تخصيص الامثلة بالاثبات اشارة الى عدم دخولها على المنفي قوله نحو هلا زيد ضربته واذا تقدم الظرف نحو لولا اذ سمعتموه قلتم

فانها لا تدخل الا على المثبت لامتناع الحض عليه

للنفي

قوله

ما

وذر

الفعل المفضل

هو مجهول الفعل

فهو معمول للفعل المتاخر لتوسعهم فيه قوله فمعناه اى اذا علمت انها تدخل
المضارع والماضي فمعناه في الماضي اى تستعمل فيه اذا دخلت على الماضي
التوبيخ واللوم لان التحضيض على ما فات يستتبع التوبيخ واللوم
اذ لا معنى للحض على ما فات سواء كان معنى حقيقيا لها او مجازيا او
كنائيا والظاهر الاخير لما سيجئ انها لا تخلو عن الحض على فعل ما فات
وفي المفتاح وفي الماضي للتنديم التنديم پشیمان کردن والتوبيخ
سرزنش کردن واللوم ملامت کردن وهذه المعاني في كلها لازمة
للحض على ما فات فان كان المخاطب في اشرف فتنديم والا فتوبيخ
ولوم قوله بمعنى الامر الا انه طلب بحث وازعاج ومع ذلك لا يخلو
عن توبيخ وتوهم على انه كان للمخاطب ان يفعله قبل الطلب منه
وقد يكون للطلب من غير تحضيض وتوبيخ بل تأدب فيكون
للعرض قوله ولا يكون له عطف على قوله معناه اذا دخلت له
قوله الا انها تستعمل له بمعنى لكن دفع لتوهم اطلاق حروف التحضيض
على ما دخلت على الماضي لان اطلاق هذه الاسماء عليها بالمعنى اللغوي
لا بالنقل كما مر ولذا سماها السكاكي في المفتاح حروف التنديم
والتحضيض قوله تخالفها من حيث المعنى للتحضيض له هذا فيما يمكن
له منه واما فيما لا يمكن ذلك نحو قوله عليه السلام هلا شققت قلبه
فلا قوله حرف التوقع اضافوه الى التوقع والتقريب من جملة معانيها
الخمسة لاختصاصها بها وللرد على من قال انها ليست للتوقع في

الماضي ولكن ذهب الى انه ليس للتوقع مطلقاً وهذه اللام في القد اذا كان
حرفاً وقد يستعمل اسماً بمعنى حسب مبنياً عند البصريين ملتبساً بها الحركة
فيقولون قدْ زيدٍ درهم ويثبتون الوقاية نحو قدني درهم ومعرباً عند الكوفيين
فيقولون قدُ زيدٍ بالرفع وقدي ويستعمل اسم فعل بمعنى كفى نحو قدْ
زيداً درهم او قدني اي كفى قوله اذا دخلت له اشارة الى انه
لا تدخل فعل الطلب وشرط في الماضي ان يكون مثبتاً ومتوقعاً
لان في النافي ليس للمضي يقرب الى الحال ولعله اراد الماضي
المجرد عن المشابهة بالحرف بقرينة الاطلاق قوله متوقعاً اي طلب
قبل الاخبار فلا يرد ما توهم القائل بانه ليس التوقع في الماضي
لان الماضي ينافي التوقع قوله ولقربه اي واقع في زمان الماضي
القريب عن الحال وقد يكون له اشار الى ان هذا الاستعمال قليل ولذا
انكره الخليل قوله المجرد له فالاطلاق قرينة التجريد قوله وقد يستعمل
للتحقيق له وقيل وقد يستعمل للتحقيق مع التكثير وجعل الآية من
هذا القبيل قوله ويجوز الفصل له ويجوز حذف فعلها نحو أفِدَ الترحل
غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قدِ قوله الهمزة وهل واما
اي فقد فتش بمعنى هل ففتشت على ما حكاه قطرب عن ابي عبيدة
فيقلب الهاء همزة قوله تدخلان له اشار الى ان تعدد الاختيار
للاشارة الى هذا العموم قوله الا ان الهمزة له اشارة الى ان
قوله وكذلك هل ليس على عمومه بدليل قوله والهمزة اعم تصرفاً فانه

قد زيد درهم اي حسب زيد درهم

في معنى الاستئناف من هذا الحكم ولذا ذكره الشارح ههنا والاذفاء لوجه
في ذيل قوله تقول ارئيد اخربت كما يشير اليه قوله لما عرفت
الا انه شاذ اي على استعمال غير الفصيح لما صرح في المفتاح بغيبات
قوله تذكرت عهودا بالحمى العهود جمع عهد بمعنى الميثاق والحمى كالى ما يحمى
من الكلاء مصدر بمعنى المحمي والمراد ههنا الارض انبتت فيها الكلاء وحنت
اما من الحنو بمعنى الميل او من الحنين الشوق والالف بكسر الهمزة و
سكون اللام الاليف يقال حنت الاليف الى الاليف المعانقة
در آغوش گرفتن وتسلت عنه الظاء انسلت عنه على ما في الصراح
انسلاء في بهم كردن انسلاء لازم منه واما التسلي ففي القاموس
انه بمعنى النسيان وفي الصحاح والتاج الانكشاف وشيء منهما
لا يناسب المقام الا ان يراد تسلت همها عنه على حذف
المضاف وذاهلة حال معللة اي لاجل ذهولها عن الفعل
والكلام تصوير وتمثيل لحال الجمل بحال العاشق والمقصود انه اذا
امكن مراعاة حال الاصلي فصحيح تركه قوله اي التلاف فيها
يعني ان التصرف تميز عن النسبة والمعنى اعم التصرف فيها ومعنى الاقحام
التصرف فيها لا التصرف في شيء بان يكون الاضافة الى الفاعل
واحترز بقوله باعتبار ما يستحقه من التصرف فيها من حيث الذات
فانه لا تصرف في الهمزة بحذف همل فانه تصرف فيها بقلب الهاء
همزة وقيل معناه تصرفها اشتمل لانها متصرف في جلال بالنقل

من الاخبار اي الاستخبار ولا يتاتي هذا التفرق من هل وهذا الجواب
من تفسير الشيء بعدوفيه انه ان اراد بقوله لا يتاتي في هذا التفرق من
هل انه يدخل على جمل يدخل عليها الهمزة الا انه لا يتفرق فيها
فباطل وان اراد به انه لا يدخل عليها حتى يتفرق فيها فمسلم
لكن هذا فرع العموم في الاستعمال فالحق احق ان يتبع قوله على وجه
الانكار التوبيخي اي ان ما بعدها ما كان ينبغي ان يقع وان فاعله
ملوم نحو اتعبدون ما تنحتون وقد يجيء للانكار الابطالي اي
ان ما بعدها غير واقع وان مدعيه كاذب نحو افاصفيكم ربكم
بالبنين ولافادتها نفي ما بعدها لزم ثبوته ان كان منفيا لان نفي
النفي اثبات ومنه اليس الله بكاف عبده والانكار بقسميه مختص
بالهمزة فلو حمل الشيء في المثال على مجيئها للانكار مطلقا بان يقول
باستعمال الهمزة للانكار ما دخلت عليه لكان اشمل وافيد قوله
محذوف بالحقيقة اذ لا معنى للاستفهام عن الامر الذي هو معلوم
الوجود في الانكار التوبيخي او معلوم الانتفاء في الانكار الابطالي
بخلاف الاخبار فانه امر خفي واقترانه بالحال الذي بناءً فيه يدل على
عدم استحسانه وهذا معنى مبني على استعمال الهمزة في الاستفهام
وكون الانكار متولدا منه واما على التقدير كونها مستعملة في الانكار فالوجه
ما ذكره في المفتاح من ان هل مختص بالاستقبال ولا معنى للانكار ما لم
يقع قوله هي الاصل في الباب لانها اي بخ دخيل فيه والاقوى

لكونها موضوعة له بالنسبة واليق عند العقل ثم اخص الاستعمال
بما هو الانسب عند العقل فلا يرد انه لا يدل على جواز حذف هل
معادلة لام بل على عدم الانسبية تدبر باد خال الهمزة ه اعانة لتمام
التصدير لعراقتها في الاستفهام فان العاطف لكونه رابطاً
لمدخوله بما قبله لو دخل على الهمزة يكون لها تعلق بما قبلها بخلاف
هل فانها لعدم عراقتها في الاستفهام لا يقتضي كمال التصدير وهذا
عند الجمهور وقال الزمخشري ان الهمزة داخلة على مقدر معطوف عليه
مناسب للمعطوف قال الرضي والحق ما قاله الجمهور اذ لو كانت المعطوف
عليه مقدرا لجاز وقوعها في اول الكلام من غير ان يتقدم ما يصلح عطفه
عليه مع انه لم يجيء في الاستعمال الا مبنياً على كلام متقدم وفي المغني
قد جزم الزمخشري بذلك في مواضع من الكشاف منها قوله تعالى
افامن اهل القرى انه عطف على فاخذناهم وقوله تعالى أئنا لمبعوثون
أوآباؤنا الاولون ان آباؤنا عطف على ضمير مبعوثون واكتفى
بالفصل بالهمزة وجوز الوجهين في موضع فقال افغير دين الله يبغون
دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملةً على جملة ثم
توسطت الهمزة بينهما ويجوز ان يعطف على محذوف اي ايتولون
فغير دين الله يبغون وفيه انا لا نسلم انه لو كان المعطوف عليه مقدراً لجاز
وقوعها في اول الكلام فانه يجوز ان يكون وقوعها في مواضع
لها تعلق بما قبلها والكان المعطوف عليه مقدراً على ان الجواز لا ينافي

عدم ۴

ای لكمال التصدير ۱۲

داخله

ای قاله الرضی ۱۲

الهمزة التی دخلت على الكلمة ۱۲

عدم الاستغنام واما ذکره صاحب المغنی فانما یتم ان لو لم یجوز الزمخشری ما قال الجمهور اصلا اما لو کان مقصوده منع تعیین التقدیم علی العاطف فلا یتم وهو الظاهر من کلامه قوله واثم اذا ما وقع لا اشارة الی الآیات الثلث اعنی قوله تعالی اثم اذا ما وقع آمنتم به وقوله تعالی افمن کان علی بینة من ربه وقوله تعالی اومن کان میتا فاحییناه کمن مثله فی الظلمات فمدخول العاطف عطف علی السابق عند الجمهور وعلی مقدر عند الزمخشری تقدیر الاول اذا جاء وقت العذاب وقع ثم اذا ما آمنتم به وتقدیر الثانی ءامن کان مؤمنا کمن کان کافرا فمن کان علی بینة کمن لیس کذلک وعلی حذف الجزو کذا تقدیر الثالث بخلاف هل متعلق بقوله تعول فیکون قید للکل مثبتا لعموم تصرف الهمزة لا بانتم فانه مع قصوره لفظا یحوج الی التقدیر ولا یقول هل فی الامثلة لا ثبات العموم فتقول الثانی لکونها فرع الهمزة لا تتعلق ای یتفاد من قوله بخلاف هل ای لا یقول هل فیها فالتقت عدم استعمال هل فی الامثلة المذکورة انما یثبت عموم الهمزة اذا لم یکن لهل مواقع خاصة ولیس کذلک فان هل یستعمل لتقریر نفس الحکم فی الاثبات نحو هل ثوب الکفار ویراد به النفی فیجوز وقوع الا بعدها نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان ویراد الانباء بعدها نحو هل زید یقوم سیما الثالث انها تثبت العموم اذ کان الهمزة مختصة بالتقدیم هل مختصة

باب

بالآخر قلت جميع مواقع هل مواقع الهمزة لان هل بمعنى قد والاستفهام مستفاد
من همزة مقدرة معها نص عليه الزمخشري في المفصل ناقلا عن
سيبويه وعدم جواز التصريح بالهمزة في بعض المواقع لا ينافي في
ذلك فمن قال ينبغي ان يراد بالعموم من وجه لان هل مختصة
ببعض الاحكام ابيات شتى في المغني ان هل تفترق من
الهمزة من عشرة اوجه اختصاصها بالتصديق وبالايجاب
وبالاستقبال وبعدم الدخول على الشرط وان و[illegible] وعلى اسم بعده
فعل وبوقوعه بعد العاطف لا قبله وبعد ام وبارادة النفي با
لاستفهام وبمجيئه بمعنى قد من غير استفهام قوله حروف الشرط في
القاموس الشرط الزام الشيء نقل في الاصطلاح اي التعليق
حصول مضمون جملة بحصول اخرى اي الحروف الدالة على
التعليق قوله فان للاستقبال ان يجيء لحصول ما دخلت
عليه في الاستقبال قوله ومعناه لا وليس معناه ان مختصة
بالمستقبل ولو بالماضي قوله نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من
مشركة ولو اعجبتكم ما في المغني ان لا تعجبكم او تعجبكم قوله فانها
موضوعة لا لها حرف شرط ومعنى الشرط مراعى فيها وبه صرح
المحقق التفتازاني في المطول وشرح المفتاح قوله مقدر فيه
اي مفروض الحصول قوله كان منتفيا فيه اذ لو كان حاصلا
فيه لما قدر حصوله فيه وهذا بناء على العرف وما قيل ان المقدر

المنطقيين

يشتمل الموجود والمعدوم فاصطلاح المنطقيين قوله فيلزم التحقيق لمعنى التعليق فان معناه ان حصوله منوط به بمعنى انه متوقف حصوله على حصول شيء آخر وان جميع ما سواه مما يتوقف عليه والا ذهب الشافعية الى ان التعليق بالشرط يدل على انتفاء الحكم عند انتفاء الشرط الا انهم لا يقولون بكونه مدلولا للجملة الشرطية فاندفع ما قيل ان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم بل الامر بالعكس لان ذلك انما يرد لو كان معناه مجرد لزوم الثاني للاول قوله فقد علق حصول الجزاء فالمعنى المطابق هو التعليق المخصوص وانتفاء الامرين وسببية الامتناع مدلول الالتزامي له ولما كان كلا الانتفائين معلوما للمخاطب ولم يكن تعليق الحصول بالحصول المفروض مقصودا بنفسه اذ لا فائدة فيه بل لاجل افادة السببية قالوا ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول فوضعوا ما هو المقصود من المعنى المطابقي مقامه تنبيها على ذلك في زعم المتكلم متعلق بقوله مسببا اشارة الى انه لا يلزم كون الثاني مسببا في نفس الامر كما في قول ابي العلاء ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر قوله وقد يستعمل الاشارة الى انه معنى مجازي له لان اللزوم لازم للتعليق والاول على ذلك قلة الاستعمال فيه وتبادر معنى التعليق المخصوص وكذلك المعنى الثالث والحق ما ذهب اليه الشلوبين واختار القاضي في

ذلك الامر حاصل ولو ادعا فلو حصل ما علق به دون ما علق عليه لم يكن المعلق عليه معلق عليه

للامتناع

المتبادر منه عرفا انتفاء الحكم عند انتفاء الشرط

والتبادر دليل الحقيقة

بقلم

تفسيره انه موضوع للقدر المشترك وهو التعليق دفعاً للاشتراك او الحقيقة
والمجاز وتبادر الوجود منه لكثرة استعماله له لا ينافي ذلك كما في لو في الوجود

قوله على قصد لزوم الثاني للاول من غير قصد كونه معلقاً عليه
مع انتفائه متعلق بالنزوم فيكون بالنسبة الى اللزوم مع الانتفاء فيدل
باللزوم المقارن بانتفاء الاول على انتفاء الملزوم فلا
لا يحتاج الى الاستثناء الثاني عكس المشهور وهو انه لانتفاء
الثاني لانتفاء الاول قوله ولم يدران ما ذكره اي لم يدر ان
الاستعمال التعليق غير استعمال اللزوم قوله فيربط بابعد النقيضين
عنه اي عن ذلك الشيء فيدل على ربطه باقرب النقيضين منه
بطريق الاولوية فيدل على استمراره على كل تقدير اذ لا واسطة
بين النقيضين فمن قال هذا الاستعمال لا يخص قصد الاستمرار بل
يكفي قصد ان هذا الجزاء لازم على كل تقدير كما تقول لو كان من
يجيئني الآن عدوي اعطيته الحق فانه يدل على ان الجزاء لازم
لانتفاء الآن وليس فيه قصد الاستمرار ثم يأت بشيء لان ما توهم
مبني على ما فهم من ان مراد الرضي بقوله وقد يجيء جواب لو قليلاً
لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم جميع الازمنة مطلقاً
وليس كذلك بل جميع ازمنة تقديري الشرط ونقيضه كما يفصح عنه
آخر كلامه حيث قال فيلزم وجود ذلك الجزاء على كل تقدير اي
الجزاء في جميع التقادير قوله وتلزمان الفعل اي الشرط واما جزاء

قوله وعلى ان النفي
اي اشارة الى انه لو
قائم مقام استثناء التالي

اي جميع الازمنة مطلقاً ١٢

يراد كان الازمنة ازمنة
الشرط ونقيضه اولا ١٢

إن فقد يكون اسمية وجزاء لو فعل مجزوم بلم او ماض في اوله لام مفتوحة
وحذفها قليل الا وقعت لو مع ما في حيز ها صلة نحو ما في الذي لو خشيتُ
شكرني او كان الشرط كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام
الى قوله ما نفدت وذهب الزمخشري الى وقوع الاسمية جواب لو في
قوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير قوله لو تملكون انتم
ما هكذا في النسخ التي رأيناها والصواب اسقاط انتم كما يدل عليه
آخر كلامه قوله فاعلوا انتم اي في الاثنين قوله كان ضميرا متصلا مستترا
الصواب اسقاط مستترا لكونه سهوا الا على قول الاخفش والمازني
فانهما قالا الواو حرف والفاعل مستترا واسقاط بارز لكونه لغوا
قوله وليس تاكيدا اي ليس انتم في الآية تاكيد الضمير المتصل على
ان يكون التقدير لو تملكون انتم على ما ذهب اليه البعض
تقليلا للتصرف قوله لان حذف الفعل فيه انا لا نسلم انه
ابعد من جعل المتصل منفصلا وعدم المطابقة بين المفسر والقول
باعادة الفاعل في المفسر لامتناع وجود الفعل بدون الفاعل
وقيل لانه لم يعهد حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد وفيه
ان حذف الفعل مع الفاعل شايع وحذف المؤكد فقط معهود
نحو الذي بنفسه محسن اخوك اي هو نفسه صرح به سيبويه في الكتاب
وتفصيله في المغني وعدم الاجتماع في الاستعمال لا ينافي الاعتبار في
التقدير قوله اي بصيغة الفعل والاكثر كونه ماضيا لكونه كالوضع

ذا المفسر
تكون للاول ١٢

ما نشرطا بوالدار

من شرط لو الذي هو اي ضي وقد جاء مضارعا واما قوله تعالى يود والو انهم بادون

فلو فيه مصدرية لا شرطية لمجيئه بعد فعل التمني وقدم قوله اي في اول

زمان التكلم يستشكل انه ظرف وم نصب اول فذهب الشيخ

الى انه ظرف زمان بحذف المضاف زمان والمراد بزمان التكلم بزمان الكلام

على التوسع او جعل الكلام بمعنى التكلم ولا يخفى ما فيه من التعسف

اللفظي والبشاعة المعنوية فان الحق وقوع القسم في اول الكلام

كما يفصح عنه قوله اي القسم بين اجزاء الكلام ونعم ما قيل انه كلام

لا يليق باول زمان التكلم والفاضل الهندي الى انه منصوب بتضمين

الدخول اي وتقديره جائز في غير المبهم من المكان بعد الدخول وفيه

ان ما ثبت بالاستثناء تقديره في صريح دخلت واما في متضمنه فلا

يشهد عليه وقياس المصنف على المصرح انما يتجه اذا كان التقدير

في المصرح قياسيا وبعضهم قال ان لفظ اول مرفوع صفة القسم

وفيه انه لا يصح ان يكون فاعل لتوسط القسم المقيد وارجاعه الى

القسم مطلقا خروج عن السنن المستقيم اذ السابق الى الفهم اتحاد

فاعل الفعلين وعندي انه منصوب على الظرفية لانه من المكان

المبهم على ما في التسهيل ان منه ما دل على مسمى اضافي محض اي لا يعرف

حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه كمكان وناحية وجهة وجهة

وغير ذلك من الاسماء المبهمة واحترز بمحض عن الذي يدل بنفسه على

معنى لا يصلح لكل مكان نحو جوف وباطن وظاهر وداخل وخارج

فان هذه من الاماكن المختصة وما قيل ان اول مكان تنزيلي لا حقيقي
والمكان التنزيلي كالمبهم في عدم الظهور مجرد اجتهاد لا دليل عليه ولا شاهد
قوله واحترز به عن توسطه اي اورده للاحتراز عنه فاما ان يجعل
الاحتراز مقصورا عليه لانه والكائن في الذكر مقدما فهو في القصد متاخر
فيكون قوله على الشرط احترازا عن تقديم الشرط واما ان يجعل الاحتراز
عن جميع صور التوسط فيكون ذكر قوله على الشرط لان الكلام فيه ويحتمل
الاحتمالين ارسله الشريف على الطلاقة قوله اي لزم القسم في جعل الجواب
للقسم مع تقدمه لفظا رعاية لجزالة المعنى لان لزوم الشرط للكلي في
يحتاج الى اعتبار تكلف لزوم الكلي للجزئي اي الشرط الجواب في
عدم العمل لفظا فيهما قال وكان الجواب للقسم لفظا لتقوى القسم
بالتصدر وضعف الشرط بالتوسط وجاز قليلا ان يعتبر الشرط لقربه و
ضعف القسم في نفسه لكونه موكدا للمعنى فهو كالزائد والشرط مورد ا
غير معنى التوقيت قوله فقط فلا طلاق قرينة التجريد عما سواه
قوله لا للقسم والشرط لما كان المتبادر من قوله وكان الجواب للقسم
فقط تعينه لذلك وليس كذلك بل هو اولى على ما نص عليه في الرضي
وليس مختصا بالشعر فانه جعل الزمخشري قوله تعالى ما انا بباسط يدي
اليك جواب الشرط في قوله لئن بسطت وحمل الشريف على ذلك التعيين
بالنظر الى جعله جوابا لهما لا بالنظر الى الشرط فقط لكن ذكر في
شرح التسهيل ان اعتبار الشرط في صورة تقدم القسم مذهب الفراء

ومن وافقه من الكوفيين ويأول البصريون ذلك بجعل اللام زائدة انتهى فتح
لا حاجة الى ما ذكره الشارح فان الحق على مذهب البصريين نعم لو ثبت
وقوع القسم لفظا مع اعتبار القسم لتم الحجة عليهم قوله يلزم ان يكون
مجزوما اي بالاطلاق العام على ما هو المتبادر من القضية الغير
المصرحة بجهة وغير مجزوم دائما لانه الحق بل للاطلاق العام فاندفع
ما قيل ان الشرط اذا كان ماضيا لم يجب جزم الجزاء فكيف يلزم كونه مجزوما
مجزوما الا ان يتكلف ويقال اراد صحة كونه مجزوما ووجوب عدم كونه مجزوما
قوله واما معنى فلبيان لفائدة قوله لفظا يعني انه اذا اجرد عن المعنى
فالقسم والشرط قيدان للجواب اجراء للتحقيق والتوفيقية فيكون
جوابا لهما ولكن لا اعتبار احدهما مقدما على الآخر فيفيد [illegible]
ان يكون جواب احدهما مقيدا او جواب الآخر مطلقا فاندفع ما قيل
ان جواب الشرط مجموع القسم وجوابه لا مجرد الجواب على عكس ما اذا
كان الجواب للشرط فان جواب القسم معنى مجموع الشرط والجزاء
ثم ان هذا القائل بعد نقل كونه جواب القسم لانه جوابه مجموعهما اعترف
بكونه جواب الشرط معنى فتباين كلاميه تدافع قوله لذا امتنع فانه
روعى فيه شرائط القسم من دخول اللام ونون التاكيد وهذا منع كونه
جوابا لفظا قوله اي لتقدم غير الشرط فقوله غير عطف على الشرط
لا على التقدم فان غير تقديم الشرط اعني تأخره لا يستلزم التوسط و
يجب ان يكون ذلك الغير ما يطلب الجزاء اعني المبتدأ او قبل النواسخ

او بعدها نص علیه فی الرضی وشرح التسهیل قوله جاز ان یعتبر القسم فیراعی
منه لزوم عدم الجزم ودخول نون التاکید اذا کان مضارعا مثبتا
ویعتبر الشرط فیجزم ولا یدخله النون قوله ویحتمل ان یکون المعنی الخ قیل
لا یصح ذلک لانه صرح الرضی بوجوب اعتبار الشرط فی صورة تقدم
علی القسم فالمثال الثانی لیس لالغاء الشرط بل الشرط معتبر کالقسم
الا ان اعتبار القسم یجعل الجملة التی بعد القسم جوابا له واعتبار الشرط
یجعل المجموع جوابا له ولا مانع من القول باعتبار الشرط لانه لم یفت
رعایة ما یراعی فی جوابه لان الجزاء مضارع مثبت یکون مع الفاء
وبدونه علامة الغاء الشرط فیه لان الفاء واجبة عند اعتبار الشرط
اذا جعل المجموع جوابا له نص علیه فی اللباب وان جعل الجملة التی بعد
القسم جوابا کما یشیر الیه قوله لان الجزاء مضارع مثبت یجب الجزم
ولا یجوز دخول نون التاکید ولانه اذا کان هذا المثال مثالا لاعتبار
الشرط والقسم فای مثال الغاء القسم وما زعم من مخالفته لکلام
الرضی فباطل لان الغاء الشرط بالنسبة الی جواب القسم لا ینافی
وجوب اعتباره بالنسبة الی مجموع القسم والجواب وبالجملة لم یکن المقصود
المصرح الا بیان الالغاء والاعتبار بالنسبة الی جواب القسم لم یورد
فی المثال الثانی الفاء مع وجوبه ولم یقل ان اتیتنی فوالله لآتینک
فالمثال المذکور قرینة لمجرد الایضاح واعلم ان المصرح اورد الامثلة
تنبیها علی ان اطراد الشق عدة المذکورة انما هو فی ان وما یتضمن

الشرط ... فترک الفاء لیس

لان فی عدم الجزم ... اللباب

معا علی البحار ...

فيهما

حكم

معناه من اسماء الشرط دون لو ولولا فانه وان اولى دفيه بتقديم القسم
على الشرط ونحوه بتعيين الجواب للقسم لا يطرد فيهما حكم التوسط بتعيين
الجواب للشرط لوجوب اعتبار الشرط في صورة التقدم كما مر فلا
يمكن جعل المجموع جوابا لان جوابهما لا يكون الا جملة خبرية **قوله** فيكون
باعتبار التقديم والجواز لا اللف والنشر ذكر متعدد على سبيل التفصيل
او الاجمال ثم ذكر ما لكل من احاد المتعدد من غير تعيين ثقة على ان
السامع يرده اليه والاول اما على ترتيب اللف بان يكون
الاول للاول والثاني للثاني او على غير ترتيبه وهو ضربان معكوس
الترتيب او مختلط الترتيب للنشر اي مثالا لما ذكر في التعليق
على غير ترتيب كما في المطول فلا بد في النشر من اشتماله على ما يتعلق
بكل واحد من المتعدد والترتيب اما على وفق ترتيب اللف او على
خلافه ثم ان ههنا لفين لف بتقديم الشرط ونحوه ولف جواز الاعتبار
والالغاء فان اعتبر مجموعهما لفا واحدا ومجموع المثالين نشرا له
فلا شبهة في كونه نشرا لكنه نشر على غير ترتيب اللف وهو ظاهر و
ان اعتبر كل واحد لفا على حدة فليس شيء من المثالين نشر الواحد منهما
فضلا عن ان يكون على ترتيب اللف او على غير ترتيبه اذ ليس في
المثال الاول اثر من تقديم الشرط المذكور في اللف الاول في المثال
الثاني اثر من الغاء القسم المذكور في اللف الثاني بل كل واحد منهما
مثال لبعض اللف الاول وبعض اللف الثاني ولا بد من دفع هذا الاشكال

جواب سلو ولولا نحو

دلام

ما قاله بعض المتصدين لحل هذا المقام ان المراد بالنشر جزء لانه على تقدير
التسليم كيف يصح ان يقع انه على ترتيب اللف او على غيره والحال ان
المذكور فيه جزء واحد من كل لف الا ان يقال المراد على نحو ترتيب
اللف بكونه مثالا انشائيا للجزء الاول وعلى نحو غير ترتيب بكونه مثالا
للجزء الثاني ولا يخفى سماجته وعندي ان اللف هو المستفاد من شرطية
المتوسط تقديم الشرط مع الاعتبار والالغاء وتقديم غير الشرط معهما
وان المثالين من صنعة الاحتباك حذف من الاول للاثبات بقرينة
الثاني ومن الثاني ذلك بقرينة الاول كما قيل في قوله الم يروا
انا جعلنا الليل ليسكنوا فيه والنهار مبصرا ان التقدير جعلنا
الليل مظلما ليسكنوا فيه والنهار مبصرا ليبتغوا من فضله ولا
شك في اشتمال كل من المثالين على الامور الثلثة فيكون اللف
والنشر على حقيقته وللبعض الناظرين فيهما خيالات لا يليق ان
يسمعها الاذن الكريمة اذا تقرر هذا فنقول على المعنى اي اعتبار
القسم والغاء القسم يكون المثال الاول باعتبار تقديم الشرط و
جواز الغاء القسم اي الغائه واعتباره نشرا على غير ترتيب اللف
لانه مثال باعتبار انا والله الذي هو اول فيه لتقديم غير الشرط
الذي هو ثاني في اللف وباعتبار اتيتك الذي هو ثان فيه لالغاء القسم
الذي هو ثالث في اللف وباعتبار لاتينك المقدر الذي هو
ثالث فيه لاعتبار القسم الذي هو ثان في اللف تم وجواز اعتبار

الاول

الشرط اي اعتباره

الشرط اي اعتباره وعدم اعتباره قوله على غير ترتيب اللف لما ان من كون الاول
منه مثالا للثاني في اللف وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه لكونه
انتفى المذكور ثانيا مثالا للاعتبار الشرط المذكور ثانيا في اللف
ولانتفى المقدر ثالثا مثالا للالغاء المذكور ثالثا قوله اشارة الى اشتراط
المضي في الشرط ليطابق الشرط والجزاء المعنوي في عدم عمله فيهما قوله
نشرا على ترتيب اللف لكون ان انتفى الاول من المثال مثالا
لتقديم الشرط الاول من اللف ولانتفى المذكور ثانيا فيه مثالا
لاعتبار التقسيم المذكور ثانيا في هذا اللف وانتفى المقدر ثالثا مثالا
للالغاء المذكور ثالثا فالنشر باعتبار الاول اي تقديم الشرط على ترتيب
اللف لكون الاول منه مثالا لما هو اول منه في اللف قوله وباعتبار
الثاني اي جواز الغاء الشرط وعدمه على غير ترتيبه لكون لانتفى المذكور
ثانيا مثالا للالغاء المذكور ثالثا في اللف وانتفى المقدر ثالثا مثالا
لعدم الغاية المذكور ثانيا هذا حل عبارة الشرح موافقا للنسخ
المشهورة وقيل ان الفاضل اللاري لتوضيحه الشرح اراد اصلاح خلل يوجد
في بحث الفعل لعدم مساعدته وقت الشرح لنظره ثانيا زاد
لفظ الغير في ثلث مواضع الاول قوله كليهما نشرا على ترتيب اللف
والثاني قوله فهو باعتبارهما جميعا نشرا على ترتيب اللف والثالث
قوله فالنشر باعتبار الاول على ترتيب واسقطه من قوله وباعتبار الثاني
على غير ترتيبه ورأيت نسخة كتب في آخره هذه نسخة قوبل بنسخة

قوله

دراول

مقروة على الشريح قراءة عليهما الفاضل اللاري وقرء عليهما من صنف هذا الشرح لا جله عند الفاضل اللاري موافق بهذا التصحيح قد كتبت في المواضع الثلث منها لفظ الغير في الحاشية واعلم عليه بعلامة العين وضرب الخط على لفظ الغير وانت بعد احاطتك بما قلنا ظهر لك ان لفظ الغير لازم في الموضع الاول دون غيره وان اسقط لفظ الغير لاوهم **قوله** اختلاف بين اعتباريه اي اعتباري كل من المثالين لكن الاعتبار التقديم واعتبار جواز الشرط في كون احدهما على ترتيب اللف والاخر على غير ترتيبه كما عرفت وتفسير الاعتبارين باعتباري اللف والنشر سهو **قوله** بخلاف المثال الاول فان الاعتبارين فيه متفقان وكلاهما على غير ترتيب اللف في المثال الاول وعلى ترتيب اللف في المثال الثاني **قوله** يقتضي تقديمه على المثال الاول لان النشر على ترتيب اللف اظهر منه على غير الترتيب **قوله** اراد اتصاله فلذا قدم المثال الاول فالشرح يكون الفاء القسم متصلاً **قوله** على تقدير تقديمه واما اذا ذكر مثال كل من اللفين بجنبه بان يقع واذا توسط القسم عليه جاز ان يعتبر القسم ويلغو نحو ان اتيتني والله لآتينك وكذا اذا توسط بتقديم غيره نحو انا والله ان تأتيني آتك يحصل اتصال المثال بالمثل له بتمامه **قوله** من حيث مثالاهما حاصل نشرهما قيد بذلك لانه اذا اعتبر من حيث انهما متعلقان لمجموع اللفين كان الاتصال حاصلا بتمامه كالملفوظ في صدر الكلام قيد الملفوظ بذلك لان المقدر لا يكون

بتقديم الشرط

اي القسم

الا في الصدر

الا في الصدر قوله نحو قوله تعالى لئن اخرجوا وان اطعتموهم انكم لمشركون اورد
المثالين اشارة الى ان الجواب للقسم سواء كان هناك لام موطئة
او لم يكن ردا على من قال ان قوله انكم لمشركون جواب الشرط والفاء
مقدر ولم يقدر قسم لان حذف الفاء من الاسمية الجزائية
انما يكون في ضرورة الشعر قوله اورايت لانه اكثر استعمالا قال الرضي
في بحث اما ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر منه ان ضربتني فاكرمك بالرفع ١٢
قوله يلزم الاتيان بالفاء وخص الفاء بالذكر لانه الاصل والا فاللازم الفاء
او اذا المفاجاتية وهذا اللزوم في السعة واما في الشعر فيجوز حذفها
نحو من يفعل الحسنات الله يشكرها قوله اما بالفتح والتشديد وقد يبدل
ميمها الاولى ياء استثقالا للتضعيف وهي حرف شرط وتفصيل
وتوكيد كذا في المغني وتفسير القاضي وفي الرضي انها حرف شرط
وتفصيل وقد يحذف ويطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا
او نهيا منصوبا به او بمفسره نحو وربك فكبر قوله او جملة في الاذان
لا كان اذا ابتدأت بقولك اما زيد لعلم انى طلب نحو اخوتك
قوله يعني واما الذين ليس في قلوبهم ما جعل ذكر الفقه قرينة على تقدير
عدم التوقف الى دم يحمل قوله والراسخون في العلم يقولون امنا بالله
كما في المغني لانه لا يتجه على تقدير عدم التوقف على الله وكذا لم يحمل قسيما له
بحرف اما كما في التوضيح لان حذف اما مع حذف الفاء لم يوجد
في كلامهم قوله للزوم الفاء فانها لا يجوز ان يكون عاطفة اذ لا

يعطف على المبتدا او للزائدة لعدم لزومها فهي سببية فيدل على كونها
للشرط وانما قال للزوم الفاء ولم يقل لدخول الفاء لان الدخول لا يدل
على تضمن معنى الشرط لجواز ان اجرائه مجرى الشرط كما في [illegible] واذا نحو
زيد حين لقيته او اذ لقيته او اذا لقيته فاكرمه قوله وسببية الاول
اي قصد السببية قال والتزم حذف فعلها لكثرة استعمالها في الكلام
ولكونها لتفصيل المقتضي لتكررها ولكونه فعلا عاما على طريقة
واحدة في جميع المواضع كمتعلق الظرف المستقر قال وبين فائها فيه
اشارة الى لزوم الفاء في جوابها لفظا او تقديرا في ضرورة الشعر
او مع تقدير قول هو الجواب له لدلالة المقول عليه نحو قوله تعالى فاما الذين كفروا اكفرتم
اي فيقال لهم الم تكن آياتي قال جزء فيه اشارة الى انه لا يفصل بجملة
تامة وقد يفصل بجملة ناقصة وهي جملة الشرط نحو قوله تعالى فاما ان كان من
المقربين فروح وريحان الآية وقد يفصل بجملة الدعاء اذا فصل بين
اما وجملة الدعاء بمعمول اما نحو اما اليوم رحمك الله فلا معين كذا او بمعمول
جوابها نحو اما زيدا رحمك الله فاضرب كذا في شرح التسهيل قال
مما في حيزها وهو الجزء الذي هو ملزوم في قصد المتكلم سواء كان عمدة
او فضلة ليكون العوض كالشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام
ويحصل ما هو الغرض من الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء فلذلك
الغرض من قولك اما زيد فذاهب لزوم الذهاب لزيد بسبب لزومه
لوجود شيء في الدنيا واذا قدمنا زيدا متقدم افاد ذلك قوله اي

ولا تقدير اللام

جزء فاجزائها رعاية لقرب المرجع او جزاء اما رعاية لاتحاد الضمائر في المرجع قوله
للان جزء الفاء جزؤها لان بعد حذف الفعل لا يمكن التوقيع الا بعد
اعتبار اقتران الفاء مع اما فجزؤها جزؤها فاندفع ما قيل لا يجوز التوقيع
بجزء مما في جزاء اما مطلقا ما لم يكن في الفاء فالتعويل على الوجه الاول
قوله بحال تجويز تقديم ما اي بعد اسقاط الفاء قوله فهذا مذهب
سيبويه هكذا في اللباب وغيره وفي شرح التسهيل ان هذا مذهب
المبرد وقيل ان مذهب سيبويه ما ذهب اليه المازني وفي
المفتاح وشرح ديباجة المصابيح انك اذا قلت اما زيدا فاني ضارب
فهذا جائز عند جميع النحويين الا عند ابي العباس المبرد فانه اجاز
نصب زيد بضارب قوله لان ما خاصية اي حكم بان لها خاصية
تصحيح تقديم ما يمتنع تقديمه الفوائد المذكورة ثم في تحقيق الكلام بحذف
الشرط وقيام ما هو ملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم
الادعائي دراستغناء خبر وجب الحذف بشيء آخر وعدم توالي حرف
الشرط مع حرف الجزاء قوله عملا مطلقا اي جعل مطلقا صفة
مصدر محذوف مبني للمفعول ولم يجعله ظرف زمان اي في جميع
الاوقات رعاية للمقابلة بينه وبين التفصيل الآتي فانه فرق
بين جواز التقديم وامتناعه قوله مهما يكن من شيء مهما اسم لما لا يعقل
سوى الزمان ويكون تارة دما عليه الضمير الراجع الى مهما ومن شيء
بيان لمهما لزيادة التعميم كما في قوله تعالى مهما تأتنا به من آية وجعلها

الى التأكيد التعميم ١٢

لحصول

المستتر

زائدة على قول الاخفش او استغراقية باعتبار الحال وهم قوله اقيم اما مقام مهما فيه رد على من قال ان اصله مهما فقلب الكاف في وابدل الهاء بالهمزة لان الاسم لا يتصرف فيها بالقلب والابدال كذا قالوا وفيه انه انما يتم لو اعترف هذا القائل بحرفية اما قوله بهذا اسميتها كما قال بعضهم ان اصل اما اي ما فاي كلمة الشرط وما ابهامية معناه شيء او حالة تقديره اي شيء او حالة فلا قوله وسط يوم الجمعة التي هو الملزوم في قصد المتكلم قوله لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء في اللفظ فانه يوهم ذكر المعطوف بدون المعطوف عليه والمسبب بدون السبب قوله اصلا بدون مانع آخر لا معنى قوله وهذا القائل في شرح التسهيل وهو الحق وهو مذهب سيبويه واليه رجع المبرد وغ ارضي وليس شيء لانه اذا جاز التقديم للغرض المذكور مع اي نوع الوجه فلا بأس بجوازه مع مانعين او اكثر لان الغرض مهم فيجوز تحصيله الغاء مانعين فصاعدا وفيه ان انتفاء الغرض المذكور مطلقا ممنوع انما الفائت على هذا التقدير اقامة الملزوم القصدي مقام الملزوم الادعائي وجوازه غير مسلم لان المقصود التأكيد ووقوع الجزاء وهو حاصل قوله هذا تقدير الكلام اذ كان المتوسط ما سوى الظرف من المفاعيل كالمفعول به في قوله تعالى واما اليتيم فلا تقهر فجريان التقدير الثالث فيه محل بحث فانه لا يصح ان يقال مهما يكن اليتيم على ان يكون اليتيم معمولا لفعل الشرط قوله مهما يكن على ان يكون

سوا ان كان اقامة الملزوم القصدي مقام الملزوم الادعائي ... مع التأكيد ووقوع الجزاء ... في حاصل

ما هي ... الاحوال

مهما لعموم الاحوال والعائد محذوف اي اي حالة توجد زيد عليها فهو منطلق
وكذا في تقدير يذكر مجهولا لا معلوما على ما سيجيء فلا يرد ما قيل انه لا يصح
هذا التعليق وذلك لانه لا بد من الرابط في جملة الشرط ولا رابط الا ان يحمل مهما
بمعنى الوقت وهو مردود على ما نص عليه الزمخشري في تفسير قوله تعالى
مهما تأتنا به من آية او قيل على ما جوزه ابن مالك في التسهيل وغيره
مستدلا بقول حاتم وانك مهما تعط بطنك سؤله وفرجك نالا منتهى الذم
اجمعا ورده ابيه بانه لا استشهاد فيه لصحة تقديرها بالمصدر اي اي
اعطاء قليل او كثير قوله واما تقديره اي على المذهب الثاني مبتداء
وقوله تقديره عطف عليه وقوله فوجهه غير ظاهر جزءه والجملة استئنافية
قوله على ان يكون الخ وهي عبارة عن الاحوال والرابط محذوف
اي اي حالة يذكر زيد عليها قوله بمعنى تذكر يوم الجمعة ولا بد من تقدير
فيها في الجزاء كما لا يخفى قوله منصوبا بانه مفعول به والرابط محذوف
وهي عبارة عن الاحوال قوله فوجهه غير ظاهر لعل وجهه جريانه في
قوله تعالى واما اليتيم فلا تقهر بخلاف تقديرين كما سبق لكنه غير جائز
في المفعول له والحال والجار والمجرور كما لا يخفى قوله مع انه يوهم الخ
اتحادها يوهم لان المقصود من التقدير بيان وجه الاعراب في
صورة الرفع والنصب الواقعين وليس الاشتغال متفرعا على التقدير
لكن تعدد المقدر في الثاني يوهم ان الاعراب تابع للتقدير ومن
ظهر هذا انه لا ايهام في تقدير مهما يكن زيد لان المقدر في جميع

الصورة واحد والاعراب غير واحد باختلاف التقدير فتدبر قوله كلا مذهب
الجمهور انها بسيطة وقال ابن يعيش انها مركبة من كاف التشبيه ولا
شددت ليخرج عن التشبيه قوله ردع لك اي عن المقولة اي مثل ذلك
القول وقد يكون زجرا عن فعل فيه الممنوع كقولك لمن يذم عالما
كلا ولابد فيه من تقدم كلام يرد بها سواء كان من كلام من يتكلم بها
على سبيل الانكار كقوله تعالى قال اصحاب موسى انا لمدركون قال كلا
او كلام غيره كما قال في مثال الشرح ويجوز الوقف عليها لانها ليست
من تمام ما بعدها قوله اي ليس الامر كذلك اشارة الى ان الفعل
الذي هي من تمامه محذوف لان الحرف لا يستقل كذا في الرضي وفيه
انه زجر عن الكلام السابق فكيف يتعلق الا ان يقال انه متعلق بالمحذوف
يكون سابقا فلا بد من التقدير قال وقد يجيء بعد الطلب لا في الاخبار
ويكون حينئذ ردعا للطالب كقوله تعالى رب ارجعون لعلي اعمل صالحا
فيما تركت كلا والظاهر ما ذكره الشارح لان المقصود به نفي اجابة الطالب
لا المسئول لا زجره عن الطلب قال وقد جاء بمعنى حقا وقد يجري مجرى
القسم فيجاب باللام كما في الآية المذكورة وقد لا يكون كذلك كما في
قوله تعالى كلا بل تحبون العاجلة قوله والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة
واما الجملة السابقة فيصح الوقف عليها او اللاحقة ولذا لا يلزم
بعد كلا بمعنى حقا كسر ان بل هو مفوض الى قصد المتكلم فان اراد
تأكيد ما بعدها فالفتح وان اراد استيناف ما بعدها فالكسر قوله

جاز ان يقول نعم

قوله جاز ان يق انه اسم في المغني انه بعيد لان اشتراك اللفظ في الاسمية والحرفية قليل ومخالف للاصل قوله بمعنى دفع لا يقو انه اذا كان اسماً فلم لا تؤنث واعلم انه وقع في القرآن كلا في ثلث وثلثين موضعاً لا يصح في جميعها كونها للردع فزاد وا معنى ثانياً فقال الكسائي انه قد يكون بمعنى حقاً وقال ابو حاتم يكون بمعنى الا الاستفتاحية وقال نضر بن شميل يكون حرف جواب بمنزلة اي ونعم قال تاء التانيث الساكنة اي في الاصل ولذا لم تعد اللام في رمت بخلاف لم يبيعا وبيعوا فانها ما قبل الالف متحركة في الاصل فلذا لم يحذف العين فيهما لاجل السكون العارض لان امر المخاطب في الاصل مضارع ولذا لم تعد وامر المخاطب نه المبني الاصل واما في نحو قل الحق فانما لم تعد العين المحذوفة لان الحركة ليست لازمة بخلاف بيعا قوله لا المتحركة اي ليست المتحركة معدودة في الحروف لانها مختصة بالاسم فصار كالجزء منه واجري الاعراب عليها فتبين احكامها بتبعية بيان المؤنث في مبحث التذكير والتانيث بخلاف الساكنة فانها يدخل الحروف الغير كما في ثمت وربت نص عليه في المغني فهي كلمة برأسها فلذا عدت حرفاً وبين احكامها استقلالاً وما قيل فلو لم يقيد بالساكنة لم يصح قوله يلحق الفعل الماضي ففيه ان قوله يلحق الفعل الماضي متفرع على تقييده بالساكنة فكيف يكون ذلك موجباً لتقييده

كالكاف

يعني اذا كان اسماً فينبغي ان تؤنث لانه صفة الجملة منه

لنفي الكلمة

والمراد بالمتحركة ما يكون لمجرد التأنيث فلا يرد تاء فعلت للمخاطب
لانها ضمير الفاعل مع التأنيث قوله فاعلاً كان بيان لفائدة
التعبير بالمسند اليه دون الفاعل يعني ليشتمل مفعول ما لم يسم فاعله
فانه تبيس عند المصرح كما مر قوله فبتدئه اول الامر اي قبل العلم بكونه
فعلاً ماضياً فان صيغة فعل الماضي قد يكون على زنة الاسم والحرف
والامر نحو أنّ فاذا قيل انت علم قبل التأمل في معنى الكلام انه
صيغة الماضي قوله لانها كالحرف الاخير اما تاء الاسم فلجريان
الاعراب عليه اما تاء الفعل فلشدة اتصاله به بحيث لا يمكن
تلفظها بدونه ولذا قدمت على الفاعل الذي هو كالجزء منه
قوله في التقدم فهي في مبحث المؤنث مقصودة بالذات لان
الحكم فيها على الاسم المؤنث قصداً وههنا مذكور تبعاً للحكم السابق
اعني لحوقها تأنيث المسند اليه فانه بيان لمنه الوجوب في
جميع الصور فاخرج منه هذه الصورة فكانه استثناء منه ولا
اكتفى بهذا القدر لم يستوف بيان جميع صور الالحاق قوله
واما الحاق علامة استيناف لدفع توهم كون علامتي التثنية
والجمع كتاء التأنيث في الحاقها للتنبيه على كون المسند اليه
مثنى او مجموعاً وفي عدم تقييد الالحاق بالماضي او بالفعل اشارة
الى عموم الحكم اي الحاقها بأي شيء تلحق منه الماضي والمضارع
والصفة قوله بعدم احتياجها اي التثنية والجمعين قوله غالباً احترازاً

فاعلاً

أنّ
عقّ عقّ عضّ
مصدر امر ماضي

لانها

عما ارد الكاتب

عمّا اذا كانت مدغمة او محذوفة لالتقاء الساكنين وعن منّ وما اذا
كانتا عبارتين عن الجمع قوله فليست بضماير يدل عليه ايراد الواو
لغير العقلاء في اكلوني البراغيث واستعمال النون للرجال في
يعصرن السليط اقاربه والتاويل تكلف واليه اشار المصنف
بالتعبير بلفظ العلامة وايماء الى الضعف على تقدير القول بالعلامة
قوله من غير فائدة احتراز عن نعم رجلا وربه رجلا وباب التنازع
قوله ولا منع له ظاهره يشعر بان هذا قول الشارح الرضي والمذكور
في المغني ان القول بكونها علامة مذهب سيبويه وقيل هي اسم مرفوع
على انه علية ثم قيل ما بعدها بدل منها وقيل مبتدا والجملة خبر
مقدم وفي شرح التسهيل ان هذا ليس بممتنع اذا كان من سُمع منه
ذلك بخلاف اصحاب اللغة المذكورة واما ان يحمل جميع ذلك على ان
الالف والواو والنون فيها ضماير فغير صحيح بل الصحيح انها حروف دالة
على التثنية والجمع لنقل ائمة اللغة انها لغة قوم من العرب مخصوصين طيّ
او ازد شنوءة وحكى البصريون ان اصحاب هذه اللغة يلزمون العلامة
ابدا ولا يفارقونها ولو كانت ضماير كما زعم البعض لما اختص به قوم
دون قوم انتهى ومن هذا تبين ضعف قول الرضي قوله فامر في التقرير
والتوضيح وعلى الوجهين حمل ما وقع في التنزيل من قوله تعالى واسروا النجوى
الذين ظلموا او قوله تعالى عموا وصموا كثير منهم وما في الحديث الصحيح
يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار قوله في الاصل مصدر نونته

هكذا في اللباب فان قلت هذا اللفظ ليس مما استعمله العرب انما هو من
مولدات اهل العربية فما معنى كونه في الاصل مصدرا قلت انهم اشتقوا اولاً
لفظ التنوين منه النون بمعنى جعل الشيء ما يصنع منه نحو اثرته اي جعل
الشيء ذا نون باد خاله عليه فقوله اي ادخاله عليه بيان لحاصل المعنى
ثم نقلوا منه الى النون المخصوص ثم اشتقوا منه التنوين بمعنى جعل الشيء
ذا تنوين كما وقع في الصحاح يقال نونت الاسم تنوينا والتنوين يختص
بالاسم وتنوينا مفعول مطلق بمعنى جعله ذا تنوين كما في التاج التنوين
منون كردن اسم فما قيل انه مخالف للصحاح وانه يفهم منه انه متعد الى
مفعولين سهو فيه ما به ينون الشيء يحتمل الباء للسببية او للآلة اي
ما يجعل الشيء ذا نون باد خاله عليه قوله اي بذاتها اي مع قطع
النظر عما هو خارج عنها بان يكون وضعها على السكون فلا يرد
نحو محسن وحائن لان سكونها بواسطة انتفاء موجب التحريك
على ان الوقف غير السكون فانه قد يكون بغيره فلا يضرها اي
التنوين الحركة العارضة فالمتحركة ساكنة في الاصل فلا يرد
ان التعريف غير جامع لخروج التنوين المتحركة قوله مشابهة نون من
قبيل ظهوران المراد نون هي كلمة وان الكلام في قسم الحرف
يمنع شمول ذلك وفيه ان التخصيص بالكلمة يخرج بعض اقسام التنوين
منه وكون الكلام في قسم الحرف يكفي كون بعض اقسامه حرفا
قوله اي آخر الكلمة اراد به ما ينتهي اليه الكلمة فيدخل فيه تنوين

بمعنى

قوله

قوله

فائدة ولهائي ونافع

قائمة والبقري وقاض قوله منه غير تخلل شئ كما هو الظاهر من تبعية شئ لشئ والتخصيص بالحرف خلاف الظاهر قوله متخللة بين اخر الكلمة لان الحركات العارض حروف المد واللين يتلفظ بها بلا تلفظ الحرف الا انه لقصر زمان تلفظها يتوهم انها يتلفظ مع الحرف قوله تطفلها لها في الوجود بان يتبعها في الوجود والعدم يشير اليه تشبيه بتطفل العارض فلا يرد ان تفسير التبعية بالتطفل يوجب اخراج تبع حركة الآخر نون التأكيد ايضاً قوله للتمكن اي يدل على تمكن الاسم وبقائه على الاصل وهو الانصراف قوله امكنية الكلمة اي كونه امكن اي زائد في التمكن لان غير المنصرف ايضاً متمكن في الجملة ويسمى الاسم امكن فهو افعل من التمكن على الشذوذ كذا في شرح التسهيل و ذلك ان تجعل منه المكانة لشراخته ببقائه على الاصل وان تجعل من المكان على الشذوذ كما هنالك قوله لم يشبه الفعل لم يقل لم يشبه الحرف او الفعل كما في عامة الكتب لان الامكن في مقابلة غير المنصرف والتنوين فارق بينهما قوله بالوجهين فلا يغير منه هنا بوجه آخر كضارب قوله معناه ان يتصور صورته فيه للضرورة او التناسب فهي داخلة في تنوين التمكن وليس قسماً سادساً كما عده بعضهم قوله بين المعرفة والنكرة من الاسماء المبنية عند القوم حيث قالوا انه يختص بالصوت واسم الفعل ويطرد في آخره في الآن اي الزمان المتصل بزمان التكلم بعضه قوله واما التنوين

حذف بالتنوين ... ازيد ... اعلم ... الا ... ١٢

اي انما خصصنا المثال بنحو هذا اي بالنكرة المبنية لان غير المنصرف اذا
دخلت التنوين بعد جعله كالنكرة في عدم التعيين سواء بقي فيه سبب
او لا ليس تنوينه للتنكير بل للتمكن لانه اذا زال بموانع الصرف فاذا
زالت الموانع عاد بخلاف سيبويه فانه كان منيب فاذا نكر يدخل فيه
تنوين التنكير للتنكير قوله لا اجري معنى اي لا اظن منعا فيجوز ان يكون
تنوين احمد وابراهيم بعد التنكير للتنكير والتمكن معا لانه يدل عليهما
قوله فاذا جعلته دفع لما قال لو منع انه لو كان للتنكير لم يبق في
نحو رجل بعد العلمية وفي بعض نسخ الرضي واما التنوين في نحو
احمد وابراهيم فلم يتمحض للتنكير بل هو للتمكن ايضا لان الاسم منصرف
وانا لا ادري الى فقوله هذا قوله واما التنوين الى كلام من قبل نفسه
وانا لا ادري عطف عليه وعلى النسخة التي نقلها الشريع كلام من
قبل القوم وانا لا ادري استيناف كلام من قبل نفسه ولك ان
تحمل كلام القوم على ما اختاره الرضي كما لا يخفى قوله يتعين فيها الى بيان
لوجه المناسبة بينهما ليصير احدهما عوضا عن الاخر قوله عوضا
عن المضاف اليه لم يقل عوضا عن حرف اصلي كجوار او زائد كجندل
فان تنوينه بدل من الف جنادل او مضاف اليه لان كون
التنوين فيهما للعوض مختلف فيه فعند المبرد تنوين جوار للصرف
وعند ابن مالك تنوين جندل للصرف وليس ذهاب الالف التي
هي علم الجمعية كذهاب الياء من جوار وفي تخصيص الامثلة باذ وكل

بعض الشارح

وبعض اشارة الى اختصاصه بهذه الكلمة قوله لزالت للعلتين ولذا
لو سميت بمسلمة زال تنوينها وقال الزمخشري انه تنوين العوض و
ان سمي به لضعف تانيثه لعدم تمحض تاء التانيث لانها مع الالف
علامة الجمع ولا يصح تقدير تاء غيرها لان اختصاص هذه التاء بجمع المؤنث
يابى ذلك كتاء اخت وبنت مع ان التاء فيهما بدل من الواو
يمنع من تقدير تاء اخرى فيهما قوله لانها بعينها مناسبة المثنى [illegible]
النون في كون كل منهما علامة تمام الاسم فقط من غير دلالة على معنى آخر
قوله او آخر الابيات هو في القاموس البيت من الشعر والمدر و
بيت الشعر والمصاريع جمع مصراع ومصراعا موزونان ومصراعا
البيت من الشعر شبها بمصراعي الباب لاستوائهما كذا في شمس العلوم
قوله لتحسين الانشاد اي قراءة الشعر انشد الشعر اي قراءه
لانه من اسباب الغناء قوله لانه حرف هو تعليل لما يستفاد من السابق
اي يسمى ما يلحق هو تنوين الترنم لان الترنم في اللغة التغني وهو حرف
نشأ بترديد الصوت في الخيشوم مع الحروف والترديد في الخيشوم
من اسباب حسن الغناء ولا يسمى المغني مغنيا لانه يحسن صوته اي
يجعل فيه غنة والاصل مغنن نونات ابدلت الثالثة ياء ومعنى
تنوين الترنم تنوين يلحق لتحصيل الترنم هذا ما ذهب اليه ابن يعيش
واختاره المصنف في شرح المفصل وقال غيره سمي تنوين الترنم لانه يلحق
مكان الترنم لان حروف الاطلاق يصلح للترنم لما فيها من مد الصوت

للعلتين

البيت ح

لكونه اغنّ ح

يغنّي

يثلث ح

غنم بالفتح والتشديد بخن ... [illegible]

فيبدل منها التنوين اذا قصد الاشعار بترك الترنم لخلوّه من المدّ قوله
وانما اعتبروا ه يعني ان محل ترديد الصوت في الخيشوم هو الآخر فلذا
اعتبروا الحوقه بالآخر قوله والغال اي لحوق مالحق آخر الابيات قوله
لان محل التغني ه اللاحق في الوسط واقع لا في محله فلذا لم يعتبروه
وفيه نظر لان لاصحاب التغني في كل نوع من الغناء مقامات
لطول الصوت وقصره وترديده وحدته وثقله لو عيّد لو اعتبرنا فات
حسن ذلك الغناء سواء كان في الآخر او في الوسط ولان في اختلال
النظم يحصل بتنوين الغالي مطلقاً ولانه قد يكون آخر المصراع او
البيت متعلق بما بعده فيخل التنوين بفهم المعنى في قوله القافية
المطلقة القافية عند الخليل من آخر حروف من البيت اي اول
ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن ويروى عنه ايضاً
ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول القافية مشتق من
القفو وهو التبعية لان القوافي يتبع بعضها اثر بعض والرّوي
هو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية
او نونية مثلا مشتق من رويت الحبل اذا فتلته او من رويت البعير
اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال او من الري
لان البيت يرتوي عنده فينقطع قوله للاطلاق الصوت في النوع
الاطلاق رها كردن قوله بابدال حروف الاطلاق واي مع كونها
من حروف الزوائد وموضع السكون قوله اتحي اللوم ه وفي بعض الروايات

بحث

عنها

فيقولان الحبث

فقوي ان اصيب كما يدل عليه بيان المعنى البيت لجرير اراد يا عاذلة فرخم وحذف حرف النداء والمعنى يا عاذلة اقلي لومك وعتابك علي ما افعله وتاملي فيما افعله حتى تجزي بالحقيقة فان كنت مصيب فيما افعله فقولي لقد اصاب جرير فيما فعل والخفق والاتقا بريء فخفيه ان عاذلة على الخطاء فيما تقول كوز في شرح ابيات المفصل ولقد اصاب تعول قوله والشرط تخلل بين اجزاء ما هو دال على الجزاء قوله وحصل باشباع فتحه والاشباع لتحصيل الوزن فلابد منه والتعويض عند التغني فحاصل لازم لتحصيل المدة بالاشباع ثم ابدالها بالتنوين بل الاظهر ان الحاق التنوين مغني عن تحصيلها بالاشباع ليس بشيء قوله وقاتم الاعماق البيت لروبة القاتم المظلم العمق بفتحتين وبالضم ما بعد من اطراف المفازة وجمع اعماق والخاوي الخالي والمخترق بفتح الراء وكسر القاف الممر والطريق وقيل مهب الريح تخترقه والاعلام جمع علم وهو ما يهتدي به في الطريق والخفق بالسكون الاضطراب يقال خفقت الراية والقلب والسراب اذا اضطرب تحرك للضرورة والمراد به السراب الخافق نعت بالمصدر والمعنى رب مفازة مظلم الاطراف خالي الممر لم يسلكه احد ولا يتميز فيه اعلام للظلمة او لبعدها لامع السراب وحرف رب محذوف اي قطعته قوله بالفتح او الكسر كالتقرير في تحريك رب لكن ان الاصل فيه الكسر والفتحة للخفة وقدم الفتح اشارة الى اولويته لان الفتح الزائدة في وبالكسر يزيد

باشباع

اصلم

التقى قوله بل هو موضوع لغرض الترنم وذلك لان المقصود حصول الترنم
في الخارج لا افهام معنى الترنم وحصوله في الذهن قوله تساهل قوله ولتصحيح
بتنزيل العوض من الشيء منزلة معناه قوله ففي اعتبار الوضع في بعضها
تامل الخ وهو تنوين التنكير فانه لافهام عدم تعيين مدخوله وتنوين
العوض فانه قائم مقام المضاف اليه الدال على المعنى فيفهم منه معنى
المضاف اليه بالواسطة وتنوين التمكن فان المقصود منه افهام
كونه منصرفا لا تحصيله فمعنى قوله وهو للتمكن انه يجيء للتمكن وغيره
ليشمل المعنى والغرض والحق ان الكل فوائد التنوين كما يدل عليه عبارة
التسهيل فانه قال التنوين نون ساكنة تزاد آخر الاسم تبيينا لبقاء
اصالته او تنكيره او تعويضا او مقابلة لنون جمع المذكر او اشعارا
بترك الترنم في روي مطلق في لغة بني تميم قوله اي التنوين لشرط
بقائه على حاله وعدم صيرورته جزءا بان جعل علما مع التنوين
فانه لا يحذف قوله وجوبا فان الاستمرار المستفاد من المستقبل
قرينة الوجوب وهذا في السعة واما في الضرورة فقد لا يحذف فان
الضرورات تبيح المحظورات كقول جارية من قيس بن ثعلبة حيث
لم يحذف من قيس رعاية للوزن واخرجه ابن جني على الشذوذ ورد
بان العرب لم يجعل ابنا في ذلك الا صفة ولذا لم ينونوا الا في الشعر
وهذا الحذف مطرد لحذفه عند اضافته مدخوله ودخول اللام وقد
يحذف في غيره تخفيفا لالتقاء الساكنين ومنه القراءة الشاذة

المقابلة فانه المقصود منها
الحاجة تحصيل المقابلة
لا افادة المقابلة للمخاطب
بخلاف التعويض حم

احد الله الصمد قوله من العلم المعرف بما سبق فيشمل اللقب والكنية العلم

قوله معصوفاً ومشتقاً نحو يا بقظ ابن المكبر فلا يحذف زيد بن عمرو ويشترط

الاتصال كما هو المتبادر فلا يحذف في زيد الظريف ابن عمرو ويشترط كون

العلم الثاني في لوكر ابناء علما ان الموت لا ينسبون الى الرجل الا الى امه واشترط

بعض المتاخرين كونهما مكبرين وليس كذلك دون مضافاً اي علم للاب كما

هو الشائع في الاضافة وهو المطابق لما قاله المحدثون من انه اذا اضيف

الى علم الجد لا يسقط التنوين ولا الالف الابن خطا وقيل سواء كان للاب

او الجد واشتراط المحدثين وصنيع جديد لهم فرقا بين الاضافتين وقوله

آخر لبيان الواقع اذ اللفظ المضاف لا يكون عين اللفظ الموصوف

وان اتحدا في المفهوم والصدق فيدخل فيه زيد بن زيد بمعنى زيد بن نفسه كناية

عن عدم الاب ولا ما يوجد في بعض النسخ قوله لكثرة استعماله لالتقاء

الساكنين فانه لا يوجب الحذف لجواز تحريكه بالكسرة على ما هو الاصل

في الساكن قوله خطا بحذف الالف واما حذفه في اللفظ فليس مختصا

بحال حذف التنوين قوله وكذلك اي ما لعلم اعم من ان يكون صريحا

او كناية عنه وكذا ما يجري مجرى العلم نحو سيد بن سيد وفلان بن فلان وفاضل

وطاهر بن طاهر ولمي بن ولي قوله ويعلم منه بناء على ان التقييد في

المسائل بقيد ينفي الحكم عما عداه فنحو جاءني رجل بن زيد المثال الصحيح جاءني

الرجل بن زيد وزيد بن ابي بكر والامر هين لان المثال التوضيحي يكفي التوضيح

قوله وعلم الاضافة حكم الابنة ولم يذكره المصنف اكتفاء بذكر الاصل اولانه

٦٦

اختلاف فان منهم من منع ذلك لان موضع السماع الابنة حكاه ابن كيسان
كذا في شرح التسهيل قوله لانها لا تحذف اي خطا حيثما وقعت اي في موضع
الالتباس وعدمه قوله في نحو هذه هند بنت عاصم اي فيما وقعت صفة
لمؤنث يجوز فيه صرفه فلو حذف الف ابنة لا يدري انه لفظ فيحذف
تنوين موصوفه ويسكن الباء او لفظ بنت فيجوز في موصوفها التنوين
وعدمه ولا يسكن الباء في التسهيل والوصف بابنة كالوصف بابن
يحذف التنوين في نحو جاءتني هند ابنة زيد في لغة من حذف وفي
الموصوف بنت في غير الندا وجهان اي التنوين وعدمه روايهما
سيبويه عن العرب الذين يصرفون هندا ونحوها فيقولون هذه بنت
عاصم بلا تنوين وبتنوين انتهى والفرق بان تاء بنت يكتب بصورتها
مطولا وتاء ابنة يكتب بصورة الهاء مدورة ليس بشيء لانه يجوز
كتابة ابنت بالتاء المطولة لان كتابة الكلمة تابعة لحالة الوقف
ويجوز وقف ابنة بالتاء الا ان الاعرف وقفها بالهاء بخلاف اخت
وبنت فانه لا يجوز وقفها بالهاء فلذا يكتبان بالتاء المطولة في التسهيل
وابدال الهاء منه تاء التانيث المتحرك ما قبلها لفظا او تقديرا
في اخر الاسم العرب الاعرف من سلامتها وقال شارحه احترز بقوله
المتحرك ما قبلها منه ان لا يتحرك لفظا ولا تقديرا فلا يوقف عليه الا
بالتاء نحو بنت واخت قوله نون التاكيد اشار بجعله قسمين الى انهما
اصلان كما هو مذهب البصريين وقال الكوفيون الثقيلة اصل والخفيفة فرعها

ابنت

التاكيد وجاء الخليل التاكيد بالثقيلة ابلغ قوله لتقلبها المشددة والمستلزمة
للحركة فلذا لم يتعرض لنكتة اصل التحريك قوله اي في الف التثنية لا يخفى
انه لا يمكن ان يراد بالالف الالفان فالمراد جنس الالف في اي
نوع كان فالاظهر ان يقول الف التثنية كانت او الف الجمع قوله
والف الجمع اختاره الشريح رعاية لمناسبة التثنية وجعل عبارة العموم
تفسيرا له بهذا الطلاق اختصه الشريح لمناسبة التثنية والشريح الف
الوصل كما في الرضي وسيف الاضافة ما فسره بقوله اي الفاصل نادر في
ملابسة قوله لتشبيهها فيهما اي في التثنية والجمع بنون التثنية في كون
كل منهما نونا واقعا بعد الالف ولم يقل لتشبيهها معهما مع ان فيه
عدم الضمير للتكلف لانه يوهم شبه النون مع الالفين لنون
التثنية والاوليا اسقاطها فيهما اذ لا حاجة قوله اي نون التاكيد
رعاية لوحدة الضمير وقيل لكل واحد من الثقيلة والخفيفة رعاية
لقرب المرجع مع تنصيص الحكم في كل واحد منهما وعلى التقديرين الجملة
مستانفة ولا يجوز كونها جزا بعد جزء لان الجزء الجملة يجب فيه العطف
قوله بالفعل المستقبل والمراد بالفعل المستقبل الاصطلاحي
ودخولها على الاسم الفاعل تشبيها له بالمضارع في قوله اقائلن
احضروا الشهود وعلى الماضي في قوله دامن سعدك ان رحمت
متيما اضطراري والمراد الاختصاص في السعة قوله الكائن في
ضمن الاربعة يكون مذكورا بعد لفظ كما في ماعدا الامر والنهي الطلب او حكمي

فيهم

او تقديرا كما في امر المخاطب فانه في الاصل مضارع حذف اللام عنه لكثرة
الاستعمال فهو في التقدير فعل مستقبل في ضمن لام الامر كامر الغائب والمتكلم
فالمراد منه الامر اعم من الامر بغير اللام وباللام على التوسع او الامر
بغير اللام ويعلم حكم الامر باللام بطريق الاولى وما قيل في توجيه
عبارة المتن من ان كلمة في متعلق بالاستعمال المقدر من هذه الامور
المعاني المصدرية اي بالفعل المستقبل المستعمل في الامر والنهي والاستفهام
والعرض والتمني ففيه ان المستعمل في النهي والاستفهام والعرض والتمني
ليس صيغة الفعل بل اداتها وان اطلاق الفعل المستقبل على
الامر المخاطب خلاف الاصطلاح وان الامر بالمعنى المصدري لا
يشمل الدعاء قوله نحو هل تضربن وكذا سائر ادوات الاستفهام اسمية
كانت او حرفية اورد المثال بهل ردا على من لم يخصه بالهمزة قوله
في جميع هذه الاشياء لو ترك بيان التخفيف والتشديد في الامر والنفي
بهذا التعميم لكان اخصر لكن ما ذكره ابين حيث فصل اولا ثم عمم قوله
بهذه المذكورات الستة وهو الموافق لما في اللباب وزاد الرضي التحضيض
واما النفي والشرط المؤكد بما في حكم المستثنى بدليل ذكرهما بعد قوله الدالة
على الطلب واما طلب وجود الفعل او عدمه كما في الامر والنهي والتحضيض
والعرض والتمني والسؤال عن حصول الفعل كما في الاستفهام واما
في دلالة القسم على الطلب خفية تامل لان الالحاق قد يتعين على ما
يعلمه مما هو ليس مطلوبه كقولك منه الى البصرة والله لا عاقبن الله

الحمد لله

الا ان يقع الغالب ان يقسم المتكلم على ما هو مطلوبه وحمل بقية الباب عليه
قوله دون الماضي والحال حال اما عن النون اي متجاوزة عما يدل
على الماضي والحال او عن الضمير المستتر في الدلالة اي متجاوزة تلك
المذكورة عن الدلالة على الماضي والحال قوله لانه لا يؤكد الا على ما
المعلوم المسند الى ضمير النون اي لا يؤكد النون الا مطلوبا لان
وضعه للتاكيد طلب حصول شيء اما في الخارج او في الذهن و
المطلوب لا يكون ماضيا ولا حالا لا وجودا مستقبلا فما قيل في وجه
التاكيد في المطلوب فقط لاقتضائه بمثل ان زيدا ليقوم وهم
منشؤه قراءة يؤكد على بناء المجهول قوله وقلت في النفي لم يقل
وفي النفي قليلا وفي مثل اما تفعلن كثيرا لان دخول النون
فيهما ليس بالاصالة بل بواسطة تشبيههما بالطلب فلذلك ناسب
تركيبهما به في حكم الاختصاص ولانه لا يصح تعلق قليلا بالاختصاص
ولا بالنفي والمراد بالنفي اعم من صريحه ومما تضمن معناه فيدخل
فيه فلما تفعلن كذا وقعه حيث قال سيبويه تدخل بعد لم تشبيها
لها بلا الناهية في الجزم مثلا زيد ما يقومن اورد المثال بما ليعلم حكم
النفي بلا بالطريق الاولى فان شباهته بلا الناهية اتم ولا فرق
بعد لا المتصلة بالفعل نحو زيد لا يقومن وبا المنفصلة عنه نحو لا في الدار
يقومن زيد وما قيل انه لم يجيء في النفي بما مدفوع بما وقع في قولهم من
عضة ما ينبتن شكيرها وغير ذلك كما في الرضي قوله الا قليلا قيل القسم

بدل
والجد

في النفي بلا المتصل بالفعل بمضارع محذوف كيف وقد جعله ابن الرضي
فيا شاذا وقال ابن مالك هو كالنهي على الامتناع وفيه ان كون اللا في
القسم لان كل واحد منهما ليس بمستعمل كثيرا واما ما قال ابن مالك فمعناه
التشبيه في جواز الدخول [illegible] مطلق قوله في جواب المثبت
فيثبت القسم لجواب القسم وجعله من قبيل [illegible] تكلف يحتاج
على ارادة المقسم عليه من القسم قوله لان القسم محل التاكيد اي
كائن في محله [illegible] منزلته قوله بعد صلاحيته له صلوحا تاما
احتراز عما لا صلاحية كالجملة الاسمية والفعل الماضي المثبت
وما فيه مانع كما سيجيء وعما لا يصلح صلوحا تاما كالمستقبل المنفي
فانه لكونه منفيا والاصل في الاشياء العدم لا يصلح للتاكيد و
لكونه مطلوبا صالح له وبما ذكرنا اندفع ما قيل ان التعليل لا يختص
بالمثبت وفي اعتبار قيد الصلاح في الدليل اشارة الى ان المدعى
اعني اللزوم مشروط بالصلاحية ترك التصريح بمشروطه فلا يرد ان
اللزوم على الاطلاق غير صحيح لكونه مشروطا بان يكون المضارع خاليا
من حروف التنفيس نحو متعلق بجار سابق وعن مفعول بينه وبين
اللام بقد فان النون لا بد منه نحو فسوف يعطيك ربك
فترضى لان النون يخلص المضارع للاستقبال فكرهوا الجمع بين
حرفين لمعنى واحد في كلمة واحدة نحو قوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى
الله تحشرون لان التقديم هو حصول يقتضي الاختصاص المقتضي التسليم

حتى

فان

لا يصلح

الله اعلم

واصل الحكم انما في لتاكيد نحو والله لقد اظن زيدا منطلقا لان قد لا تجامع
مع حرف الاستقبال قوله فيما عدا اشبت القسم مما هو صالح
له وهو الفعل المستقبل الممتنع بل جائز نحو قول الشاعر فالبتم لا
تحمدن امرا حتى تجتنبه فعل الكرام وان فاق الورى حسبا والاكثر ان لا
يؤكد كقوله تعالى واقسموا بالله جهد ايمانهم لا يبعث الله من يموت كذا
في شرح التسهيل قوله وكثرت اشارة الى انه قد يلحق الشرط
وان لم يؤكد بما نحو ان يفعلن افعل و الى انه قد يلحق الجزاء
اذا كان شرطه مما يجوز لحوقه به قوله المؤكد حرفه ثم الثقيل المؤكد اذا ما
اشارة الى ان ما في الاسماء المتضمنة لمعنى الشرط في الحقيقة
تاكيد لكلمة ان التي تضمنت قوله بما سواها كانت لازمة كما في حتما
وردها الا بكمتى ما قال وما قبلها مع ضمير المذكرين حال مقدرة من الضمير
المستتر في الظرف العائد الى ما لان كونه قبل النون لا يجامع كونه
مع الضمير ومن هاهنا ظهر انه بيان حكم الصحيح اذ في المعتل ما قبل
النون هو الضم فيما قيل ان التعليلين المذكورين لا يجريان في
اخشون واخشين وهم قوله ان اشترط فلا يكون ما نحن فيه من
التقاء الساكنين على حده فتحذف المدة واعلم ان النون التاكيد
ليس بجزء حقيقة لكنه كالجزء لشدة اتصاله بما قبله فلرعاية الا
الاول قالوا في جمع المذكرين والمخاطبة ان فيهما التقاء الساكنين
على غير حده ولرعاية الثاني قالوا في التثنية والجمع المؤنث انه التقاء

اذا كان شر

الساكنين على حده ولم يعكس للزوم الثقل في الاولين والالتباس و
اجتماع النونات في الآخرين قوله ان لم يشترط فيه ذلك فيكون
هذا من قبيل التقاء الساكنين على حدة فلا يحذف المدة لاجله بل
لاجل الثقل ويدل على عدم الاشتراط المذكور عبارة التسهيل
حيث قال لا يلتقي الساكنان في الوصل المحض الا واولهما حرف
لين وثانيهما مدغم متصل لفظا او حكما وقال شارحه معنى المتصل
حكما اضربان وهل تضربان قوله وهو الواحد المذكر لم يذكر المتكلم
مع دخوله فيه على ذلك اشارة الى انه لقلة وقوعه في الاستعمال
كالمعدوم لان نون التاكيد لا يدخل الا فيما فيه معنى الطلب وطلب
الشخص عن نفسه غير صحيح الا بالتاويل واعتبار تغاير اعتباري
قوله وحكمهما غير ما ذكر لان ما قبلهما فيهما الالف لا الفتحة و
الرضي جعل حكمهما ما ذكر اما لان الالف فتحة غير صحيح او لان
الالف في حكم الفتحة وجعل قوله وتقول في التثنية والجمع لبيان
للفرق بينهما وبين جمع المذكر والمخاطبة والظاهر ما ذكره التوضيح
قوله للزوم الثقل والتقاء الساكنين على كلا المذهبين لعدم كون النون فيه مدغما
قوله فانه يجوز يدل على انه يجوز التقاء الساكنين على غير حده مطلقا
وليس كذلك ومع ذلك قوله ويجعله مغتفرا اي معفوا تكرار
فالصواب ما في الحواشي الهندية فانه اجاز ذلك وجعل التقاء الساكنين
مغتفرا اذا كان اولهما حرف لين لانه الى حد ما مد كالحركة وقيل

لانه فيه من المد كالحركة لا اصل

انه یحرک النون بالکسر وعلیه حمل قوله تعـ ولاتتبعان بتخفیف النون قوله
ولیس بمرضی عند الاکثرین مع امکان التکلم وتجنبه کقراءة نافع
وتحیای وقراءة ابی عمرو واللای لان کمال الفصاحة فی تبیین الحروف
وتحقیق والتقاء الساکنین ینافیه وکان الوقف کان مکمع التکلم
فلا یقاس علیه کان التکلم قوله وبها فی غیرهما ای بهما مستداء خبره
کالمنفصل وفی غیرهما حال من ضمیر الجار القائد الیهما ومع ضمیر البارز
حال عن غیرهما والمعنی ان النونین فی لحوقهما آخر الفعل کاللفظ
المنفصل حال کونهما فی غیر المثنی والمجموع حال کون ذلک الغیر مع ضمیر
البارز وذلک لقوة جهة الانفصال بتوسط الضمیر البارز قوله
بیان الافعال الثقیلة لانه الحقهما بالصحیح بقوله وقبلها کما مر
قوله ان النونین حکمها مع المثنی ذلک من التقیید بقوله فی غیرهما
وعدم التعرض لبیان حکمها اکتفاء بما ذکر فی الصحیح قوله ما ذکر من
لحوق الثقیلة المکسورة بعد الف التثنیة والف الوصل وعدم لحوق
الخفیفة خلافا لیونس قوله ومع غیرهما عطف علی قوله مع المثنی
وقوله علی ضربین عطف علی ما ذکر عطف اسمین علی معمولی عامل واحد
والمراد بالضربین کونهما کالمنفصل وکونهما کالمتصل وقوله اما مع
ضمیر البارز مع ما عطف علیه حال عن غیرهما ای ان النونین حکمها حال
کونهما مع غیر المثنی والمجموع حال کون ذلک الغیر مقارنا مع الضمیر
البارز او الضمیر المستتر علی ضربین وهو ای ذلک الغیر المقارن بالضمیر البارز

تبین

علم

شيئان ٥ وليس قوله اما مع ضمير مستتر او ضمير بارز بيان للقسمين فيستفاد

ان النونين اما مع ضمير مستتر ويحتاج في قوله وهو شيئان الى التكلف

التقدير او انشا مع على ما وهم ثم ان حصر الشرح عن المثنى والمجموع

في القسمين المذكورين مبني على انه اعتبر الحاق النونين بالمرتبة

لانه الاصل في الطلب وقد جاء البواقي على المقايسة كما يدل عليه

الامثلة وحصر ما يكون مع الضمير المستتر في الواحد المذكر دون المؤنث

فلا يرد ان ههنا قسم ثالث ان لا يكون مع الضمير اصلاً نحو ليضرب

زيد قوله ارموا النوص بفتحتين الهدف قوله وتقلب الواو ه بصيغة

الخطاب عطف على قوله تقول وسهى بعض الناظرين فقراه

بالباء الجارة وصيغة المصدر ثم اعترض فقد المناسب لسياق

الكلام ما سبق ان يقع وكذا اخشون بضم الواو والمفتوح ما قبلها

وكذا قوله ويكسر الياء المفتوحة قوله فكالمتصل لمشاركتهما في

لحوق آخر الفعل بحيث لا يمكن التلفظ الا بحركة ما قبلهم وفي

اقتضاء فتحة ما قبلها قوله ويقع به الف التثنية هكذا في شرح المصابيح

وذلك لان المتصل بالفعل الواو والياء والالف والنون و

معلوم انه لا يمكن في الواحد المذكر اجراء حكم ما سوى الالف فتعين

الالف فاندفع ما قال الرضي من ان كونه كالمتصل على اطلاقه

ليس بصحيح لانه شامل للواو والياء ايضاً وانت لا تثبت اللام

معهما وانه اذا اريد بالمتصل الف التثنية لا معنى لجعل ابقاء اللام

او مع ضمير بارز

١٩/٢/٦٠

في اغزون محمولاً على البقية في اغزوا الا ينقل الكلام الى اغزوا فكل بالبقية في اغزوا انجبي م
في اغزون فليس الحمل الا تطويل المسافة فمدفوع بانه ليس في
الكلام المصرح شيء يدل على الحمل بل مجرد تشبيه النون بالالف
في الحكم اختصاراً في العبارة للاشتراك في العلة وهو انه يلزم
بعد اللام مع اقتضاء كل منهما فتحة ما قبلها يلزم الاجحاف في الكلمة
بحذف اللام وما يدل عليه من الضمة او الكسرة قوله اي الاصل انه مع
نحو الضمير البارز غير التشبيه ترتيب المشار اليه المذكور سابق
رعاية لترتيب الامثلة قوله باسقاط نون الجمع لانه علامة
الاعراب ونون التاكيد تقتضي البناء قوله وضم الواو ليلا يلتبس
بالواحد قوله لاعلى نون كما يسبق اليه الوهم اذ لا يدخل الا الاستفهام
على الامر قوله وبهذا الامثلة اي لم يراع المصرح الترتيب المستفاد
من الحكمين السابقين بان يورد امثلة الضمير البارز متفردة
عن امثلة الضمير المستتر بل راعى ترتيب الامر في موضع الاختلاط
في الامثلة قوله ترتيب تصريفها الواقع بعد اسقاط مثل المثنى
والجمع المؤنث قوله لالتقائها الساكن المذكور بعدها فلا يرد
نحو اخشون واخشين فانه لا ملاقي فيهما لساكن فلا تحذف والقرينة
على ذلك انه في مقابلة الوقف كانه قيل تحذف في الوصل وقت
التقاء الساكنين مطلقاً سواء كان بعد ضمة او فتحة او كسرة نحو
اضرب الرجل واضرب الرجل واضرب الرجل اضربن تحذف للالتقاء الساكنين

قبلها م

لما لها الساكن
واضرب بالنون م

اضربن اضربن م

تشبيها بحرف العلة اذ لاحظ لها في الحركة وما قيل ان الحرف الساكنين
لا يكون الا الاول ففيه انهم صرحوا بالاختلاف في ان المحذوف منه
مفعول الواو والاول او الثاني قوله لا تهينن بالنون الخفيفة
علك تجمع نعلك لاجرايه مجري عسى اذ دخل في خبرها ان والمعنى
لا تهن الفقير لفقره عسى ان يرفع وتذل والزمان قد رفعه
واعزه فيستغني هو وتفتقر انت لان احوال الزمان لا تدوم
وقيل لكل هم من الهموم سعة والمسى والصبح لا بقاء معه قوله والله
لكان الواجب اي ان لا يكون اصله لا تهينن لكان الواجب
صيغة النهي للواحد قوله حتى لم تبق ويكون لازمًا
للاسم لا يخرج عنه الا لمانع من اللام او الاضافة بخلاف النون
فانه يخرج عن الفعل بلا مانع فائدة لو لقيت ساكنًا بعد الالف
كما ذهب من اجازة ابدال يونس النون همزة وفتحها فيقول
اضربا الرجل يا رجلان واضربنا الرجل يا نسوة وقال سيبويه
هذا لم ينقل العرب والقياس اضربا الرجل واضربنا الرجل بحذف
النون لالتقاء الساكنين قوله وفي الوقف عطف على مقدر
بعد بحذف السابق اي في الوصل او على بحذف بحذف وكلام الشيخ
يحتمل الوجهين قوله اذا ضم او كسر ما قبلها التقييد بالظرف
مستفاد من مقابلته بقوله والمفتوحة تقلب الفا قوله
وجب ان ترد المحذوف لزوال المانع قيل ولو لم يظهران

دخولها في الوقف خطّ لانها لا تدخل بمعنى التاكيد ثم تحذف ولا يبقى دليل على مقصودها التي جاءت له كذا في شرح التسهيل قوله وحكيت اغزونّ واغزنّ وكذا تقول هل تغزونّ وهل تغزنّ في حال الوقف على تغزين وتغزون فترد الواو والياء ونون الرفع قوله فانه لا ترد اي حال وقف ما حذف لاجل التنوين فتقول قاض ورام بلا تنوين في الوقف على قاض ورام بالتنوين ولا تقول قاضي ورامي باعادة الياء قوله تقلب الفا اي حال الوقف قوله فالتنوين اي حال الوقف قوله نحو أحسبْ ... لا يخفى ما في هذه التمثيل ... على وفق اختتام المتن حيث اورد النون ... في آخر الكتاب وتممه بالالف الذي هو ساكن الآن اشارة الى الاستراحة بعد الخفض هذا آخر ما اردت من تحقيق مباحث الفعل والحرف من شرح العتيق والبحر العميق لما رأيت الطفرة من المتصدين لحله عن تدقيقه وعدم الظفر بمقصوده فيما لتوضيح تحقيقه ط والحمد لله على الاتمام والصلوة والسلام على رسوله خير الانام وعلى آله واصحابه الكرام الى قيام الساعة وساعة القيام تمت تمام شد كار من نظام شد سلخ ٢١ شهر رجب المرجب روز جمعه سنه ١١٨١

بدستخط فقير حقير عبد الرحمن متوطن قادر سبحان قصوري ولد ميان جمال

وفلتح ... الى آخر الزمان بالامن والامان

655-MS

واعلم ان لفظ الامام اذا وقع فی الاصول فالمراد به امام فخر الدین رح واذا وقع فی

الکلام العالم فالمراد منه امام ابو یوسف رح واذا وقع فی النحو وعلم البلاغة

فالمراد منه شیخ عبد القاهر جرجانی رح واذا وقع فی المیزان فالمراد به

ابو علی سینا [illegible] التعریف اللفظی وهو ما یقصد به تفسیر

مدلول اللفظ [illegible] وضع اللفظ من حیث انه موضوع له [illegible] مرادف

التعریف [illegible] واعلم [illegible] السعادة [illegible]

[illegible]

655 - M.S.



